

رابطة الجامعات الإسلامية

سلسلة فكر المواجهة

(٢)

الإسلام .. وحوار الحضارات

دراسات ووثائق

إشراف

أ.د/ جعفر عبد السلام

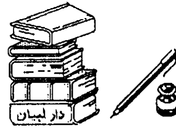
الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

دار البيان

للطباعة
والنشر
والتوزيع



٤ عمارات الجبل الأخضر
بجوار نادى السكة الحديد
ووزارة المالية الجديدة
مدينة نصر
تليفاكس: ٤٨٢٢٤٨٧
تليفون: ٤٨٣٤٣٢٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/١٤٣٧٦

ترقيم دولى: 977-335-091-6

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور/ جعفر عبد السلام

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

ستظل مشكلة العلاقة بين الشرق والغرب إحدى المشكلات الرئيسية في حياة الأمة الإسلامية، وهي مشكلة قائمة منذ وقت طويل، فهي مرتبطة بقيام الدولة الإسلامية وتوسعها شرقًا وغربًا حتى شمل إقليمها معظم العالم المعروف عندئذ، وقد كان هذا التوسع أو جانب كبير منه على حساب دولة الروم كما كان يسميها المسلمون، كما أن الدولة الإسلامية ورثت دولة الفرس بعد أن ضمت إليها كل أقاليم بلاد فارس.

ما طبيعة هذه العلاقة، وهل هي علاقة تقوم على الحرب؟ أم هي علاقة سلام ومودة تقوم على تبادل المنافع والمصالح بين الدولة الإسلامية ودول الغرب؟

لقد تراوحت العلاقة واقعًا وعملاً بين المودة والسلم حينًا، وبين الحرب والعداء حينًا آخر.

حمل الغرب معاول الهدم وجاء في حملات متتابعة ضد الإسلام والمسلمين وبدعوى تطهير الأراضي المقدسة، التي ولد فيها المسيح، والتي أقيمت فيها كنيسة المهد، ومع ذلك فإن روح الإسلام هي التي كسبت في نهاية هذه الحروب.

لقد انتصر المسلمون عسكريًا، ولكن النصر المعنوي والديني كان هو الأهم. لقد عرف الغرب المسلمين عن قرب ورأوا منهم الخلق الرفيع، والمعاملة الحسنة، والقدرات على التعامل مع مختلف المجالات التجارية والإنسانية بل والدبلوماسية كما كانوا يجهلونه. لقد كسب المسلمون جولة في التعامل الحضاري بينهم وبين الغرب، بما جعل أحد الأباطرة يكتب للبابا في ذاك الوقت

رسالة يقول له فيها: «إن المسلمين ليسوا خارج دائرة الإنسانية، وليسوا كفاراً، وأنهم يعرفون فنون التجارة والحضارة.

ومع ذلك لم تستقر العلاقات السلمية بين الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي كثيراً، ومرت بمرحلة عداء كبيرة في فترة الاستعمار الغربي التي استغرقت القرن التاسع عشر، وبعض سنوات من القرن العشرين، وإذا كانت يد الاستعمار العسكري قد غلت، إلا أن الهيمنة الاقتصادية قد حلت محله.

ومع ذلك فنحن في عصر جديد، وفي مرحلة مختلفة من عمر البشرية، تتطلب التعاون بين كافة الدول لإقامة صرح لنظام دولي يقدم فيه الجميع بذل الجهد لتجنب المخاطر التي تحيق بالبشرية وتهدد مستقبلها.

من أجل ذلك أقامت رابطة الجامعات الإسلامية هذه الندوة بالتعاون مع جامعة المنصورة وهي تأتي في إطار سلسلة من الأعمال العلمية التي تقوم بها لمواجهة الحملة الشرسة التي تعيد جو العداء والكراهية في جولات العلاقات الشرقية الغربية. وسنرى تنظيراً لهذه العلاقات الآن وما ينبغي أن تقوم عليه من خلال بحوث ودراسات قام بها مفكرون من العالم الإسلامي.

ويسعدني أن أقدم هذا العدد للعلماء والباحثين من مختلف أنحاء العالم. كما يسعدني أن أُرفق بعض الوثائق هي (خطاب ولي عهد بريطانيا في افتتاح معهد أكسفورد للدراسات الإسلامية) و(خطاب وزير الدولة للشئون الخارجية الإيطالي في افتتاح ندوة عقدتها الرابطة بالتعاون مع جامعة الأزهر وجامعة فلورنسا عام ١٩٩٧م).

وعلى الله قصد السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

***

القسم الأول

الكلمات الافتتاحية

كلمة معالي الأستاذ الدكتور
عبد الله بن عبد المحسن التركي
رئيس رابطة الجامعات الإسلامية

أيها الأخوة الأفاضل:

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد:

فيسرنى أن أحيى هذه الندوة والمشاركين فيها، شاكرًا لجامعة المنصورة تنظيمها، ومقدرًا تعاونها مع رابطة الجامعات الإسلامية فى العديد من المجالات.

إن موضوع هذه الندوة: (الإسلام والحوار بين الحضارات) من الموضوعات ذات الأولوية فى اهتمام المؤسسات الإسلامية فى هذا الوقت الذى تجهد فيه مؤسسات معادية للإنسانية لخلط الأوراق، واتهام حضارة الإسلام بما ليس فيها، ولصق تهمة الإرهاب بالأمة المسلمة وبدينها العظيم.

إن العالم يشهد فى الوقت الحاضر العديد من حلقات النقاش الموسعة حول ما يسمى بحوار الحضارات، وتتطلع بعض أطراف الحوار إلى الحيلولة دون وقوع صدامات بين الشعوب المختلفة، ومنها من يبطن أهدافًا خفية تسعى إلى هدم الإسلام، ولا يزال بعض من الباحثين فى الغرب من الحضارة الإسلامية، ولا بد من أن نقول لهؤلاء المرجفين فى الأرض: إن الإسلام دين حوار، وليس دين صراع، لقد تبنى الإسلام منذ ظهوره الدعوة إلى الحوار والتعايش السلمى بين الحضارات، فقد اتخذ النبى ﷺ من العقل والحكمة، والإرشاد والمجادلة بالحسنى وسيلة فى الحوار لإقناع المخالفين والخصوم والمعاندين، وفق ما ينفع ويصلح لكل منهم.

إننا لا نغالى إذا قلنا إن الإسلام هو دين الحوار، والإقناع والاقتناع، لأسباب كثيرة، أولها :أنه يحترم العقل الإنسانى ويحث على استخدامه، نجد ذلك فى

الكتاب الكريم، فكم من آية تنادى الإنسان ﴿أفلا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة : ٧٦] أو ﴿أولَمْ يَتَفَكَّروا فى أنْفُسِهم﴾ [الروم:٨] أو : ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيات لقوم يعقلون﴾ [الروم : ٢٨]، وبالمقابل ينكر الله ـ سبحانه وتعالى ـ على أقوام لا يستخدمون عقولهم فيقول : ﴿ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون﴾ [يونس:١٠٠]، بل يضعهم فى درجة دون مستوى الحيوانات العجماء، فيقول : ﴿أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون﴾ [الأعراف: ١٧٩].

على أنه ليس ثمة أبلغ وأوفى بالقصد من الآية الكريمة: ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾ [آل عمران: ٦٤] فى الدلالة على عمق مبدأ الحوار والتعايش فى مفهوم الإسلام، حيث ينطلقان من قاعدة إيمانية، ويعتبر الحوار الحضارى عند المسلمين ثمرة التصور الإسلامى للإنسان الذى يقوم على أساسين:

أولهما:

تحديد غاية الوجود الإنسانى- وهى عبادة الله والخضوع له - تلك الغاية التى يتخذ الإنسان الأسباب لتحقيقها.

وثانيهما:

هو مد الوعى بالوجود الإنسانى إلى ما وراء الحياة الدنيا القصيرة الفانية، إلى الحياة الخالدة الباقية. وإذا استوعب المحاورون الآخرون هاتين القاعدتين أمكن أن يتوصل المسلمون معهم إلى العدل والقسط فى التعامل.

ومن ضروب القسط أن يسود الحوار الحضارى بين الأمم والشعوب العدل فى المعاملة والمساواة فى العلاقة، وبهذا المعنى فهم المسلمون القسط فى قوله ـ تعالى ـ : ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾ [الحديد: ٢٥].

إنه لا بد من التأكيد للعالم أنه لا توجد فى الإسلام مشكلة فى التعامل مع الأطراف الأخرى، فهو دين ربانى أنزله خالق السموات والأرض وخالق

الناس، لا يفرق بين خلقه ولا يميز أحدًا على أحد إلا بالتقوى، والعمل الصالح: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [الحجرات : ١٣]، والإسلام وجد أصلاً فى بيئة إنسانية امتزج فيها العرب المستعربة من أولاد إبراهيم - عليه السلام- بالعرب العاربة سكان الجزيرة الأوائل، ليكونوا أمة واحدة، هيأها الله لحمل الرسالة الخالدة، ولقد ازداد هذا الطابع العالمى وضوحًا فى مجتمع الصحابة الأول، حين التقى فيه العربى مع الرومى والفارسى والحبشى ليضعوا نواة الأمة الكبيرة التى ضمت شعوبًا وألوانا لا تحصى، وتعايشت فيها حضارات عريقة عملت لنصرة الدين الواحد، دون أن تكون مضطرة للتخلى عن الصالح من حضارتها ولغاتها وتقاليدها، وحتى فى الجاهلية العربية حيث سيطرت النزعة القبلية وما يأتى معها - عادة - من التعصب والانحياز الأعمى للقريب، كانت القبائل تتفق على حماية الغريب ونصرة المظلوم. وها هو الرسول ﷺ يثنى على حلف حضره مع أعمامه فى الجاهلية لتأكيد هذه الحقوق الإنسانية ويقول: «لقد حضرت حلفًا فى دار ابن جدعان، ولو دعيت به فى الإسلام لأجبت».

إن قواعد الحوار الحضارى القائمة على مفهوم عالمية الإسلام توجب على المسلمين القيام بمهمة التعريف بالإسلام على أنه الدين الإلهى الخاتم الذى جاء مصدقًا لجميع الأنبياء والرسل، كما أنهم مطالبون بتفنيد ما يتعرض له الإسلام فى الغرب من التحريف والادعاءات على أنه العنف والجهل والفقر والمرض، بينما هو فى الحقيقة الدين الذى يحث على التسامح ويأمر بالعلم والتعلم ويحذر من الفقر والفاقة وجميع الأمراض، وذلك خلافًا لما يروج فى الغرب من تصورات خاطئة عن الإسلام.

ومن أجل تصحيح مثل هذه التصورات والانطباعات أو التفسيرات الخاطئة عن الإسلام، وجب علينا الحوار بالتى هى أحسن مع الالتزام بالحقيقة فى التعامل مع الوقائع، لأن الحق واحد كما يقول الله ـ تعالى ـ : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ

الله الإسْلام ومَا اخْتَلَفَ الَّذين أُتوا الْكِتَابَ إلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران:١٩].

فالبغى من صفات الإنسان وليس من صفات رسالات الله، والتاريخ ملىء بالجوانب المضيئة فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم ، وهو يشهد بسماحة الإسلام وعدالته مع غير المسلمين.

إن ترحيب المسلمين بالحوار بين الحضارات يفتح لهم باب التأكيد على تعميم القيم المشتركة بين أبناء البشرية، مع تحديد نقاط واضحة للحوار تنبذ سياسة الاستعلاء الحضارى أو العنصرى، وتعرف بمبادئ الإسلام، وتعرض أحكامه فى القضايا المثارة، ومن هنا يصبح النقاش والحوار بين الحضارات وسيلة من وسائل الدعوة الإسلامية، ونشر قيم الإسلام لمواجهة الظلم، وعلى أساس من هذه المهمة العظيمة نرى أن التواصل مع الأمم، والحوار بين الحضارات مسئولية إسلامية، فقد أمرنا الله بالحوار بالتى هى أحسن، قال ـ تعالى ـ: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾.
[النحل الآية :١٢٥]

إن هناك اتجاها قويًا لدى المؤسسات والجامعات والمجامع الإسلامية يسعى إلى إقامة جسور مع ممثلى حضارات العالم، على المستويات كلها وذلك لعرض وجهة النظر الإسلامية بقضايا العصر، فالعالم اليوم، يعانى من انتشار الحروب التى لا يخمد أوارها، ومن تفشى أنواع من الظلم والعدوان، فى العديد من المناطق، يستوى فى ذلك الشمال والجنوب، والشرق والغرب، بدرجات متفاوتة، ومما يزيد فى قلق الإنسانية اليوم، ما تسخره الآلة الإعلامية الضخمة من إمكانات فنية لترويج معلومات خاطئة مضللة، تعمق الخلاف وتزيد فى التباعد بين الشعوب. وتقود الحملة الظالمة التى توجه للنيل من الإسلام وشريعته، تحت دعاوى مكافحة الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان التى

تقع فى رأس قائمة الحملات المغرضة التى يوجهها نفر من الحاقدين على هذا الدين العظيم، وعلى رسالته الإنسانية الخالدة، والبلدان الإسلامية وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، ومن هنا يبرز واجب العلماء والدعاة فى كشف المغالطات والرد عليها، وفى تصحيح المفاهيم، وفى إحقاق الحق ودحر الباطل وكشفه ﴿بَلْ نَقذفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ .
[الأنبياء: من الآية ١٨]

إن من أكبر التحديات التى يواجهها الإسلام مع الغرب فى الوقت الحاضر القناعات التى يؤمن بها الغرب، ويريد فرض إيمانه بها على الآخرين، ومن تلك القناعات مفهوم الديمقراطية وممارستها بالأسلوب الضيق، ومفهوم الأسرة بالتحلل الجنسى، ومفهوم حقوق الإنسان بما يتعارض مع مسلمات رسالات الله للبشر، والتجارة الدولية بما يتجاوز حقوق السلطة والسلطان وحقوق الشعوب، فى الوقت الذى يملك فيه المسلمون نظاما فريدًا للشورى وأنظمة للأسرة والمجتمع والأخلاق بالإضافة إلى قوانين أنظمة الاقتصاد وغيرها.

إننا بحاجة إلى محاورة الغرب والاتصال به لبيان مواقفنا من هذه القضايا ومخاطبة مفكريه وقيادييه، وأن نسمعهم ذلك فى بلدانهم، لأن لدينا الكثير من الخير الذى يجهلونه، والعلم الذى يحتاجون إليه، وأن يكون منطلقنا فى ذلك ما أوجبه الله ـ سبحانه وتعالى ـ من بيان الحق بقوله: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه﴾ [آل عمران:١٨٧]، وأن يكون ذلك على الأساس الذي شرعه بقوله : ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:١٢٥].

ولا بد من أن يكون الهدف الإسلامى من الحوار بين ممثلى الحضارات هدفًا دعويًا بمفهوم الدعوة الواسع، يشمل تعريف غير المسلمين بالمبادئ العامة التى حددت نظرة الإسلام للإنسان، وحقه فى الكرامة والعيش الهانئ، وكذلك نظرة الإسلام للمال وهدفه حتى تكون الثروة فى خدمة ذلك الإنسان، لإقامة مجتمع

صحى نظيف، دون أن يصبح أداة للترف والفساد، أو يصير وسيلة تستخدم للطغيان والاستبداد وقهر الشعوب، بالإضافة إلى إفساد البيئة وزعزعة الأمن البشرى وفق ما نراه من ممارسات عدد من دول الغرب فى هذا العصر.

أما مجالات الحوار التى ندعو الأمم للاستفادة من تشريع الإسلام فيها، فهى مجالات عديدة وكثيرة، ويأتى فى مقدمتها:

١- حقوق الإنسان وتكريمه وحمايته.
٢- ربط العلم بالإيمان لإسعاد البشرية.
٣- مكافحة الإرهاب فى العالم.
٤- وقف الحروب بين الأمم والشعوب.
٥- إشاعة السلام فى الأرض.
٦- تنمية مكارم الأخلاق فى المجتمعات الإنسانية.
٧- إعمار الأرض.
٨- حسن استغلال المال.
٩- إعداد المرأة والأسرة وبناء المجتمع النظيف.
١٠- المحافظة على الصحة العامة للإنسان.
١١- تعايش الإنسان مع البيئة الطبيعية والمحافظة عليها.
١٢- التعاون العالمى.
١٣- العولمة.

إن دين الإسلام دعوة عالمية، ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً﴾، فلم يكن الإسلام أبداً دعوة إقليمية أو قومية.

وإن عالمية الإسلام لها أصولها وقواعدها، الدعوة لبنى الإنسان عامة على اختلاف الأعراق والألوان واللغات، ومبادئ الإسلام لا تمنح ميزة قومية أو وطنية، وليس فيها وعود تخص جنساً أو عرقاً معيناً، بل الوعد الإلهى يتوجه إلى البشر جميعاً بالفلاح فى الدنيا والسعادة فى الآخرة إذا هم آمنوا وأحسنوا العمل فى حياتهم.

ولكن المشكلة تكمن فى أن كثيرًا من الغربيين لا يدركون كيف يكون الإسلام هو البديل لنمط الحياة السائد اليوم فى مجتمعاتهم وهنا يجب على المفكرين والدعاة المسلمين الذين يعيشون فى الغرب وكذلك على المراكز الإسلامية هناك دخول الحوار مع أتباع الحضارات لتحقيق الواجب بتعريف الشعوب والمؤسسات الغربية بمحاسن الإسلام وحلوله لمشكلاتهم فى البيئة والنظم السياسية والقانونية والأخلاقية والتربوية والاجتماعية والأسرية وحقوق الإنسان والشورى وغير ذلك من الشرور التى انتشرت فى المجتمعات البشرية.

إن لدى المسلمين مداخل مهمة لتقديم وجهة النظر الإسلامية من خلال الحوار مع أتباع الحضارات المعاصرة عن (حقوق الإنسان- حرية الإنسان- كرامة الإنسان) وغير ذلك من المقولات التى يستغلها الغرب لصالحه.

فبيان حقيقة الإسلام فى هذه القضايا، وأنه الدين الذى يحترم كرامة الإنسان، فيما شرع الله له من حقوق وواجبات، وأنه الدين الذى يقف مع المظلومين والفقراء والعمال، ويعطى المرأة حقها، يحقق مكاسب للإسلام ودعوته، إذا ما أحسن عرضه فى ندوات الحوار بين الحضارات.

أيها الأخوة:

إن أمتنا تحمل مشروعًا حضاريًا ليس جديدًا على العالم، فهى تعيش من أجله وتعمل لتحقيق أهدافه، وتعرضه على الأمم الأخرى بكل وضوح وثقة وإخلاص، وإذا ما أنكر أحد أن لأمة الإسلام مشروعًا حضاريًا تقدمه إلى العالم فإن ذلك مكابرة لحقائق التاريخ الشاهد، وإذاكان الأمر كذلك فيجب أن نكون مخلصين فى فهم هذا المشروع وعرضه على الآخرين.

وإن للإسلام رؤيته فى حوار الحضارات، هذه الرؤية التى يستخرجها أولو العلم والمعرفة بهذا الدين من معانى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فهما المصدران اللذان أمدا أمة الهدى بخطى عريضة ترسم منهاج الحضارة فى الكون والإنسان والحياة.

وختامًا فإننى أوصى المشاركين فى هذه الندوة بالتأمل فى مضامين الحوار بين الحضارات وأساليبه وتحديد آليات الحوار الإسلامى، ووضع الضوابط الشرعية للمحاور المسلم المؤهل للخوض فى هذا الموضوع، كما أوصى باختيار العواصم الأوروبية المؤثرة لعقد ندوات الحوار مع الجامعات الغربية ومؤسسات الثقافة والمعرفة فيها، وأدعوه ـ سبحانه وتعالى ـ أن يهدى الجميع إلى ما يحبه ويرضاه، ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف : ١٠].

***

كلمة معالي الأستاذ الدكتور
أحمد عمر هاشم
رئيس جامعة الأزهر

إن علاقة المسلمين بغير المسلمين هى علاقة نظمها الإسلام ورعاها، وكان القرآن الكريم فى قمة الوضوح والإقناع حين بين هذه الحقيقة فى صلتنا مع غير المسلمين وذلك فى قول الحق - تبارك وتعالى - : ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة:٨] وفى العديد من توجيهات رسول الله ﷺ كانت الرعاية الفائقة التى لا حدود لها، ولم تكن فقط قاصرة فى وقت، دون وقت ولا مكان دون مكان، بل حتى فى الحروب وحتى مع العدو يأمرنا ديننا ألا نهدم معابدهم وألا نحرق زراعتهم وألا نجهز على كبار السن أو المرأة أو الصغار الذين لم يحاربوا..

آداب إسلامية راقية ما عرفت البشرية أسمى منها بل حتى المشرك الذى لا يدين بدين لو طلب الأمان واستجار وجب على المسلمين أن يلبوا نداءه بقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة:٦] فأى تعاليم ترقى إلى علاقة المسلمين بغيرهم كهذه التعاليم.

إننا حين نتحدث عن هذه العلاقة ونحن على أرض الكنانة بلد الأزهر الشريف وقد عاش المسلمون وغير المسلمين دفاعًا عن الوطن وخلطت دماؤهم، ولم يكن هذا الفتح فتحًا استعماريًا ولا عسكريا ولا قوة ولا حربًا بل جاء برصيد من القرآن والسنة النبوية الشريفة والتعاليم التى كانوا يسمعون بها وتترامى أنباؤها إليهم.

لقد كان الأقباط فى مصر يشتاقون وينتظرون هذا الفتح الذى جاء فخلصهم

من الرومان وأنصفهم من الظلم والعدوان، وعاشوا فى رحاب الإسلام آمنين، وكان الذى يتولى فى ذلك الحين الأمر يطبق هذه التعاليم بحذافيرها ويقيم العدالة والمساواة حتى إن ابن عمرو بن العاص عندما ضرب القبطى فى الواقعة المعروفة ، ورُفعَ نبؤه إلى أمير المؤمنين عمر استقدمه وأمره بأن يقتص منه، وقال: اضرب ابن الأكرمين، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟

كانت هذه التطبيقات العملية فى المعاملة مع غير المسلمين اقتداء أو اهتداء بما طبقه رسول الله ﷺ وبما أمر به وبما كان سببا فى دخول الناس فى هذا الدين الذى لم يكره أحدًا على الدخول فيه بل جاءت آيات القرآن الكريم تقول: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]، ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق:٤٥]، ﴿لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾ [الغاشية:٢٢﴾.

كانت هذه التعاليم وكانت توجيهات الرسول ﷺ وتطبيقاته العلمية مع غير المسلمين بل حتى مع الأعداء تعطى صورة لعظمة هذا الدين فثمامة بن أثالة كان سيد قومه عندما أسر، وعندما كان يعرض عليه الرسول ﷺ ثلاث مرات ولا يقبل أن يدخل فى الإسلام قال: «أطلقوا سراحه» وعفى عنه النبى ﷺ، مما جعل الرجل يراجع نفسه ويقول كنت عدوهم بالأمس وعرضوا على دينهم ورفضته ومع هذا أطلقوا سراحى، ولا يمكن أن تكون هذه الأخلاق إلا أخلاق النبوة ، أيقن الرجل، وفاء إلى الحق، وثاب إلى الرشد من أثر هذه المعاملة السمحة التى لا حدود لسمحاتها مما جعله يغتسل ويتطهر ويأتى ويقطر الماء من أعضائه ويقول: اعلم يا محمد: ما كان من بلد أبغض إلىّ من بلدك فأصبح أحب البلاد إلىّ، وما كان وجه أبغض إلىّ من وجهكَ فأصبح أحب الوجوه

إلىَّ، وما كان من دين أبغض إلىَّ من دينك وقد أصبح أحب الأديان إلىَّ فأنا أشهد ألا إله إلا الله وأشهد أنك رسول الله. ودخل الرجل فى الإسلام.. أى أن هذه التعاليم السمحة التى عرف بها الإسلام ليس فى دعوة كتابه العزيز وليس فى دعوة السنة النبوية فحسب، بل فى التطبيقات العملية التى كانت موجودة فى العهد النبوى والتى وجدت بعد ذلك عبر وصول التاريخ حتى فتح مصر، وبعد فتح مصر وحتى الآن هذه المعاملة التى أرساها الإسلام سائدة، ومطبقة حتى الآن ونرى الأقليات المسيحية فى مصر تأخذ حقها وكذلك بعض الدول الأخرى، فهم يمثلون فى الوزارة والمجلس التشريعى وفى مناصب أخرى كثيرة.

إذا كانت هذه تعاليم ديننا السمحة والتى كانت سببًا لاستقرار المجتمع البشرى وكانت سببًا لأن يدخل الناس فى هذا الدين وكانت رحمة للأقليات الإسلامية فى الدول الأخرى حقها من هذه الحماية التى طبقها المسلمون على الأقليات غير الإسلامية فى بلاد الإسلام.

إننا حين نتحدث عن هذه العلاقة ونعطى بعض هذه النماذج فى هذا التوقيت الراهن وهذه المرحلة الدقيقة والمنعطف الخطير الذى تمر به أمتنا نطرح هذا على إخواننا فى الجامعات لأننا لا نريد من وراء ذلك أن يُحدث بعضنا بعضا ولكننا نريد أن ننقل هذه الصورة التى نتحدث عنها للمجتمع الدولى كافة.

وقد أثلج صدوى قبل لحظات ما بشرنا به معالى الدكتور التركى بالعزم على إنشاء قناة فضائية من خلالها نتحدث إلى الآخرين بلغات حية وأجنبية إلى هذا العالم الذى يموج بتيارات لا حصر لها.

إن هذا العالم حاول أن يفهم الدين خطئًا وحاول أن يصف المسلمين على أنهم إرهابيون والواقع يخالف ذلك تمامًا فإننا لو نظرنا إلى تعاليم الإسلام لوجدنا أنها تدعو إلى السلم والآمان، ولكن بماذا يتحقق الأمان وهل بهذه الصورة من التفرق والتشرذم؟ لا بل بتحقيق الإيمان والعدالة لأن الله ـ تعالى ـ

يقول: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢].

كما صان الإسلام حرمة النفس الإنسانية ودعا إلى الحفاظ عليها وعدم ترويع الآمنين.. إلى هذا المدى يصون الإسلام الحرمات والأعراض ويدعو إلى الاستقرار والأمان على هذا النحو.

إنهم يقولون عن المسلمين إنهم إرهابيون، إننى لأرى الإرهاب فى صورته الواضحة الجلية فيما تمارسه الصهيونية العالمية وما تمارسه إسرائيل مع إخواننا فى الأرض المحتلة فإذا لم يكن هذا الذى يحدث فى الأرض المحتلة إرهابًا فما معنى الإرهاب؟ قوم لا يملكون سوى الأحجار ويواجهون النار ويحاصرون، ويقال عن الذين يدافعون عن أرضهم وأموالهم وأنفسهم إرهابيون!! إنما نريد أن نوضح هذه الحقائق وهى واضحة ولكن الصلف الصهيونى و سياسة الاستكبار الطاغى فى هذا العالم جعلت الحقائق منسية وألقت عليها بظلال كثيفة.

إن من واجب الجامعات الإسلامية باعتبارها قلاع العلم.. باعتبارها التى تنير الطريق أمام الحكام وأمام الشعوب وأمام الحكومات ـ أن تأخذ هذه المبادرة.. أن توضح بعض الحقائق من خلال قنوات فضائية ومن خلال السفارات ومن خلال المؤتمرات الدولية فى الوطن العربى وفى المجتمع الدولى.

***

كلمة سعادة الأستاذ الدكتور
أحمد جمال الدين موسى
نائب رئيس جامعة المنصورة لشئون التعليم والطلاب

لن أتناول فى هذه الدقائق المتبقية من وقت الجلسة الأولى موقف الإسلام من حوار أو صراع الحضارات.. فقد سبق للأساتذة الأفاضل بيان ذلك بعمق واستفاضة.

أريد أن أنتقل على وجه الخصوص للمجتمع الإسلامى والعربى المعاصر بسلوكه اليومى وأفكاره السائدة لنتساءل ما موقفنا من الآخر؟ وأريد أيضًا أن ألقى نظرة سريعة على موقف الآخر (أى المجتمعات الغربية بصفة خاصة) منا.. ولماذا لم يستقر الحوار البناء والتأمل الخلاق كأساس للعلاقة بدلا من الرفض أو التحفظ أو الهجوم الصريح فى أحيان كثيرة؟

إذا نظرنا للإنسان العربى وخاصة الإنسان المصرى لوجدناه يتميز بخصائص اجتماعية ونفسية وسلوكية تجعله دائما أقرب لتقبل الآخر بدلا من رفضه:

فهو منفتح وليس منغلقًا،

قريب وليس معقدًا، ودود وليس متجهما،

متواضع وليس مغرورا أو متعاليا، متسامح وليس حاقدًا،

رد فعله سريع فلا يضمر شرًا أو يخطط للانتصار للشر،

ولا يعرف التمييز أو العنصرية، فليس فى تاريخه الحضارى أو اعتقاده الدينى أو موروثه الثقافى ما يدعوه إلى الاستعلاء لجنسه أو أصله أو دينه أو لونه أو ثقافته..

فلماذا إذن أصبح بعضنا موضع الاتهام بالعدوانية والإرهاب؟

لنبدأ بالقول بأن تعميم هذا الاتهام على المسلمين والعرب ضرب من الحرب النفسية والإعلامية التى تشنها بعض القوى فى الغرب لأغراض استعمارية أو

سياسية أو عنصرية بدون مبرر معقول.. ومع ذلك يتعين أن نسلم بأن بعض أبنائنا وجماعاتنا قد سلكت الاتجاه الخاطئ والذى لا يتفق من حيث الأصل مع طبيعتنا وموروثنا الثقافى والدينى والحضارى .. وهنا يتعين أن نتساءل عن الدوافع والأسباب:

فى اعتقادى أن هناك عدة أسباب نابعة من الأوضاع والظروف التى تمر بها أمتنا فى الحقبة الحالية يمكن أن تفسر هذا التغير الذى يشكل خروجًا على الأصل.

ومن أبرز هذه الأسباب فى رأيى:

* الأوضاع السياسية والدولية والإقليمية والمحلية.
* الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
* الأوضاع الثقافية والتعليمية.

فإذا كان الغرب قد اختار الاستعمار سياسة شاملة فى علاقته بالعالم الإسلامى فى القرنين التاسع عشر والعشرين.. فهل لا تولد مثل هذه السياسة ردود أفعال لدى أبناء الشعوب المستعمرة فى سعيها لتحقيق الحرية والاستقلال! وهل هناك رد فعل أبشع من الفعل ذاته وهو الاستعمار الثقيل المفروض بالقوة العسكرية والمتضمن استنزافًا مستمرًا للثروات الاقتصادية وأحيانا البشرية!

وإذا كان الغرب قد أيد وشجع ودعم إنشاء إسرائيل دولة يهودية فوق أرض عربية إسلامية فى النصف الأول من القرن العشرين، وأخذ يؤيدها ويعاملها معاملة خاصة لتتفوق على كل العرب والمسلمين عسكريا واقتصاديًا كضمان يلتزم به الغرب وفق نص التصريحات الرسمية للحكومات الغربية المتعاقبة.. فهل لا نجد تفسيرًا لحركات المقاومة وأفعالها حتى وإن تجاوزت طبيعة السلوك التى يميزنا والذى يتفق مع قيمنا؟

وإذا كانت النظم السياسية الإسلامية والعربية المعاصرة بوازع من ذاتها أو

بتشجيع من بعض القوى الغربية قد تقاعست عن بناء هيكل سياسى ديمقراطى يسمح بالمشاركة فى الرأى والحكم لكافة الأفراد والقوى المعبرة عن اتجاهات الرأى العام، فهل نتعجب من وجود الانحرافات والحركات السرية التى تخرج فى أفعالها عن قيمنا السائدة لتدمر أو تقتل أو تغتال!

وإذا كانت التجارة الدولية غير عادلة والثروة العالمية موزعة توزيعًا منحرفًا يجعل هناك مجموعة من الدول لا تمثل سوى أقلية من البشر تحوز معظم الدخول والثروات وأغلبية لا تجد قوتها اليومى إلا بصعوبة بالغة وتعانى المجاعات وسوء التغذية.. وهذا بالتأكيد ليس راجعًا لتفاوت فى الثروات الطبيعية أو القدرات البشرية للأمم بقدر ما يرجع إلى انحراف المفاهيم التى بنى عليها الاقتصاد الرأسمالى وللاستنزاف المستمر الذى تعرضت له الشعوب الفقيرة على يد مستعمريها ولاستمرار بعض النظم الاقتصادية والاجتماعية المحلية غير الملائمة التى تفرضها حكومات غير ديمقراطية أو عاجزة تجد دعمها وسندها فى أحيان كثيرة لدى الغرب.. فهل فى ظل هذه الأوضاع والظروف نتعجب من انتشار الأفكار الهدامة وظهور الحركات المنحرفة الساعية إلى العنف والتدمير؟!

وإذا كانت الأمية منتشرة والتعليم عاجز وضعيف والبيئة الثقافية غيرناضجة لأسباب شتى يعود بعضها إلى الحكومات والنظم وبعضها الآخر إلى المثقفين أنفسهم، فهل حينئذ نتعب من سهولة خداع بعض الشباب وإغرائه بالاتحاد نحو الطريق الخاطئ بدلا من السعى للتطوير والتغيير بالطرق المشروعة والتى تضمن الوصول للهدف دون الانحراف عنه؟!

إذا كنا الآن قد وضعنا أيدينا على بعض الأسباب التى تفسر ظهور الاتجاهات والحركات لدينا التى تتبنى (لدوافع بعضها مقبول ومعظمها مرفوض) مفهوم الصراع بدلا من مفهوم الحوار وفكرة الرفض بدلا من فكرة القبول سواء فى مواجهة حكوماتها أو فى مواجهة الغرب، فإننا مطالبون الآن بالنظر إلى الآخر لنرى موقفه منا.. هل هو مثالى النظرة والأفعال؟ أم أنه يحتاج

هو أيضًا لأن يعيد النظر فى مفاهيمه وسياساته تجاهنا لكى يسود الحوار فعلا بدلا من النزاع والتصادم؟!

الواقع أن الحضارة الغربية قد استطاعت أن تصل عبر القرون القليلة الماضية إلى ذروة ما تطلع إليه الإنسان من تقدم مادى وتقنى، وقد استطاعت أن تنجح فى ذلك بفضل مجموعة كبيرة من النظم والسياسات ذات الكفاءة العالية وبفضل سلوك إنسانى على قدر كبير من الانضباط والمبادرة الخلاقة.. والإنسان الغربى يتميز بصفة عامة بمجموعة من الصفات التى عرضنا لها آنفًا فيما يتعلق بالإنسان العربى أو المصرى.

فهو إنسان موضوعى أكثر منه عاطفى.

هو إنسان متحفظ عادة تجاه الآخر حتى يحدث التعارف والتقارب.

هو إنسان يتميز بالتحكم فى ردود أفعاله والتخطيط الدقيق لأفعاله وسياساته..

ومع ذلك يتعين الاعتراف بأن المجتمع الغربى المعاصر مجتمع شديد التعقيد بحيث نجد فيه كل ألوان الطيف من السلوكيات والأفراد والمذاهب.. فهناك العنصريون ولكن هناك أيضًا مناهضو العنصرية وهناك الأنانيون ولكن هناك أيضًا جماعات فعالة للبذل والعطاء والمساعدة والانفتاح على الآخر.

المشكلة فى الوقت ليست فى الشعوب ولكن فى الحكومات والقوى السياسية الفاعلة التى تخطط للمجتمعات الغربية خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تخضع لتأثير جماعات الضَغْط القوية خاصة الصهيونية، ولذا تأتى أفعالها وسياساتها غير متوازنة ومتحيزة لغير صالح الشعوب الإسلامية والعربية، وهو ما يولد لدينا ردود الأفعال السلبية التى أشرنا إليها.

الحوار يحتاج دائمًا إلى طرفين لديهما درجة تفهم كافية لأهمية إقامة هذا الحوار.. هناك جهد كبير ينبغى أن يبذل لدينا لإعلاء قيمة الحوار ولتأكيد المعانى الإنسانية والأخلاقية الراسخة فى حضارتنا وديننا وذلك فى سلوكنا وفى لغة

التعامل اليومى، كذلك لا بد من جهد كبير فى الغرب من جانب الكنائس والأفراد والجماعات التى تتبنى قيمة الحوار والتفاهم المتبادل للتأثير على متخذى القرار ووسائل الإعلام والرأى العام لإبراز أهمية اكتشاف الآخر بدلا من تحديه، والتعرف عليه بدلا من استفزازه، والتعايش معه بدلا من الهجوم عليه لأننا جميعًا بشر من خلق الله ـ سبحانه وتعالى ـ وما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا ، والقضاء على الآخر وإلغائه سيجعل العالم أكثر فقرًا وجدبًا عن ذى قبل، فلا يوجد منتصر ومهزوم فى صراع الحضارات وإنما سيوجد خاسرون دائما لدى الطرفين.

ومن المؤسف أن بعض المفكرين الغربيين ينظر لمسألة التطور الحضارى نظرة أحادية، فنجد البعض يذهب إلى أن النظام الغربى الرأسمالى هو نهاية التاريخ وغاية المراد على النحو الذى اتجه إليه فرانسيس فوكوياما فى كتابه «نهاية التاريخ والرجل الآخر» الصادر فى عام ١٩٩٢، بينما يتجه مفكر آخر وأستاذ جامعى أمريكى مرموق هو صمويل هانتنجتون فى كتابه «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمى» الصادر فى عام ١٩٩٦ ومقالته الأولى فى نفس الموضوع المنشورة فى عام ١٩٩٣ إلى أن المسلمات الفلسفية والقيم والعلاقات الاجتماعية والعادات والنظريات الكلية للحياة تختلف جوهريًا بين الحضارات... فالتباينات الرئيسية فى التطور السياسى والاقتصادى بين الحضارات تجد جذورها فى التفاوت الثقافى.

فالحضارة الغربية أكثر الحضارات المعاصرة قوة، وكلما حاول الغرب أن يؤكد قيمه وأن يحمى مصالحه اضطرت المجتمعات غير الغربية لمواجهة اختيار صعب، فالبعض منها سيتجه لمحاكاة الغرب واللحاق بالركب الفائز، والبعض الآخر الذى يتمثل أساسًا فى المجتمعات الإسلامية والصينية سيحاول أن يزيد قوته بدوره ليواجه الغرب ويقف فى مواجهته.

فعند هانتنجتون عالمان مختلفان : نحن وهم، حضارتنا والبرابرة، الشرق والغرب، الشمال والجنوب، المركز والأطراف..

وهذه الرؤية مرفوضة ليس فقط من المفكرين المسلمين ولكن أيضًا من جانب العديد من المفكرين الغربيين.. فكما سبق وأن أوضحنا فى مقال نشر فى الأهرام منذ أكثر من عامين تحت عنوان «مصير العولمة» أن هذه النظرة أحادية تماما سواء فى جانبها السياسى أو الاقتصادى، وقد كان لنعوم تشومسكى وغيره من المفكرين الغربيين جهد كبير فى هدم دعاوى أحادية المصير العالمى وصدام الحضارات.

أخلص للقول بأننا مطالبون بصدق ببذل جهد كبير على الصعيد الداخلى لإعلاء قيم التسامح والحوار والبعد عن الغلو، ولكن الغرب أيضًا مطالب ببذل الجهد ذاته والاعتراف بنا وجودًا ومصالح وفكرًا متميزًا مستقلا!!

الدعوة للحوار وقبول الآخر وتفهمه لا غنى عنها ولا بديل عنها إلا الصدام والفناء ولهذا يجب أن يكون لها أنصار ومؤيدون وهذا ما يتعين السعى إليه من كل المثقفين المخلصين فى الغرب والشرق على السواء.

***

القسم الثاني

الدراسات والبحوث

نحو بلورة معاصرة للعلاقة
بين الإسلام والآخر

للدكتور/ جعفر عبد السلام(*)

مقدمة:

فى الدراسات التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية عن التحديات التى تواجه الأمة فى القرن المقبل، تعرضت للتحديات الحضارية والسياسية والاقتصادية والعلمية والقانونية والإعلامية والتربوية التى ستواجه العالم الإسلامى فى القرن الذى نعيش فيه، وقدمت العديد من الدراسات والبحوث من قبل علماء الجامعات، نشرت فى كتاب يحمل نفس الاسم. وصدر إعلان عمان من جامعة آل البيت فى الأردن الشقيق بمناسبة انعقاد المؤتمر السادس للرابطة هناك عام ١٩٩٩ متضمنًا فكر الجامعات الأعضاء فى مواجهة التحديات. وكان أول ما عبر عنه البيان هو الآتى:

أولاً: أجمعت الدراسات التى أجرتها الرابطة على أن الأمة الإسلامية ستواجه خلال القرن الميلادى المقبل، تحديات كبيرة ومشكلات جمة تحتاج إلى المواجهة الشاملة وبذل أقصى الجهود الممكنة، من الأفراد والحكومات والمؤسسات العلمية وأجهزة الإعلام وأجهزة الخدمات الاجتماعية والجمعيات والمؤسسات دون حصر، حيث تمثل مواجهة هذه التحديات قضية حياة أو موت لأمتنا، وهنا نذكر أبناء أمتنا بضرورة العودة إلى الأخوة الإسلامية بديلا لواقعهم المتناقض ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ واتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات:١٠]، والعودة إلى الاعتصام بحبل الله: ﴿واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جميعًا ولا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:١٠٣]، والعودة إلى جوهر رسالة المسلمين تجاه العالم: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣].

(*) الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية.

ثانيًا: اتفقت الآراء على أن العوامل الرئيسية للتحدى تقوم على المنافسة الشديدة التى بدأت بين القوى الرئيسية فى العالم على كسب مناطق النفوذ والسيطرة على العالم والاستفادة من كافة المزايا النسبية التى كفلها التقدم العلمى لها، واتخاذ آليات جديدة ووسائل مستحدثة لهذه السيطرة.

وفى إطار هذا الوضع فإن التحديات التى ترتبط به هى : **تحدى العولمة** وما تمثله من مرحلة تحاول هذه القوى الرئيسية أن تفرض قيمها وسياساتها وأسلوب حياتها على غيرها، **وتحدى التقدم العلمى**، وهو الأداة الرئيسية التى مكنت هذه القوى من التفوق، **وتحدى فرض الإرادة السياسية على العالم من خلال المنظمات الدولية، وتحدى الهيمنة الاقتصادية من خلال المنظمات الاقتصادية الرئيسية**، ومن خلال السيطرة الهائلة على الأسواق والتجارة الدولية بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، ومن خلال الاتفاقات الاقتصادية ذات الطابع العالمى، مثل اتفاقية الجات التى تستهدف إزالة القيود على التجارة والتخلص من أدوات ووسائل الحماية، وفرض المنافسة الشديدة واقتضاء ثمن غال ما ينتج فيها من ملكية فكرية، وبوسائل أخرى عديدة، وكذلك **تحدى العولمة الفكرية والثقافية والحضارية**، وهو تحد يستهدف الإنسان المعاصر ويحاول إعادة تشكيله بإفراغه مما يؤمن به من عقيدة وثوابت ومما اكتسبه من ممارسة حضارات قامت على القيم واحترمت كرامة الإنسان، واتبعت الوحى الإلهى الذى يصل بين الإنسان وخالقه ويربط بين الدنيا والآخرة.

ثالثًا: اتفقت الدراسات على أن الأمة الإسلامية وشعوبها وهى تمثل خمس سكان العالم وتنتشر فى كل القارات، لا تفعل ما هو مطلوب منها لمواجهة هذه التحديات. وهى تبدو فى مواجهة التفوق العلمى والتكنولوجى والمعلومات للمجتمع الدولى متخلفة، وفى مواجهة العولمة ضعيفة البنية وفى مواجهة محاولات الهيمنة والتهميش خاضعة مستكينة، ومستهدفة بمعظم ما تقرره المنظمات الدولية.

رابعًا: اتفق العلماء على أن الحلول الرئيسية لهذا الوضع المتدنى تتمثل فى العودة للإسلام وفى التمسك بالكتاب والسنة وتطبيق أحكام الشريعة فى حياة الأمة، فما كان لهذه الأمة من وجود وما كان لها من مكانة إلا حين تمسكت بإسلامها، وما ضعفت ولا استكانت إلا بنسيان نفسها وإهمال عقيدتها وشريعتها وتقليد غيرها دون تبصر.

وقد أدت الأحداث التى جرت بعد ١١ سبتمبر إلى وضع المسلمين بل والإسلام نفسه فى دائرة الاتهام، ورأينا الولايات المتحدة والدول الغربية، والصهيونية العالمية تقوم بدور جديد بالنسبة للمسلمين، نتيجة للتنظيرات التى سمعناها، والتى تطرق أسماعنا كل يوم فى هذه الأيام بالذات.

اعتبر الغرب أن هناك منابع لـلفكر الدينى المتطرف الذى يتبناه من يتحدى الدولة الكبرى وإرادتها وهيمنتها على العالم. إذن فدعاوى تجفيف المنابع، والقضاء على التطرف من أصوله المتمثلة فى كثير من الآيات والأحاديث والإطار الثابت للفكر والفقه الإسلامى الذى اجتهد المسلمون فى وضعه على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان ـ هو ما يواجهه المسلمون بحدة الآن.

والواقع أن خطة الولايات المتحدة فى «أمركة الإسلام» إن صح هذا التعبير لن تفلح، وأعتقد أنها ستفشل فيها. ولا يمكن أن يحسب نجاحها فى القضاء على الاتحاد السوفيتى سابقًا أن سيفيد فى القضاء على منابع الفكر الإسلامى، لأن هذه التجربة شكك فيها كثير من كتاب الغرب، وقرروا أن الاتحاد السوفيتى كان مفككًا من الداخل، وحجب ظهور هذا التفكك، الستار الحديدى الذى كان يفرضه على نفسه، وأن الضربات الأمريكية وجهت إلى جثة هامدة.

والواقع أن الإسلام ليس ضد الغرب، والمسلمون كذلك لا يكنون للغرب كراهية ما. أى أن القضية ليست خلافات حضارية كما روج لذلك مفكرون غربيون صهيونيون فى الغالب، وإنما القضية خلافات سياسية وخلافات مصالح.

لذلك تحاول هذه الورقة أن تعطى رؤية علمية لطبيعة الخلاف بين المسلمين والغرب من ناحية، وكيف يمكن استبدال العلاقات المتوترة بين الإسلام والغرب الآن بعلاقات جيدة.

إن هذه الرؤية تنطلق من روح الإسلام أولاً، ومن التنظير الجديد للعلاقات الدولية وما يجب أن تكون عليه ثانيًا.

لذا قسمنا دراستنا إلى قسمين، نتناول فى القسم الأول منها طبيعة الخلاف بين الإسلام والغرب وهل هو خلاف حضارى، أم أنه خلاف مصالح أساسًا؟ ثم نتناول فى القسم الثانى لتأصيلاً جديداً للعلاقة بين الإسلام والغرب.

القسم الأول
أساس الخلاف بين المسلمين والغرب

يعتقد بعض المفكرين من الغرب أساسًا أن الصراع بين الإسلام والغرب هو فى الأساس صراع حضارى بسبب تعاليم الكتاب والسنة لدى المسلمين، فالإسلام يفرض على المسلمين جهاد غير المسلمين، ورفع السيف لقتالهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

ويأخذ هذا الفكر من آيات عديدة، وأحاديث كثيرة، ومن واقع المسلمين وحروبهم ما يدعم به هذه الفكرة. بل يتمادى مفكرون غربيون فى الانسياق وراء هذه الفكرة ليأكدوا أن بعض ما ذكر فى القرآن الكريم من آيات تقرر حرية العقيدة مثل قوله ـ تعالى ـ : ﴿لا إِكْرَاهَ فِى الدِّينِ قَدْ تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَىِّ﴾ [البقرة:٢٥٦]، قد نسخت بآيات تحض على الحرب مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً واعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾. [التوبة: ٣٦]

والواقع أن الرد على هذه المزاعم سهل ، وتعاليم الإسلام الصحيحة ليست على هذا الطرح على الإطلاق، بل العكس صحيح، فالسلام هو الأصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم، وتنظير أفكارهم تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب، إنما كان تقسيمًا واقعيًا يصف ما كان من قريش تجاه الإسلام ونبيه ومحاولاتهم العديدة ليخرجوه أو يقتلوه، ثم كان مؤامرة التخلص منه والتى أنجاه الله منها بالهجرة إلى المدينة، لذا فإن الفقه التقلبدى حول تقسيم الديار يأخذ فى اعتباره هذه الحالة ويقرر أن العدو إن كف عن عدوانه، وتم الصلح بينه وبين المسلمين، انقلبت دياره إلى دار عهد أو صلح، لذا ففى ظل انعقاد اتفاق عام بين كل دول العالم لإقامة السلام والأمن وتحقيق التعاون بين الجميع «ميثاق الأمم المتحدة»، انتهى هذا التقسيم الواقعى ولم يعد له وجود، وهذا ما

يقرره بوضوح الفقهاء المحدثون الذين عالجوا هذه القضية فى الوقت الحاضر.

أما موقف الغرب من الإسلام فقد قام على الكراهية والتعصب ـ للأسف الشديد، ولا نريد أن نتعمق فى التاريخ لكى نظهر هذه الحقيقة التى لا ينكرها المنصفون من مفكرى الغرب أنفسهم، جاءت هذه الكراهية بسبب تفوق المسلمين عندما قاموا ينشرون تعاليم الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، ولإحساس الغرب دائمًا أنه أفضل من غيره وأنه المتميز «فكرة الجنس الآرنى»، وأن غيره غير متمدينين.

غذت هذه الأفكار روح الأوروبيين الذين قادوا الحروب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين فى العصور الوسطى، كما دفعتهم دفعًا إلى استعمار العالم تحت دعاوى غريبة كدعوى تمسيح البرابرة، وإحلال بركات التمدن الأوروبى على العالم، بل فى تصور «مونتسكييه» فيلسوف الثورة الفرنسية والداعى إلى تحقيق الحريات لكل الناس «إن هذه الأجسام - يقصد الزنوج - شديدة السواد من قمة الرأس إلى أخمص القدم، ولا شك أن روح الله - وهو روح خيرة تكره الشر- لا يمكن أن تحل بأجسام بهذا السواد».

ولا شك أنه مما يدحض فكرة صراع الحضارات، تلك الحروب الدامية التى جرت فى داخل أوروبا، والحربين العالميتين الأولى والثانية والتى قامت بسبب التنافس الاقتصادى بين دول أوروبا القوية والصراع على التقدم والأولوية والصدارة على العالم، وهى حروب وصراعات جرت بين من ينتمون إلى حضارة واحدة هى الحضارة الغربية.

كما أن الاختلاف الأيديولوجى الحاد بين المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى، والمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما أعقبه من صراعات فى فترة الحرب الباردة، قد قام أساسًا بين دول تنتمى إلى الحضارة الغربية، مما يوضح أن الصراعات تتصل بالخلاف حول المصالح، وليس لها صلة بالخلاف الحضارى.

التنظير الغربى للصراع الحضارى:

رغم قناعتى التامة بأن ما بين الإسلام والغرب ليس صراعًا حضاريًا إلا أن مناقشة الأطروحات الغربية بهذا الخصوص ضرورية لفهم ما يدور حولنا الآن من اتهامات، ومن محاولات للاحتواء بل للتغيير كما ذكرنا تحت مسمى تجفيف المنابع، تلك المحاولات التى بدأت تتجه إلى أصول الدين الإسلامى، ومناهج الدراسة، لاستبعاد كل ما يراه الغرب مكونًا لشخصية إسلامية معادية له ولمصالحه ولفكره وهيمنته. وقد بدأت أوروبا عمليات التنظير الأولى فى مدارس فكرية عديدة، بعضها لم يكن معاديًا للإسلام، مثل توينبى، ولكن الكتابات الأمريكية الفكرية والسياسية وظفت هذه الأفكار فى أطروحات نظرية عديدة، حيث كلفت الحكومة الأمريكية بعض المفكرين فيها بتنظير طبيعة العلاقات الأمريكية مع القوى السياسية القائمة ووضع لها أكثر من مفكر رؤيته فى هذا الصدد.

وتوالت الكتابات الأمريكية فبعض الكتاب يتساءلون عما إذا كان يمكن التعامل مع أشخاص فى هذا القرن الحادى والعشرين لديهم الاقتناع بأن كتابهم المقدس الذى نزل من السماء من أربعة عشر قرنًا يمكن أن يحكم كل تصرفاتهم؟ والبعض الآخر يقول : إن المسلمين جيش عاطفى وغير عقلانى ومعاد للغرب، يتحدثون بصوت واحد ويتحركون كجسد واحد.

نظرية توينبى فى الصراع:

ولعلنى فى هذه الدراسة أقف بعض الوقت عند تنظير العلاقات الدولية المعاصرة وبالذات فى العلاقة بين المسلمين والغرب. فالواقع أن الفيلسوف الإنجليزى توينبى لا يعد معاديا للإسلام، ولكنه من أوائل الذين أبرزوا طابع الصراع فى العلاقات الدولية، وكان له نظرية مشهورة عن تعاقب الحضارات، وقد أنصف الحضارة الإسلامية فى كتاباته فهو يقول : «إن الصراع موجود فى

العالم وفى العلاقات الدولية منذ زمن طويل، وإن العالم الغربى هو الذى كان يقود هذا الصراع ويخلقه، على الأقل طوال الخمسة قرون الماضية، وإن أحدًا لم يكن يبدأ بالعدوان عليه ولكن العكس هو الصحيح»(١).

وعن العلاقة بين الإسلام والغرب يحدد توينبى العناصر الآتية:

- أن الإسلام فى العصور الحديثة يقف فى موقف الضعف من الحضارة الغربية لسبب رئيسى هو أنه لا يحوز القوة الاقتصادية ولا العلمية التى تمكنه من اللحاق بالغرب أو مواجهته.

- أن الغرب يشن هجومًا على كل القوى فى هذه العصور الحديثة لكى يخضع العالم كله - وليس العالم الإسلامى فقط ـ لهيمنته.

- أن الغرب أخضع معظم أجزاء العالم الإسلامى لسيطرته بأساليب وطرق عديدة.

- أن المسلمين واجهوا هذه الهيمنة بأسلوبين مختلفين: أولهما سلبى ، وهو رفض الغرب وأنظمته وهيمنته رفضًا كاملاً، وعدم الاعتراف بأى شىء جديد، والانطواء على الذات، والثانى إيجابى، ويتمثل فى الاستجابة الفعالة والاعتماد على مواصلة الهجوم بنفس أسلحته وأدواته. لذا أسرعت بعض القوى الإسلامية إلى الأخذ بالتحديث، والأخذ بالأنظمة الغربية والنقل عنها «تجربة محمد على فى مصر»، «تجربة كمال أتاتورك فى تركيا».

والواقع أن توينبى قد انتقد التجربتين، لسبب رئيسى واحد هو أن أغلبية الشعب لم يحصل على ثمار التجربة، وإنما استفادت منها فئة قليلة، وعلى حد قوله، فإن الغالبية ليس لديها مجرد أمل فى أن تصبح عضوًا فى الطبقة الجديدة.

وأريد فقط التركيز فى دراسات توينبى على أمرين: الأول هو فكرة الصراع، والثانى هو فكرة تعاقب الحضارات والتى تقوم على وحدة البشرية وتأكيد قيمة

---

(١) راجع مؤلفه: The study of the Hestory

التاريخ وحضارات العالم كله، ومشاركتها جميعًا فى التفاعل والأخذ والعطاء. وهنا ينتقد الفكر الغربى الذى يركز على التراث ويعتبر نفسه أسمى وأذكى من الآخرين، وأن الحضارة الأوروبية لم تكن هى الحضارة الفاعلة الوحيدة على المسرح الدولى، وإنما شاركتها الحضارات الأخرى فى القوة والنبوغ والتأثير.

هذا فيلسوف منصف للحضارة الإسلامية بالذات، لكن الأفكار الأمريكية التى أخذت منه فكرة الصراع، وجعلت منها أساس العلاقات الدولية، لم تنصف الحضارة الإسلامية، بل أتت بأفكار غربية جعلت المسلمين الآن يمرون بمحنة.

نظرية برنارد لويس والأصولية الإسلامية:

* لعلنى أبدأ بالحديث عن (برنارد لويس) الذى قدم لنا تنظيرًا صعبًا وغير علمى للعلاقة بين الإسلام والغرب وقد حصل على جائزة هامة فى الدراسات الاجتماعية عن دراسته التى قدمها ونشرها بعد ذلك فى كتاب تحت عنوان «الأصولية الإسلامية»، ونستطيع أن نلخص الرؤية الأساسية لهذا الكاتب فى النقاط الآتية:

(١) أن الصراع بين الإسلام والغرب قديم، وقد استمر على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان، وقد تضمن سلسلة طويلة من الضربات والضربات المضادة بين الجانبين.

(٢) أن الإسلام والمسلمين كانوا هم المحرضين والدعاة دائمًا إلى الحرب والجهاد، فالإسلام عدوانى بطبيعته على حين وصف الغرب بأنه دفاعى، يرد بهجمات مضادة على نحو ما تجلى فى الحروب الصليبية.

(٣) أن المسلمين يمثلون الآن تهديدًا ثلاثيًا للحضارة الغربية، سياسيًا وحضاريًا وسكانيًا، وقد ركز برنارد على الصراع الحضارى بوجه خاص.

(٤) أن المسلمين يعتبرون أمريكا الآن العدو الأكبر لهم وأن هناك نزاعًا وشيكًا سيقوم بين الغرب وبين المسلمين، ويقول برنارد لويس إن معظم العالم المسلم يسيطر عليه الآن حالة كراهية عامة للغرب أو إن أمريكا عندهم هى العدو الأكبر، والخصم الشيطانى للإسلام والمسلمين.

(٥) أن المسلمين - بزيهم ولحاهم وعمائمهم - يعيشون فى العصور الوسطى، ويهددون الغرب ، لذا تم تصوير القنبلة الباكستانية على أنها قنبلة إسلامية، بما يعنيه ذلك من أن هناك عالمًا مسلمًا متحجرًا يهدد إسرائيل والغرب، وتحدث كذلك عن أن المسلمين الآن يمثلون ثورة باعتبارهم أقلية مهمشة، ويتسمون بالعنف ويحاربون الحداثة والمعاصرة، وهو يعبر عن خطورة الأصولية الإسلامية بقوله: «إن ما يصعب علينا رؤيته هو كيف ستتمكن ديمقراطيات القرن الحادى والعشرين من العيش فى سلام مع قوى عقدت العزم على أن تبرهن أن الألف سنة الأخيرة لم تحدث».

نظرية هنتجتون عن الصدام بين الحضارات:

ويلتقط (هنتجتون) الخيط ويقرر أن الصدام بين الحضارات هو الذى سيحكم الشئون السياسية فى العالم، وأن الخطوط الفارقة بين الحضارات خطوط القتال فى المستقبل، وإن الحرب العالمية الثالثة ستكون حربًا بين الحضارات.

نظرية فوكوياما فى نهاية التاريخ:

ويستمر «فوكوياما» فى نفس الخط ليعلن أن الحضارة الأوروبية بفكرها ومؤسساتها هى نهاية التاريخ، وأنها متفوقة على كل الحضارات الأخرى، وأن المسلمين الآن يقودون حملة للهجوم على هذه الحضارة وأنهم الأعداء، للتقدم وللفكر الغربى.

والواقع أن هذه الأفكار مغلوطة وليس لها أى أساس علمى لكنها تجابهنا كعالم إسلامى، وتفرض علينا أن نواجهها، وأن نواجه كذلك المخططات التى انبنت عليها ، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ويرى هذان الكاتبان أن المسلمين يمثلون خطراً سياسيًا وحضاريًا وسكانيًا، لأنهم يتزايدون بكثرة ويتواجدون فى كل مكان فى العالم. وتنادى هذه الأفكار بأن تعلن أوروبا الحرب ضد الإسلام. وأبرزت كتابات أخرى، أن المسلمين متحجرون ويزعمون أن كتابهم المقدس يمكن أن يحكم تصرفات البشر فى القرن الواحد والعشرين !!، كما أنهم لا يقبلون فكرة الديمقراطية. كما ترى هذه الكتابات أن الإسلام بطبيعته خطر على الحضارة الغربية، ولا يتسامح مع مخالفيه فى الرأى، وهكذا..

ولقد أبرزت الأفكار المتداولة بعد أحداث ١١ سبتمبر مشكلة طاغية ليست جديدة بالقطع، ولكن تم التركيز عليها بعد الأحداث الأخيرة، وهى مشكلة الحضارة المرجعية للمجتمعات المختلفة، وبرزت - للأسف - الاتجاهات التعصبية الغربية والتى تعتبر الحضارة الغربية هى الحضارة المرجعية للعالم رغم أن الذى أفرز خصائصها الرئيسية، صراعات وأحداث مرت بأوروبا ولا شأن للعالم الآخر بها، كما وضحنا.

إن الذى أوجد فكرة الفصل بين الدين والدولة، هو الصراع المرير بين الكنيسة الغربية والدولة، هذا الصراع ربما تسببت فيه هذه الكنيسة بتدخلها التعسفى فى كل أمور الحياة ومحاكمتها للمفكرين والمدعين الذين ظهرا فى أوروبا خلال العصور الوسطى وما بعدها وحتى بداية عصر النهضة، فلماذا يفرض هذا النموذج على عالم شجع الدين فيه العلماء، ونادى بطلب العلم أيا كان مكانه «اطلبوا العلم ولو فى الصين» وكان تنظيمه - كما هو الحال فى الإسلام- متكاملاً لدائرة الإنسان فى علاقته بربه ومجتمعه القريب والدانى؟

كذلك فإن الأفكار السياسية الغربية عن السيادة والفصل بين السلطات

أفرزتها صـراعات مريرة بين ملوك الحق الإلهى المقدس والقـوى البرجوازية ثم الشـعبـية، فـهل من الضـرورى لكل مجـتمع يريد أن ينـظم شئـونه السيـاسيـة والاقتصاية والاجتماعية، أن يأخذ بهذه الأفكار الغربية؟

إن حقيقة الأزمة التى نمر بها اليوم كـشعوب عربية وإسلامية ترجع إلى فكرة غربية هى أن كل ما يخالف الغرب فى رؤاه وأساليبه ونظامه القيمى والأخلاقى متـخلف وخطير بالضـرورة، لذا شنت قوى فكرية وثقـافيـة وسياسـية هجـومًا شرسًا ضد الإسلام والمسلمين باعتـبارهم «الغول» الجديد الذى يهدد بأن يلتهم الديمقراطية والتمدن والحضارة الغربية.

إن الذى أوجد الأزمة التى يمر بها العالم اليوم، هو «الأصولية الغربية» بهذا المعنى، ونجد إدانة هذه الأصولية واضحًا عند العديد من المفكرين الغربيين لعل من أهمهم جارودى، والكاتب الأمريكى جون أسبوزيتو.

ونخلص من هذا القسم إلى أن أساس الخلاف بين الإسـلام والغرب حديثًا هو حملة يهودية صليـبية تبنتها الصهـيونية العالمية فى صراعهـا القديم الحديث ضد الإسـلام والمسلمـين ، وقد نجـحت فى بث آراء ونظريات ومواقف فـردية لتستعدى القوى الكبرى فى العالم ضد الإسلام والمسلمين، وقد نجحت فى بث آراء ونظريات ومواقف فردية لتستعـدي القوى الكبرى في العالم ضد الإسلام والمسلمين، على أساس أن المسلمين قادمون لحكم وقيادة العالم بتعصبهم وعدم تسامحهم وحقدهم على الغرب وبالتـالى فيجب على العالم والقوى الغربية أن تدافع عن نفـسها فى مـواجهـتهم، وأن تقضى عليـهم باعتـبارهم قـوى إرهابية معادية للتقدم.

لذا سنتناول فى الـقسم الثـانى كـيف يمكن أن نـقيم عـلاقـات جـديدة بين الإسلام والغرب.

القسم الثانى
تأصيل فكرى لعلاقة سوية بين الإسلام والغرب

الإسلام والتعاون مع الآخر:

أوضحت الدراسات التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية بشأن العلاقة التى يجب أن تقوم بين المسلمين والغرب عن ضرورة أن تكون علاقة سوية تقوم على الفهم الكامل له والتعاون الكبير بينه:

وأنقل هنا ما جاء بإعلان عمان عن هذه العلاقة.

«اتفقت الدراسات على أن التحديات الحضارية التى تواجه المسلمين فى الحاضر والمستقبل تتمثل فى ضرورة التعامل مع الآخرين من منطق القدرة والفهم العميق لما لديهم، والأخذ والعطاء فى مختلف المجالات وعدم الانغلاق على الذات، كما اتفقت على أهمية التواصل الحضارى بين شعوب العالم مع مراعاة الذاتية الإسلامية، وعدم التفريط فى المسائل المرتبطة بعقيدة الإسلام أو شريعته كما اتفقت الآراء على أن القوى غير الإسلامية المسيطرة على العالم تحاول التأثير على المسلمين وجعلهم ينسلخون من ذاتيتهم وينسون أنفسهم، ويفرطون فى اتباع تعاليم دينهم.

لذا تتطلع الجامعات الإسلامية والحكومات والمجتمعات الإسلامية إلى اتخاذ الوسائل الآتية:

(١) الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة نقدية قوية للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وبالطبع فإن هذه الدراسة يجب أن تأخذ مكانها فى دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(٢) إجادة اكتساب مهارات التعامل مع هذه الحضارة بالاحتكاك المتواصل بها دون التفريط فى المكونات الرئيسية للذات، وعدم الاتجاه إلى تقليد

غير المسلمين فى العادات والطباع، أو الاقتراب من المحرمات.

(٣) إجراء دراسات حول المهمة الأساسية للمرأة فى الإسلام وإظهار الحقوق التى كفلها الإسلام لها والواجبات التى قررها عليها، وإعطاء هذه المسائل أهمية فى الدراسات الاجتماعية والإنسانية وفى مرحلة التعليم الأساسى كذلك.

(٤) إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التى تقوم عليها.

(٥) تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بأعلام المسلمين من العلماء والمفكرين لإظهار عناصر القوة فى التفكير الإسلامى الذى قام على أساس القيم والتربية الإسلامية.

والواقع أن هذه الرؤية هى الأساس الذى ننطلق منه فى هذا القسم، وندعمه بالفكر القانونى الدولى وبفكر الشريعة الإسلامية بشأن العلاقة مع الآخر.

القانون الدولى للتعايش:

يميز فقهاء القانون الدولى المعاصر بين فرعين حديثين من فروع هذا القانون: الفرع الأول، **هو القانون الدولى للتعايش**، والفرع الثانى هو **القانون الدولى للتعاون**.

والنوع الأول يشمل قواعد القانون الدولى التقليدى المعروفة والتى تنظم العلاقات الدولية على طريقه ضرورة إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل، وهو قانون يتبنى مفهوم الصراع والحرب كعام مؤسس ومحرك لهذه العلاقات، فإذا كانت الحروب ضرورية، ونتيجة طبيعية للتواجد البشرى، وللأطماع التى جبل عليها الإنسان، فإن أفضل وضع للعلاقات الدولية هو أن تنظم كيف نبعد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل.

كانت فكرة التعايش، التى تعنى وضع الحد الأدنى من القواعد التى تكفل تنظيم العلاقات الدولية وتسيرها على أساس أن تعيش كل دولة داخل حدودها ولا تعتدى على غيرها من الدول الأخرى. لذا فإن قواعد القانون الدولى التقليدى تهتم بدراسة الدولة كشخص قانونى له حق التمتع بالسيادة، وله حقوق تتفرع عنها كالحق فى التفاوض، والحق فى الإيفاد أى إرسال مبعوثين منها للدول الأخرى، ثم الحق فى الحرب. وينظم هذا القانون الحرب على أساس أنها حالة ضرورية تعيشها الدول ويجب أن تكون أضرارها فى أقل الحدود، لذا يراعى فيها قواعد يجب أن يلتزمها المحاربون فى الأماكن التى يجوز ضربها «التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية» وفى الأشخاص الذين يمكن توجيه الضرب لهم «التمييز بين من يحاربون ومن لا يحاربون» وكذلك التقيد فى استخدام السلاح، فلا يجوز استخدام كل الأسلحة، فالتزام قواعد الإنسانية فى الحرب تلزم المقاتل بأن يكتفى بإضعاف خصمه وإبعاده عن ساحة القتال بكافة الطرق دون أى إمعان فى تعذيب الخصم باستخدام أسلحة فتاكة لا تتوقف عند القتل ، وإنما تتجاوزه إلى التعذيب، لذا حرم رصاص دمدم الذى يتجاوز القتل إلى تهتيك جسم الإنسان، وإنزال العذاب به، وحرم النابالم الذى يحرق الإنسان ومظاهر الحياة، وهكذا..»[1].

تنظيم القانون الدولى للدولة وحدودها:

ونظم القانون الدولى التقليدى فكرة الحدود الواجب توافرها لكل دولة

---

(١) راجع فى التفاصيل : للمؤلف ، مبادئ القانون الدولى العام الطبعة السادسة ص ٨٠٠ وما بعدها، وبحث القانون الدولى الإنسانى فى الإسلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد الرابع ص ١٠ وما بعدها، مؤلف المرحوم الدكتور محمد حافظ غانم، أصول القانون الدولى العام، ص ٤٧٠وما بعدها، مؤلف الدكتور حامد سلطان، قواعد القانون الدولى فى الشريعة الإسلامية طبعة ١٩٧٢، ص ٢٣٠ وما بعدها.

سواء فى البر أو فى البحر أو فى الجو، والذى يقرأ هذا التنظيم بعناية يستنتج على الفور فكرة «الحدود الآمنة» أى ضرورة إيجاد مناطق حماية للدولة تقيها من أى عدوان يقع عليها .

ونظم القانون الدولى كذلك البحار من نفس المنطق، ففيه مناطق تتبع الدولة الشاطئية، ومناطق لا تتبع دولة معينة «أعالى البحار»، وهذا التنظيم كذلك يستهدف نفس الفلسفة، أى إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتماثل، وتحقيق الحد الأدنى الذى يكفل الحياة الآمنة بينها.

الفقه الشيوعى وقانون التعايش:

وأعطى الفقه السوفيتى لهذا التقسيم إضافات واسعة تنبع من فلسفة الدولة الشيوعية نفسها حيث قامت فى البداية كنظام وحيد يتبنى الفلسفة الشيوعية، ويقوم على الصراع الطبقى، ويعتبر الرأسمالية أعلى مراتب الاستعمار، كما يعتبرها مرحلة من مراحل التطور الإنسانى لا بد أن تنتهى، ويعتبر أن واجبات تحدى الشعب العامل، وصاحب المصلحة فى الحياة أن يتحد للقضاء عليها. لذا يتبنى هذا الفقه فكرة التعايش، فلا بد من قبول قواعد للتعايش مع مختلف الأنظمة حتى يتحقق الفكر الشيوعى فى العمل، ويصبح العالم دولة واحدة.

وتعرض القانون الدولى التقليدى لانتقادات حادة من جانب الفقه الشيوعى حيث نظر إليه على أنه «تركة العصر الاستعمارى» وهدفه الرئيس هو تبرير استعمار الشعوب حيث أجاز حق الفتح، ونظم طرق الاستيلاء على الأقاليم المملوكة للغير، وأعطى الشرعية لنهب ممتلكات الشعوب ووضع قواعد تكفل التنسيق بين الدول المستعمرة فى استعمارها للدول الأخرى حتى لا يؤدى تعارض المصالح بينها، إلى وقوع حروب قد تضعفها[1].

---

(١) راجع : تونكن، القانون الدولى فى أبعاده الجديدة ترجمة أحمد رضا، صـ ٣٠ وما بعدها.

وقد اتفق الفقه الشيوعى على أن التعايش السلمى يفترض الكف عن اتخاذ الحرب وسيلة لتسوية المسائل المتنازع عليها بين الدول، ويدعو إلى تسويتها عن طريق المفاوضة بالصلح، ويفترض المساواة فى الحقوق، والتفاهم والثقة المتبادلة بين الدول، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، والاحترام التام لسيادة جميع البلاد وسلامة أراضيها. إن الاتفاق على المسائل الأيديولوجية مستحيل بسبب الاختلاف فى المذاهب الفكرية.

إن نظام التعايش السلمى وفقًا للفقه الشيوعى يتمثل فى التزام الدولة بعدم الاعتداء على حقوق دولة أخرى، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية، ومن ثم فهذا التعايش يمثل وجهًا سلبيًا للعلاقات الدولية لأنه يعنى الامتناع عن الأعمال التى حظرها ميثاق الأمم المتحدة والتى قد توقع الأضرار بالدول الأخرى.

ولا شك عندى أن هذه الانتقادات صحيحة، بل لعلنى لا أتجاوز الحقيقة عندما أقول إن ما وجه إلى القانون الدولى التقليدى الذى تكون فى بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر من نقد، هو نفسه ما يمكن أن يوجه لبعض قواعد هذا القانون الآن.

تبنى القانون الدولى فكرة أن الذى له حق التصرف فى الشئون الدولية هم قادة المجتمع الأوروبي الخمسة في ذلك الوقت وهم: «النمسا، روسيا، بروسيا، إنجلترا، وفرنسا» وأنهم وحدهم أشخاص القانون الدولى، وأن باقى وحدات هذا المجتمع، هم موضوعات لهذا القانون، فهم يتصرفون فى شئونه كما يحلو لهم، أوجدوا من النظريات والقواعد ما يعطى الشرعية لأفعالهم.

أجاز القانون الدولى التقليدى إجبار الدول على التوقيع على معاهدات الحماية التى فرضتها عليها القوى الكبرى، وهى المعاهدات «غير المتكافئة» وقالوا إن الدولة تتفادى بذلك خطرًا أكبر هو خطر الحرب. وضع القانون

الدولى التقليدى قواعد المسئولية الدولية والتى تحمى الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية لصالح الدول الكبرى، ووضع كذلك قواعد الحد الأدنى من الحقوق للأجانب فى الدول الأخرى، كذلك حمى نظام الامتيازات الأجنبية فى الدول التابعة للإمبراطورية العثمانية، وغير ذلك كثير.

ولقد كانت أهداف تمسيح البرابرة وإخراج الشرور القابعة فى جسد الرجل الأسود من الأفكار التى دفع بها دفعًا لتبرير تفوق الرجل الأبيض وحقه فى الهيمنة والسيطرة على العالم.

واليوم تعود بعض هذه الأفكار لابسة ثوبًا جديدًا، ومبنية على أسس أخرى. لقد نادى الرئيس بوش بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار التحالف الأمريكى على العراق بأفكار جديدة لقيام العلاقات الدولية على مبادئ أخرى، تحت تسمية النظام العالمى الجديد، والذى أعلن فيها التفوق والقيادة الأمريكية للعالم واستمر الرؤساء اللاحقين عليه يرددون نفس التسميات. «لا تراجع عن قيادة العالم» هذا شعار تبناه الرئيس كلينتون ولا دخول أبدًا فى الانعزالية. وأعلن فى نفس الوقت أن معاملة الدول الأخرى حسنًا أو كرهًا ستقوم على مدى تمسكها بأسس النظام الجديد، الذى يقوم أولا على الحرية، الحرية السياسية والحرية الاقتصادية المتمثلة فى اقتصاديات السوق، والتمسك بالتعددية الحزبية والديمقراطية بالمفهوم الغربى، واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

فالنظام الجديد له أسسه ومناهجه ومؤسساته، وهذه المؤسسات هى النظام النيابى، والأحزاب، والجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمجتمع المدنى والشركات المتعددة الجنسيات. وهناك أنظمة لم يعلن عنها بنفس الوضوح، عن ضرورة تبنى أنظمة علمانية تفصل بين الدين والدولة، وترجع الإرهاب إلى وضع الدين فى طريق الإنسان وحياته، وأذكر هنا ما تموج به ساحة الأفكار المعادية للإسلام الآن فى الكتابات الغربية والتى سبق أن وضحناها.

وبصرف النظر عن عدم تنفيذ هذه المبادئ الآن بدليل ما تقوم به الولايات المتحدة ضد الدول الإسلامية وشنها حروبًا ضروسًا ضد أفغانستان والعراق، وتوقيعها عقوبات اقتصادية ضد دول إسلامية أخرى فى مقدمتها إيران والسودان وليبيا، وسياسة الكيل بمكيالين المعروفة، إذ هى تترك لإسرائيل كذلك الحبل على الغارب لتفعل ما تشاء بالمسلمين الفلسطينيين، إلا أننا كدول إسلامية يجب أن نسير دفة العالم بشكل آخر، يتفق مع مبادئنا وإسلامنا، ويتفق مع أفكار النظام العالمى الجديد أو ما اصطلحنا على تسميته بالقانون الدولى للتعاون، وهذا الطرح الذى نراه مناسبًا الآن.

القانون الدولى للتعاون:

لم يعد بالإمكان أن نكتفى ببيان كيف تبعد الدول عن بعضها البعض، وإنما يجب الاهتمام بتقريبها من بعضها البعض.

لقد تغيرت طبيعة العلاقات الدولية وزاد الارتباط بين الدول إلى الحد الذى جعل من التعاون المشترك بين الدول ، حاجة موضوعية، ومبدأ من مبادئ القانون الدولى العرفى، وهذا هو موضوع القانون الدولى للتعاون.

ويقوم القانون الدولى للتعاون على فكرة الجماعية، ويحاول أن يدعم الحاجات المشتركة بين الدول، ويبحث عن أفضل الأساليب الكفيلة بإشباعها.

ويستعين القانون الدولى للتعاون بالعديد من الوسائل التى ينظم بها هذا الإشباع. ففضلاً عن الاتفاقات الثنائية التى تسهل التبادل التجارى بين الدول– كالاتفاقات التى تحتوى على شرط الدولة الأولى بالرعاية، هناك الوسائل التنظيمية، وهى أهم صور إشباع الحاجات الجماعية. وقد رأينا بداية هذا الإشباع فى فكرة الاتحادات الدولية، والتى تطورت فى ظل عهد العصبة، ثم فى ظل الأمم المتحدة حتى اتخذت شكل الوكالات المتخصصة فى الوقت الحاضر.

طبيعة القانون الدولى للتعاون:

ثار خلاف فى الفقه الدولى حول ما كان قانون التعاون الدولى يتمتع بالخصائص القانونية للقواعد الملزمة. واتجه البعض إلى أنه من الصعب أن نخرج من ميثاق الأمم المتحدة بالتزامات محددة فى حقول التعاون الدولى. ويصعب على ذلك القول باعتباره قانونًا(١). فى حين اتجه البعض الآخر إلى أن المادتين ٥٥ , ٥٦، من الميثاق تسمحان بالقول بوجود التزام دولى يلزم الدول بأن تتعاون مع بعضها البعض لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التى وردت بالميثاق(٢).

وقد عرضت الفكرة على اللجنة التى كلفتها الأمم المتحدة بصياغة مبادئ القانون الدولى الخاصة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء، وانتهت اللجنة إلى أن «على الدول واجب أنَ تتعاون مع بعضها البعض بصرف النظر عن الاختلافات فى الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها».

States have the duty to cooperate with one another, irrespective of the differences in their political, economic, and social systems.

عالمية القانون الدولى للتعاون:

من المشاكل التى أثيرت أمام اللجنة الخاصة بتقنين مبادئ التعاون والصداقة، مشكلة ما إذا كان الالتزام بالتعاون الدولى ملزما لكل الدول أم أنه التزام بين أعضاء الأمم المتحدة فقط؟

---

(١) Kelsen. The law of The United nations. 1951, p. 61

(٢) تراجع أقوال ممثل تشيكوسلوفاكيا فى لجنة صياغة مبادئ القانون الدولى للصداقة والتعاون بين الشعوب.

U.N. coc . A/ac- 61L537

رغم الانقسام الذى جرى فى اللجنة بين مؤيد ومعارض، فقد أكد النص الذى جاءت به اللجنة أن هذا التعاون واجب على كل دولة تجاه الأخرى بصرف النظر عما إذا كانت عضواً أم غير عضو فى الأمم المتحدة، على أساس أن هذا المبدأ من المبادئ العرفية، وليس مجرد مبدأ اتفاقى. لقد نص الميثاق على إقامة العلاقات الدولية على أسس معينة، تقضى باحترام المبادئ التى جاء بها. واحترام هذه المبادئ يعد شرطًا مسبقًا لقيام النظام الذى أتى به، وانصراف أى دولة عن اتباع هذه المبادئ، من شأنه هدم النظام الدولى(١).

ويتصل بعالمية هذا المبدأ عدم جواز التمييز بين الدول- فى نطاق التعاون بحسب أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد ذكر النص الذى اقترحته اللجنة وأقرته الأمم المتحدة أن «الدول سوف تتعامل مع بعضها البعض، بصرف النظر عن الاختلافات فى أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. متجردة من التمييز بينها على أسس هذه الاختلافات».

ميادين التعاون:

يمكن القول بأن ميادين التعاون تتسع لكى تشمل ، ليس فقط «النطاق السياسى بالمعنى الضيق لهذه العبارة» ، وإنما عدة أنشطة تتضمن جزءاً من المسائل التى كانت تعتبر فى النطاق الخاص للدولة. لذا ذكرت اللجنة أن على الدول واجب التعاون.. فى مختلف ميادين العلاقات الدولية، من أجل

(١) B. Babovic, the Duty of states to cooperate with one another in accordance with the charter, Belgrade, 1972 p. 32655.

(٢) أقوال مندوب غانا بلجنة الصيغة

A/ac.125/5r.34

المحافظة على السلم والأمن، ودعم الاستقرار والتقدم الاقتصادى الدولى، والرفاهية العامة للدول».

ويتفق هذا التفسير مع النظرية التى أقرها ميثاق الأمم المتحدة، وهى تلك الخاصة بأن الحفاظ على السلم الدولى، يتطب ليس فقط السلم الشكلى المتمثل فى منع استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وإنما أيضًا السلم الإيجابى المتمثل فى إنشاء «الظروف المادية لقيام السلم» وفى بذل الجهود المستمرة من أجل التحسين المستمر للظروف الاقتصادية والاجتماعية، أى إن الهدف المبتغى ليس - فى النهاية- إلا التجنب المستمر لأسباب التمييز والمرتبط بعدم التكافؤ الاقتصادى والاجتماعى(١).

هكذا، فمع الاتفاق باتساع دائرة التعاون وشموله لمختلف العلاقات الدولية، فقد بحثت الدول عن الحقول التى يبدو التعاون فيها أكثر ضرورة، ومن ثم ينبغى أن يشملها نص لجنة التقنين. وقد رأت اللجنة أن أول وأشمل حقول التعاون هو ذلك الخاص بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، إذ هو الهدف الشامل لكل نظام الأمم المتحدة.

واتفقت الدول بعد ذلك على ضرورة أن تولى التعاون الدولى فى نطاق حماية حقوق الإنسان أولوية خاصة، لذا نصت على أن الدول سوف تتعاون «من أجل دعم الاحترام العالمى وتنفيذ الحقوق الإنسانية للجميع وإزالة كل صور التفرقة العنصرية، وكل صور التعصب الدينى».

ومع ذلك أولت الدول التعاون الاقتصادى والاجتماعى أهمية كبيرة، باعتبار

(١) مقال بابونيك عن واجب التعاون الدولى طبقًا لميثاق، السابق الإشارة إليه ص ٣٠٧. وقد أمر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اليونكتاد UNCTAD . «أنه من المبادئ الرئيسية المرشدة للعلاقات الدولية » الاعتراف بأن السلم الدولى والكفاية مرتبطان ارتباطًا واضحًا». وأن التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعى، ينبغى أن يمثلا الاهتمام المشترك للمجتمع الدولى ككل، وينبغى أن تزداد الكفاية الاقتصادية، وتتحسن الظروف المعيشية، مما يقوى العلاقات السليمة، والتعاون بين الدول». تراجع دورة بلغراد التى انعقدت عام ١٩٦٤، ص ٣١١.

أن ذلك مشكلة عصرنا. لذا نرى أن هذه الفكرة كانت مسيطرة على أذهان ممثلى الدول فى كل الاجتماعات. وتحدث بعضهم عنها قائلا: إن العلاقات السليمة ينبغى أن تقوم على أسس اقتصادية سليمة، ولذا فإنه ينبغى أن يعطى الاهتمام الأكبر لأوجه التعاون الاقتصادى[1]. ولكن الدول اختلفت في الطريقة التي يمكن التعبير بها عن ضرورة هذا التعاون، فمثلا: ركزت الدول النامية على ضرورة أن يعطى الاهتمام لفكرة أن التعاون الدولى ينبغى أن يستهدف القضاء على التخلف الاقتصادى، مع التمسك بمبادئ الاستقلال الاقتصادى بعدم التدخل، والمنفعة المتبادلة، بينما وجدنا الدول الغربية تتجه إلى أن تعطى للتعاون مفهوما، يفرض على كل دولة من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، أن تصيغ سياستها الاقتصادية وسياستها تجاه أية مساعدة اقتصادية، تقدمها أو تأخذها، بما تجعلها تساهم فى تسهيل النمو الاقتصادى والتقدم المتوازن فى مستوى الدخول على نطاق العالم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى، وبما يؤكد الاستخدام الفعال للوسائل الاقتصادية المتاحة وضمان حقوق الدول المتقدمة.

وكان من اللازم أن يقوم نوع من التوفيق بين الفريقين ولقد أحس العديد من ممثلى الدول المتخلفة نفسها بضرورة المساعدات التى تقدم لدولهم، وعبروا عن ذلك أمام اللجنة. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى صيغة تؤكد من ناحية أن الدول سوف تسير فى علاقتها الدولية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية والتجارية على أساس مبدأ المساواة فى السيادة، وعدم التدخل،

(١) أقوال ممثلى تشيكوسلوفاكيا والهند، وجمهورية مصر العربية A/AC.?125.34 ويعلق أحد الفقهاء على ذلك قائلا إنه نتيجة للظروف الاقتصادية المعقدة التى سادت العالم فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة، فلقد شغلت سياسة التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية بال الدول والفقهاء، وكان من المفهوم - إذا عرضت فى كافة الاجتماعات أفكار عن التعاون فى مختلف المجالات فإن ذلك يعنى على الخصوص الحق الاقتصادى. مقال بابوفيك السابق الإشارة إليه.

ومن ناحية أخرى تضمن النص على الحاجة إلى التعاون فى كل هذه المجالات، مع إشارة خاصة إلى الحاجة للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعلى هذا جاء نص الفقرة الثالثة يقول:

«إن الدول سوف تسير فى علاقاتها الدولية، فى الحقول الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتجارية، وفقًا لمبدأ المساواة فى السيادة، وعدم التدخل».

كما نصت الفقرة الثالثة على التزام الدول بالتعاون فى هذه الحقول، لتحقيق التقدم الثقافى والتعليمى الدولى، ولتحقيق النمو الاقتصادى على مدى العالم كله، وعلى الخصوص فى نطاق الدول المتخلفة.

وألزمت الفقرة الثانية الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بأن تتخذ التدابير المنفردة أو المشتركة لتحقيق هذه الأهداف . ولا شك فى أنه من أهم التدابير المشتركة التى يمكن أن تتخذ بهذا الشأن هو إنشاء الوكالات المتخصصة[1]. وتتفق هذه الأفكار مع مبادئ الشريعة الإسلامية على ما نوضحه الآن.

التعاون الإنسانى فى مفهوم الفقه الإسلامى:

التعاون فى الإسلام مبدأ عام فى كل الجماعات الإنسانية كما قرره القرآن، فقد جاء فى سورة المائدة الحث على التعاون المطلق على البر، ومنع التعاون على الإثم والعدوان[2]. وإن التعاون قوام الأسرة، وقوام الأمة. وقد جاءت النصوص الدينية الإسلامية لتعميم التعاون فى داخل الإقليم الواحد وفى نطاق الإنسانية.

كما وردت العديد من الأحاديث النبوية التى تحث المسلمين على التعاون مع بعضهم البعض، ومع كل من يعيش معهم فى المدينة.

---

(١) أقوال ممثل الهند باللجنة : U.N.DOC. A/AC. 125/L.28 .

(٢) جاء هذا فى آخر الآية رقم (٢) فقد قال ـ سبحانه ـ : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾.

ولقد نفذ ـ عليه السلام ـ مبدأ التعاون الدولى، عندما جاء إلى المدينة فعقد مع اليهود حلفًا أساسه التعاون على البر، وحماية الفضيلة ومنع الأذى، وأكد ذلك بالمواثيق، ولكن اليهود نقضوا حلف التعاون، ودبروا الأمر على المشركين ضد النبى ﷺ ، وكان أساس هذا التعاون أن يتضافروا على دفع الاعتداء وإقامة الحق، أو بعبارة عامة ما يسمى فى هذا العصر «بالتعايش السلمى».

وكان النبى ﷺ يعقد المعاهدات مع القبائل العربية لإيجاد تعاون إنسانى لإعلاء المعانى الإنسانية، وكان يحث على كل تعاون على الخير ويؤيده، ويرد على كل تعاون على الشر ويحاربه ولقد ذهب إلى مكة حاجًا فعلم أن قريشًا تريد منعه فمد يده المسالمة إليهم وهو يقول : «لو دعتنى قريش إلى أمر فيه رفعة البيت الحرام لأجبتهم»، وقد كان ﷺ من مبادئه التعاون على نصرة الضعيف، وقد حضر وهو شاب فى الخامسة والعشرين من عمره حلفًا لبعض أشراف قريش عقد فى دار عبد الله بن جدعان تعاقدوا فيه لينصرن الضعيف على القوى، فسر ﷺ لذلك سرورًا ظهرت آثاره من بعد، فقد قال الهادى الأمين:

«لقد حضرت بدار عبد الله بن جدعان حلفًا ما يسرنى به حمر النعم ولو دعيت به فى الإسلام لأجبت».

وإن النبى ﷺ يعلن أن الله يمد بالقوة كل من يعاون أخاه الإنسان فى أى إقليم وفى أى موطن، فيقول ﷺ : «الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه». ولم يعين ذلك الأخ بل عممه، فيعم الأخوة الإنسانية ولا يقتصر على الأخوة الدينية أو الإقليمية.

وإنه فى الوقت الذى يشعر فيه الإنسان فيه بالأخوة الإنسانية وأن التعاون مطلوب بكل صوره وأحواله سيذهب النزاع ويختفى ما يذكره بعض العلماء من مبدأ التناحر على البقاء الذى جر على العالم كله الويلات، وحسب كل قوم أن بقاءهم لا يكون إلا فى الاعتداء على غيرهم، وحيث ساد ذلك الزعم كان قانون الغابة هو الذى يحكم أو يتحكم.

وقد عدد أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة المبادئ الأساسية للتعاون الدولى، ولموقف الإسلام من الآخر، ونوجزها فيما يلى: الكرامة الإنسانية، اعتبار الناس جميعًا أمة واحدة، التسامح، الحرية، الوفاء بالعهد، العدالة، الفضيلة، المعاملة بالمثل، المودة ومنع الفساد.

كما أن الباحثين الثقات من الغربيين بعد دراسة مبادئ الشريعة الإسلامية قد وصلوا إلى القول بأن أحكام الشريعة الإسلامية فى المسائل الدولية يمكن الاستفادة منها وخاصة فى مجالين رئيسيين:

الأول: تطوير أحكام القانون الدولى فى شأن مركز الفرد فيه والاعتراف به كشخص من أشخاص القانون الدولى.

الثانى: إدخال المبادئ الأخلاقية فى القانون الدولى. إذ إن الشريعة الإسلامية غنية بالمسائل التى تتصل بهذين الأساسين.

والواقع أن إسهام الشريعة الإسلامية فى هذه المجالات كان واضحًا وخاصة فى قانون الحرب، فلقد عرف المسلمون التمييز فى المعاملة بين المحاربين وغير المحاربين، ووضعوا نظاما عادلاً لمعاملة الأسرى والرهائن والمدنيين والنساء والشيوخ والأطفال[1].

كما أن إسهام الشريعة الإسلامية فى وضع أسس العلاقات الدولية فى وقت السلم كان واضحًا، فقد أقاموا صرح العلاقات التجارية والاقتصادية بينهم وبين الغرب على قواعد سليمة وعرفوا حرمة الرسل، والمعاهدات ووسائل تسوية المنازعات بالتحكيم والصلح.. إلخ.

لذا فإن الشريعة الإسلامية مع القانون الدولى للتعاون يمكن أن يسهما فى بناء نظام دولى جيد يقرب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون. ولا شك أن الوقت الذى نحياه الآن، يفرض علينا أن نتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وأن

(١) Jessup , Amodern law of Nations , Nerw Yord 1948, p. 273

نحيى دورها فى العلاقات الدولية، وأن نعدل نظامها بما يكفل عدم تسيير دولة بعينها أو خمس دول بالأحرى على مجريات الأمور فيها.

خاتمة:

تعرضنا فى هذا البحث إلى إحدى المشكلات القائمة بين العالم الإسلامى والعالم الغربى فى الوقت الحاضر وهى مشكلة العداء، ومحاولة الغرب إلصاق تهم الإرهاب بالمسلمين، والمساواة بين الإرهاب والإسلام. وقلنا إن وراء ذلك حملة صهيونية مغرضة تتخذ أصولها من بعض الكتابات القديمة والحديثة والتى صورت الإسلام بأنه عدوانى، وأنه يحاول أن يهدم الحضارة الغربية.

وتعرضنا للأساس الذى يجب أن تقوم عليه العلاقة بين الإسلام والحضارة الغربية فى الوقت الراهن، وهو أساس يأخذ من مبادئ الشريعة فى الاعتراف بالآخر والتعاون معه، والعيش معه فى سلام، واحترام العهد معه، واحترام الكرامة الإنسانية بشكل عام منهجا له. وكذلك ينبنى هذا الأساس على القانون الدولى للتعاون الذى يؤمن بضرورة تقريب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون فى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل كفالة التقدم والتنمية لكل البشر، وفى كافة المجالات. إن قيام العلاقات الدولية على التعاون القوى بين البشر هو انتصار الحق، وإقرار المساواة بين الناس، وكفالة حقوق الإنسان وحرياته. ولا شك أن هذا التعاون هو الكفيل وحده بتحسين العلاقات وبنمو التعاون بين الدول، مع مراعاة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد به فى العلاقات الدولية، وحسن الجوار، واحترام حق الشعوب فى وحدة وتكامل أراضيها وفى تقرير مصيرها، وهى المبادئ التى قررها الإسلام أولا، وميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك.

والله ولى التوفيق

مقومات النظام السياسي الإسلامي
وصياغة علاقته مع الآخر

أ.د / أحمد عامر(*)

فكر التحديث: الاستدلال بالشاهد على الغائب.

الخطاب هو سلوك قولي والمهم هو سلوك الفعلى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتًا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾.

الخطاب حقيقة اتصالية تفترض رسالة ومرسل ومتلقى وغياته الرئيسية ليس مجرد البلاغ ولكن اقتناع واستجابة والمبادرة إلى تنفيذ المطلوب وتغيير الذات (التشخيصية) ومن ثم تغيير القيم والاتجاه بل والسلوك وتطويع الإرادة.

يتعلق الأمر هنا بالتيار الفلسفى فى الفكر العربى الحديث والمعاصر، التيار الذى انشغل أكثر من غيره بالتراث وإحيائه واستثماره فى إطار قراءة إيديولوجية سافرة، أساسها إسقاط صورة «المستقبل المنشود» ، المستقبل الأيديولوجى، على الماضى، ثم «البرهنة» - انطلاقًا من عملية الإسقاط هذه - على أن «ما تم فى الماضى يمكن تحقيقه فى المستقبل».

لقد لبس هذا التيار أول الأمر لباس حركة دينية وسياسية، إطلاحية ومتفتحة، مع الأفغانى وعبده، حركة تنادى بالتجديد وترك التقليد. إن «ترك التقليد » يكتسى هنا معنى خاصًا، إنه : «إلغاء» كل التراث المعرفى والمنهجى

(*) نائب رئيس جامعة قناة السويس والأستاذ المتفرغ بكلية التجارة ببور سعيد.

والمفهومى المنحدر إلينا من «عصر الانحطاط»، والحذر ، فى ذات الوقت، من السقوط «فريسة» للفكر الغربى، أما «التجديد» فيعنى بناء فهم «جديد» للدين، عقيدة وشريعة، انطلاقًا من الأصول مباشرة، والعمل على تحديثه، أى جعله معاصراً لنا وأساسًا لنهضتنا وانطلاقتنا.

إنها «السلفية الدينية» التى رفعت شعار الأصالة والتمسك بالجذور والحفاظ على الهوية.. الأصالة والجذور والهوية مفهومة على أنها الإسلام ذاته: «الإسلام الحقيقى» لا إسلام المسلمين المعاصرين.

نحن، إذن أمام قراءة أيديولوجية جدالية، كانت تبرر نفسها عندما كانت وسيلة لتأكيد الذات وبعث الثقة فيها. إنها آلية للدفاع معروفة، وهى مشروعة فقط عندما تكون جزءاً من مشروع للقفز والطفرة.. لكن الذى حدث هو العكس تمامًا.

لقد أصبحت الوسيلة غاية: فالماضى الذى أعيد بناؤه بسرعة قصد الارتكاز عليه لـ«النهوض» أصبح هو نفسه مشروع النهضة. هكذا أصبح المستقبل يُقرأ بواسطة الماضى، ولكن، لا الماضى الذى كان بالفعل، بل «الماضى كما كان ينبغى أن يكون». وبما أن هذا الأخير لم يتحقق إلا على صعيد الوجدان، صعيد الحلم، فإن صورة «المستقبل- الآتى » ظلت هى نفسها صورة «المستقبل - الماضى ». والسلفى يحيا هذه الصورة بكل جوارحه، ليس فقط كصورة رومانسية، بل كـ «واقع حى »، ولذلك تراه يستعيد الصراع الأيديولوجى الذى كان فى الماضى وينخرط فيه، منافحًا ومناضلاً، لا يكتفى بخصوم الماضى، بل يبحث له عن خصوم فى الحاضر والمستقبل.

القراءة السلفية للتراث، قراءة تاريخية، وبالتالى فهى لا يمكن أن تنتج سوى نوع واحد من الفهم للتراث هو : الفهم التراثى للتراث. التراث يحتويها وهى لا تستطيع أن تحتويه لأنها : الترا يكرر نفسه.

السلفية الدينية تصدر فى قراءتها من منظور دينى للتاريخ، يجعل التاريخ ممتدًا فى الحاضر منبسطًا فى الوجدان، يشهد على الكفاح المستمر والمعاناة المتواصلة من أجل إثبات الذات وتأكيدها. ولما كانت الذات تتحدد بالإيمان والعقيدة، فلقد جعلت من العامل الروحى العامل الوحيد المحرك للتاريخ، أما العوامل الأخرى فهى ثانوية أو تابعة أو مشوهة للمسيرة.

لقد تحدث الغزالى عن كتاب له سماه «المضنون به على غير أهله» ولم يصلنا هذا الكتاب.

لقد بنى فلاسفة المشرق خطابهم الفلسفى على «قياس الغائب بالشاهد»، فقاسوا صفات الله على صفات الإنسان، ونظروا إلى «عالم الغيب» بمنظار «عالم الشهادة»، قاصدين «صرف الشريعة إلى الحكمة» ، فأخطأوا الطريق وأخطأوا الهدف، وانتهت أقاويلهم إلى أحد أمرين كلاهما فاسد : «إما رأى مبتدع فى الشريعة لا من أصلها، وإما خطأ فى الحكمة أعنى تأويل خطأ عليها» فأساءوا إلى الدين والفلسفة معًا، ففرقوا من حيث أرادوا أن يجمعوا.

لا، ليس من الممكن دمج الدين فى الفلسفة والفلسفة فى الدين، فلكل منهما مقدماته وأصوله. كل ما يمكن ، وهذا ما يمكن، وهذا ما يجب عمله، هو تطوير كل منهما من الداخل، حتى يصبح العقل حاضرًا فى الدين وتصبح الفلسفة متفهمة للدين فيتجهان معًا نحو نفس الحقيقة، نحو المطلق

حيث يندمجان فى اللانهاية.. نقطة البداية فى هذا المشروع هى تحرير الفلسفة (فلسفة أرسطو باعتبارها أكمل فلسفة) من الشروح الخاطئة والتأويلات المنحرفة والرجوع بها إلى الأصل، إلى قراءة أرسطو بأرسطو.. ذلك ما يجب العمل به فى الشريعة أيضًا: يجب نبد أقاويل المتكلمين والرجوع الأصل، وإعادة بناء القول الدينى من داخله على أساس أن القرآن يفسر بعضه بعضًا. هنا أيضًا يجب قراءة القرآن بالقرآن.. وذلك هو التأويل.

إن الخطاب القرآن هو خطاب عقل وليس خطاب عرفان أو إشراق.

إن الأساس المنهجى - المنطقى الذى قامت عليه العلوم العربية الإسلامية هذه هو «القياس» باصطلاح النحاة والأصوليين أو «الاستدلال بالشاهد على الغائب» باصطلاح المتكلمين. وتكاد تنحصر آلية هذا «القياس» فى البحث عن قيمة ثالثة تكون جسرًا بين الشاهد والغائب- أو بين المقيس والمقيس عليه أو بين حكم المعلوم وحكم المجهول- حتى يتسنى للباحث الانتقال من الأول إلى الثانى ، أى تمديد حكم الشاهد إلى الغائب، هذا الجسر هو ما يسميه النحاة والأصوليون ، بـ«العلة» ويسميه المتكلمون بـ«الدليل» وهو يناظر ، كما لاحظ الغزال نفسه، الحد الأوسط فى القياس الأرسطى. وإذن، فالمنطق الإسلامى (أى طريقة النحاة والفقهاء والمتكلمين وكذلك طريقة ابن سينا فى الاستدلال) لا يهدف إلى البحث عن النتيجة، كما هو الشأن فى القياس الأرسطى، بل كل هدفه البحث عن الحد الأوسط، ذلك لأن النتيجة معطاة سلفًا، وهى الحكم الشرعى الوارد فى القرآن أو السنة بالنسبة للفقه، والنص القرآنى بالنسبة للمتكلمين والنص اللغوى- بما فيه القرآن- بالنسبة للنحاة.

إن أول محاولة لتنظيرية جادة عرفها الفكر العربى الإسلامى على أساس منهجى منظم هى تلك التى قام بها علماء النحو واللغة والرامية إلى جمع وتقنين اللغة العربية، لغة القرآن. لقد دشن النحاة طريقة فى البحث والتفكير سرعان ما أخذها عنهم الفقهاء والمتكلمون، نعنى بذلك الاستدلال بالشاهد على الغائب. لقد لجأ النحاة فى عملهم العظيم ذاك إلى الاستقراء وقياس ما لم يسمعون من كلام العرب (أى الغائب) على ما اجتهدوا فى سماعه من الأعراب والقبائل النائية (أى الشاهد) أما الذى دفعهم إلى ذلك فهو تفشى اللحن وتعدد اللهجات واستفحال العجمة، وهى ظواهر حضارية كانت تهدد لغة القرآن بالتفكك والاندثار. وبسرعة فائقة تحولت هذه الرغبة الدينية-القومية فى الحفاظ على لغة القرآن، وبالتالى على القرآن نفسه - لأن «العربية جزء ماهيته» كما يقول الأصوليون- إلى رغبة جامحة فى إعادة بنائها وتحقيق الانسجام بين مختلف «صورها» لجعلها بما يلزم من المعقولية. ومن هنا تحول البحث فى قواعد اللغة إلى «صورها» لجعلها بما يلزم من المعقولية. ومن هنا تحول البحث فى قواعد الغة إلى «فلسفة نحوية صرفية» جعلت من لغة قبيلة- لغة قريش - لغة اصطناعية تنمو وتتطور بكيفية آلية بواسطة القياس والمماثلة، لغة تبتعد أكثر فأكثر عن الحياة الاجتماعية وتطورها، محتفظة لنفسها بالاستقلال عن حركة المجتمع والتارخى بشكل لا نظير له فى عالم اللغات الحية الأخرى ينطلق من مبدأ منهجى أساسى : الفصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة والتفكير فى كل منهما على حدة دون الاستعانة بالآخر. أما فى تحليله للقول الدينى، التحليل الذى يؤسس نظريته فى التأويل، فهو ينطلق من مبادئ ثلاثة رئيسية:

المبدأ الأول: يؤكد أن القول الدينى(والقرآن بكيفية خاصة) هو دومًا على وفاق مع مـا يقرره العقل . إمـا بمراعاة الظاهر فقط وإمـا بتأويل الشىء الذى يعنى أن الحقـيقـة واحدة، وأن الخلاف بين الـقول الدينى والقول الفـلسفى- بغض النظر عن مـبادئ كل منهمـا يتعلق فـقط بطريقة التعـبيـر عن الحقيـقة والإفصـاح عنها: العقل يسـتعمل البـرهان أما الوحى فـيلجأ إلى الاستـعانة بالحس والخيـال وهذا الاختـلاف راجح إلى اعتـبارات بيداغـوجيـة محض، فالقـول الدينى خطاب إلى الناس كافـة، إلى المتعلميـن وغير المتـعلمين لأن هدفـه الأساسى هو تقـويم السلوك البـشرى، فـهـو يخاطب العـقل والحس والخيال، ويستعمل «الطريقة البرهانية» و«الطرق الجدلية والخطبية». ومن هنا كـان التـأويل مـعـناه : تحـويل القـول الجـدلى والقـول الخطـابى إلى القـول البرهانى، إلى حديث «العقل المجرد».

المبدأ الثانى: هو أن القرآن يفسر بعضه بعضًا، ومعنى ذلك أنه إذا وجدت آية يخـالف ظاهرها ما قـام عليـه البرهان العـقلى، فـلا بد أن تكون هناك آية أخرى يشهـد ظاهرها على المعنى الحقيقى المقـصود بالآية الأولى، أى المعنى الموافق لما يقـرره العـقل . يقـول فى هذا الـصدد: «إنـه ما مـن منطوق به فى الشـرع مخالف لمـا أدى إليه البـرهان إلا إذا اعتـبر الشرع وتـصفحت سـائر أجـزائه، وجـد فى ألفـاظ الشـرع مـا يشـهـد لـذلك التـأويل أو يقـارب أن يشهـد»ومن هنا كان التـأويل معناه : إعادة بـناء القول الدينى بناء عـقليًا مع احترام وحدته الداخلية.

أمـا المبدأ الثـالث: فهو يفصل فى قضـية منهجية أساسية فـصلاً حاسمًا، نعنى بذلك ما يؤول وما لا يؤول.

يقـول نيكسـون فى كـتابه الفـرصـة السـانحة : «إن المـتعـامل مع العـالم الإسـلامى يشبـه وضعـه وضع الشخص الذى هو فى حـفرة ضـيقـة ومعـه مجـموعة من الثـعابين السامـة تحمل فى سمـها أيديولوجيـات متصـارعة». وحتى لا تلدغه الأفـاعى، إذًا فمن وجهة نظر نيكسون أن التـفرق- وإن كان نقطة ضعف عنـدنا- إلا أنه خطر وتهديد للنموذج الأمـريكى، فالتـعامل مع هذه الفرق والدول بهذا العدد مسألة صعـبة للنموذج الأمريكى، فالتعامل مع هذه الفرق والدول بهذا العدد مـسألة صعبة بالنسبة للنمـوذج الأمريكى، فما الحل الذى يقتـرحه نيكسون فى كتابـه الفرصة السانحة؟ يقـول : (لكى نقوم بدور فعـال فى تطوير العـالم الإسلامى، علينا أن لا نرسم سـياسـة إسلامـية تسرى على كل الـبلاد الإسلامـية، ولكن علينا أن نحدد نقـاط ارتكازنا التى تؤيد وجودنا، وهناك أربـعة شركاء مـنطقيون فى هذه السـياسة وهـم: تركـيا وباكستـان وإندونيسيا ومـصر).. وفى كتابه «١٩٩٩- نصـر بلا حرب» سنة ١٩٨٨ يقول الرئيس الأمـريكى ريتشـارد نيسكون : (وفى العـالم الإسلامى من المغرب إلى إندونيسيا حلت الأصولية الإسلامية محل الشيوعية باعتبارها الأداة الأساسيـة للتغييـر العنيف)، وعندما نناقش هذه الظاهرة الحديـثة فمن المهم بصورة حيوية ألا نسمح لتطرف الأصوليـة الإسلامية أن يعمى أبصارنا عن عظمة التراث الإسلامى..

إن الرؤيا الثورية التى يقـدمها الراديكاليون على أطراف العـالم الإسلامى جذابة مثل الشـيوعية تماما ومدمرة مـثلها أيضًا.. إن الثورة الشيـوعية تضرب على أوتار احتـياجـات الإنسان المادية والثورة الإسـلامية تـضرب على أوتار

الاحتياجات الروحية، فالأيديولوجية الشيوعية تعد بالتحديث السريع، والأيديولوجية الثورية الإسلامية هى رد فعل ضد التحديث والشيوعية تعد بتدوير ساعة التاريخ إلى الأمام والأصولية الإسلامية تعيدها إلى الوراء...

إن الثوريين الإسلاميين يدينون إلحاد الشرق الشيوعى والعلمانية المادية للغرب الرأسمالى .. إنهم يهددون المصالح الغربية فى الخليج الفارسى وفى أماكن أخرى .. إن الثوريين الشيوعيين والإسلاميين أعداء أيدولوجيون يتبنون هدفًا مشتركًا: الرغبة فى الحصول على السلطة بأى وسيلة ضرورية بغية فرض سيطرة دكتاتورية تقوم على مثلهم التى لا تحتمل ولن تحقق أى من الثورتين- الإسلامية والشيوعية- حياة أفضل للشعوب فى العالم الثالث بل سيجعلون الأمور أسوأ، لكن إحداهما ستسود مالم يضع الغرب سياسة موحدة لمواجهة الأبعاد الاقتصادية والروحية على حد سواء.

ويسمى رد الفعل، ولا أقول الفعل، أصولية، والأصولية بكل أنواعها وشعاراتها نزعة ثقافوية، بمعنى أنها تثبت مجمل تاريخ الإنسان وسلوكه عند عامل أو متغير من عوامل أو متغيرات الثقافة، بحيث يغدو فطرة أو غريزة لا تتحول. وبالتالى يميز أمة عن أمة، أو بالأحرى، يميز «نوعًا» بشريًا من نوع آخر، مرة واحدة وإلى الأبد. وإذا كانت الحيوانات تصنف بسمات بدنية، فإن البشر، عند هؤلاء، يصنفون فى أغلب الأحيان، طبقًا للعقيدة الدينية التى لا تتصل بموضوعات الطبيعة، بل بنظم الثقافة وعناصرها.. وعسانا نكشف الخلل فى منطق أصحاب تلك النزعة الأصولية الثقافوية إذا ما تناولنا مسألة الثقافة والحضارة على أساس علمى.

عالمان: «نحن» و«هم»:

فى الوقت الذى تظهر فيه توقعات بعالم واحد فى نهاية الصراعات الرئيسية، إلا أن الميل للتفكير بعالمين كان يتردد دائمًا عبر التاريخ الإنسانى. فالناس لديهم دائمًا ما يغريهم بتقسيم بعضهم إلى «نحن» و«هم»، الجماعة التفضيلية والجماعة الأخرى، حضارتنا وأولئك البرابرة. الباحثون يحللون العالم على أساس: الشرق والغرب، الشمال والجنوب، المركز والمحيط الخارجى. المسلمون يقسمون العالم على نحو تقليدى إلى «دار الإسلام» و«دار الحرب». هذا التمييز انعكس بمعنى ما فى نهاية الحرب الباردة بواسطة الباحثين الأمريكيين الذين قسموا العالم إلى «مناطق سلام» ومناطق «اضطراب»، الأولى تضم الغرب واليابان وهى حوالى ١٥٪ من تعداد العالم، والأخرى هى كل ما عدا ذلك.

الصدع الذى أحدثته دراسات المناطق ودراسات القضايا بصورة منفصلة بضمحل معه ويتآكل مفهوم الأمة. ويمثل اقترابنا هذ قفزًا على رفض البعض الحديث عن وحدة سياسية بين المسلمين وعلى اقتصار البعض على الحديث عن المشروع الإسلامى الحضارى كأداة لإحياء فكرة وحدة الجماعة، وعلى اقتصار البعض الآخر على الحديث عن الجماعة فى داخل الدولة (الواحدة) «أين هى الأمة المسلمة؟»

إلا أن الذى يبرز وطأتها وعواقبها الحقيقية هو البينى (العلاقات بين مكونات الأمة) ، والعلاقة مع الآخر، ومن هنا كل أبعادها السياسية. كيف ؟ ففى ظل التجزئة القطرية، والتبعية السياسية والاقتصادية، والخلل فى التوزان

العسكرى لصالح الأعداء، وهى ليست تحديات جديدة ولكن تتزايد وطأتها، فإن خط الدفاع الأخير المتبقى للأمة- هو البعد الحضارى العقيدى الثقافى- فهو الرابطة الباقية الأساسية بين مكونات الأمة والمميزة لها عن الآخر بدون اندماج واستيعاب كاملين فيه، بل أنه تمكن فى هذا البعد إمكانات التجديد الحقيقية، فإن التجديد لا يكون ماديًا فقط بل لا بد أن يصبح منطلقه ومحكه هو البعد الثقافى الحضارى. فهذا هو الركيزة العملية تجديد ذاتية منفتحة، لا تقوم ذاتيتها على الانغلاق ولكن تتبلور فى ظل أسس التعارف الحضارى مع الآخر. وعلى هذا النحو فإن «الثقافى» هنا الذى نهتم به ليس التفاصيل الغنية عنه ولكن باعتباره مخرجًا أو مدخلها فى عملية سياسية كبرى متعددة الأبعاد أولهما: غاية الآخر فى استبعاد وإقصاء وإذابة هذه الأمة ودثر نموذجها الحضارى، وإذا كان قد فشل فى قرون القوة، فإن قرون الضعف قد شهدت درجات من نجاح هذه الغاية. ثانيهما: قدرة الأمة ودأبها على الاستجابة الدائمة للتحديثات بأنماط مختلفة من الاستجابات. وكانت القدرة على الاستجابة أكبر وأكثر فعالية فى قرون القوة والوحدة التى لم تخل أيضًا من التهديدات الخطيرة.

كانت الإمبراطوريتان الأموية والعباسية ترجعان إلى دار الإسلام أى مجال الإسلام الذى لم يقتصر على فئة جغرافية... فإن الأراضى التى هى مصدر الولاء فى النموذج الجمعى، وأداة لجعل الولاء أمرًا بديهيًا فى نموذج ثقافة المواطنة، تعكس معنيين متناقضين تمامًا. ولم ينجح الخطاب الوطنى بتقديس الأرض الذى ظهر فى التاريخ الغربى خلال القرن التاسع عشر فى تقليل هذا الفارق إلا عن طريق استخدام صيغة المجاز.

إن مبدأ الأراضى الإقليمية التى تفسده الثقافات الجمعية، يحصل أيضًا على إنشاء جديد من جانب نسق المعانى الذى يميز كل ثقافة من الثقافات غير الغربية، هكذا يقر الإسلام المفهوم الجمعى بشأن الأرض. إن «الأمة الإسلامية» - المعتبرة الجماعة الشرعية الوحيدة- تضم جميع المؤمنين، وتمثل المكان المفضل لإنجاز الوظائف السياسية ولصياغة علاقات الولاء. وفى ظل هذا المفهوم من البديهى أن يكون توطين الأمة متعذرًا بل ويؤدى ففى الوقت ذاته إلى تغذية تصور كامل لـلتعبية السياسية المناهضة لمبدأ الأراضى الإقليمية. إن الولاء الإسلامى لنظام يناشد عقيدته أو تضامنه الجمعى يسمو فوق قانون الأراضى. هكذا أعربت الحركات الإسلامية فى أكثر الأحيان عن مطالبتها بسيادة الإسلام على الجاليات المسلمة فى أوروبا ونازعت الدول الأوروبية القائمة. لم يعتبر آية الله الخومينى اشتراكه فى النزاع اللبنانى بأنه تدخل فى شئون الغير، كما رأى أن تورطه فى الحياة السياسية للعالم العربى بصفة عامة هو أمر متعلق بمجاله الخاص بغض النظر عن الصفة القانونية للأراضى المعنية.

ومن هذا المنظور فإن معنى «دار الإسلام» يدل على منطقة الإسلام- المنطقة التى تتولى إدارة إسلامية تنظيم شئون الجماعة فيها- ويمثل أو تقليص للأمة حيث يفرض أول تقسيم للأمة التى لا يجوز تقسيمها شرعًا. وينطوى معنى دار الإسلام على تصور للعلاقات الدولية توجد فيه دار الحرب فى المقابل، وهى الدار الكائنة فى المجال الواقع خارج الإسلام وفقًا لثنائية اكتسبت معناها كاملاً حين توحدت دار الإسلام مع المجال

الإمبراطورى العباسى، وعلى هذا المستوى لا يمكن لأى تقسيم داخلى إلا أن يكون عارضًا، وظرفيًا، ومستندًا إلى حجة الضرورة وحدها. وهكذا يكون هذا المعنى هو النقيض لمبدأ الأراضى الإقليمية الغربى الذى يضفى على الحدود قيمة مؤسسية ويصفها بأنها لا تُمس.

وإذا ما بحثنا إنشاء الإمبراطوريات الإسلامية وتوسعها ، يمكننا فى الواقع ملاحظة أنه منذ القرن الأول الهجرى جرت ممارسات عديدة تنم عن تكون قانون دولى، لقد عقد النبى محمد ﷺ معاهدات مع يهود المدينة ومع المسيحيين فى العقبة، كما أن الخليفة عبد الملك (الخليفة الأموى ٦٤٦-٧٠٥م) تفاوض مع بيزنطة، وتم افتتاح سفارات منذ وقت مبكر فى «روما الشرق»، وفى بلاد فارس، ولدى الملك شارل الأول (ملك الإفرنج ٧٤٢-٨١٤م). ومهما كان طموح الإمبراطورية إلى الكونية، فإن اندراجها فى عالم يتواجه مع «دار الحرب» أى دار المسيحية، يجعلها تعتبر ذاتها أراض إقليمية. كانوا يصدرون تصاريح لدخول الإمبراطورية إلى المحاربين غير المسلمين، كما كان التجار الأجانب يدفعون المكوس عند دخول الإمبراطورية.

ولا ريب بأننا لا نجد خلف هذه البنى قانونًا دوليًا مكتملاً. إن فكرة المعاهدة ذاتها تبرز العديد من الالتباسات حين نعرف مثلا بأن الفقهاء المسلمين يعتبرون المعاهدات حالات تقتضيها الضرورة ولا تنشئ سوى التزام مؤقت لا يدوم فى أى حال أكثر من عشر سنوات. إن حجة الضرورة كبحت فرضية العقوبة ذاتها وسلبت النظام الدولى من أى أساس ذى قيمة. فى الواقع أننا شهدنا قيام ممارسات دولية خالية حتى من المبادئ أو القواعد.

وفيما يتعلق باندراجهم فى نظام دولى، كان الفاعلون يستندون إلى سيادتهم الكاملة متصورين بأنه نظام تجاوز بين كيانات يلزم فى داخله الاتصال مع الآخر.

أما الثقافة الإسلامية فإنها تستند إلى رؤية مختلفة، بما أن تحديد ذاتها بالنسبة للكونى يندرج فى الوحى، فهى منفتحة على ثقافة الآخر، لكنه انفتاحًا من قبل إما دعوتها الدينية التى تقودها نحو التصدير أكثر من الاستيراد، وإما تعايشها الموقت مع عالم آخر لا تعترف له على أى حال بأنه حامل للعولمة.

فمن التغلغل الشديد مثلاً التأكيد بأن التجابه بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية يحدد اندماج العالم الإسلامى داخل النظام العالمى. من المؤكد أن هذه الصيغة يمكن أن تذكرنا بعدم تلاؤم المعانى الذى يصيب النماذج السياسية الغربية حين يحاولون نقلها بالقوة إلى هذه المنطقة من العالم. وفى المقابل فإن فكرة التجابه وهمية، بدلاً من المجابهة بين الثقافتين، فإننا نشهد ظهور وتكاثر مشروعات سياسية عديدة تعبئ رموزًا ثقافية مقتبسة من قاموس الإسلام بقصد توحيد السُخط وعدم الرضا تحت علم رفض النموذج الغربى مواطنة خاصة، القائمة على أساس إنسان الدولة الواحدة، إنسان العقيدة الواحدة، إنسان اللغة الواحدة، هذه هى المواطنة التى تعتبر توجهات الحركة الإسلامية بمنطقة المغرب العرب تتويجًا لها، والتى تحدد صفة المواطنة والحقوق المرتبطة بها وفق الخطوات الإجرائية التالية: الأمة - البديل: يعتمد الخطاب الإسلامى على العموم، وخطاب الحركة الإسلامية، المسلمة

الراسخة فى الفكر الدينى والقائلة «بوحدة الأصل»، فالوحدة العقائدية، غير المختلفة الأصول والعقائد، هى أصل الأمة العقائدية الواحدة.. هذا الاعتماد القائم على التخصيص، لا ينفى القول بتعريف الراغب الأصفهانى للأمة (الأمة هى كل جماعة، يجمعهم أمر، إما دين واحد، أو زمان واحد، أو مكان واحد، سواء كان ذلك الأمر اختياريًا أو تسخيرًا).

جميع خطابات الحركة الإسلامية؛ لأنها لا تتماشى ومقررات الدين الإسلامى القائمة على احترام التمايز بين الأقوام، إذا كان هذا التمايز لا يتعارض مع أصوله العقائدية، فالتخصيص فى حالة الأمة الإسلامية، لا ينفى الحقائق المميزة لكل شعب من شعوب هذه الأمة، بل يراد به تحديد الهيكل العام للأمة الإسلامية المتكونة بادهة من شعوب متميزة الخصائص النفسية، العقلية، الثقافية واللغوية الخاصة، إنه تطويع لمفهوم فرضته ظروف ومتطلبات المشروع الجديد والقائم على نقد، ورفض المفاهيم المستمدة من بيئات ثقافية متعارضة مع خصائص البيئة الثقافية المحلية... إذ يوظف مفهوم الأمة وبصفة مستمرة معارضة مع مفهوم «الشعب»، هذا المفهوم الأخير يرى فيه منتج الخطاب السياسى الإسلامى، أنه لا يتماشى وخصائصنا الثقافية؛ لأن الظروف التى أنتجته تختلف عن حالنا، فهو مفهوم مرتبط بطبيعة الصراع الذى هو هدف فك «السيادة» من السلطان المطلق وإسنادها للشعب ليصبحا المصدر الوحيد للشرعية والتشريع فى الغرب.

إنه مفهوم حامل لخصائص بيئته القومية ذات البعد اللاتينى، التى تطبع «مفهوم الحق» بطابع الفردية، الأمر الذى يجعله يتعارض ومفهوم بيئتنا

الثقافية- مفهوم الأمة- الذى يتحدد وفق مبادئ إيمانية مطلقة أهمها مبدأ الاستخلاف والشورى المفروضة شرعًا، والتى لا تعتبر حكمًا فرعيًا من فروع الدين الإسلامى، ولكن أصلاً من أصوله، والخطوة الأولى فى طريق أولوية السلطة الربانية للعباد بصفتهم مواطنين كاملى الحق الذى يعتبر أمرًا ربانيًا، ومبدأ الاستخلاف الذى يشكل قاعدة الانطلاق فى تحديد ماهية الأمة، لا يعنى الصفاء العقائدى من حيث مكونات بناء الأمة الذى لا يقوم على أساس العقيدة، بل على طبيعة أشمل يدخل ضمنها أصحاب العقائد الأخرى، ليشكلوا مع بقية المؤمنين «المواطنين» أمة سياسية واحدة، يتمتع فيها بحقوق المواطنة الجميع، هذه المواطنة التى تفرض عليهم واجبات قبل التمتع بالحقوق، ومنها حرية المعتقد وممارسته؛ لأن المساواة، هى قاعدة التعامل فى دولة الإسلام؛ ولأن القاعدة الفقهية تقول : (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) ليصبح مفهوم «أهل الذمة» غير ملزم فى الممارسة السياسية فى إطار هذا التصور، طالما تحقق الاندماج بين المواطنين، فالأمة التى تقوم على أعناقها دولة الإسلام، يجب أن تقوم على أساس المواطنة، والمساواة فى الحقوق والواجبات بصرف النظر عن المعتقد الدينى، فالانسجام العقائدى ليس ضرورة شرعية بل حتمية ربانية ورسالية. فالصحيفة نصت، وفصلت فى الموضوع، عندما صنفت القبائل قبيلة قبيلة، ليكونوا أمة من دون الناس. إنها الأمة السياسية، القائمة وفق مبدأ واجب التناصر، والمساواة بين جميع الفئات العقائدية، المشكلة للأم، والمشروطة بعدم الولاء للآخر ضد دولة الإسلام، ومنع العدوان مطلقًا على حرية الاعتقاد والممارسات المرتبطة به.

هذا لا يعنى حسب تصورات الخطاب الإسلامى، التخلى عن الشريعة الإسلامية كوسيلة للضبط، بل يجب أن تكون القاعدة القانونية المنظمة لكيان «الأمة السياسية» التى تعطى للدولة صبغتها العقائدية. إن المسلمين مطالبون بتحديد ما يميز مواطنتهم عن مواطنة الأمم الأخرى، وهذا لا يكون إلا باتباع المنهج القرآى فى بناء الأمة، وذلك عن طريق جعل الشريعة هى الحاكم، فلا شريعة معها ولا قانون فوقها، وهى التى تحدد حقوق المواطن السياسية، هذه الحقوق التى يحصرها القانون فى الحقوق السياسية وتتمثل فى :

١- اختيار الحاكم المسئول أمام الأمة الذى يتم اختياره وفق موازين الصلاحية.

٢- اختيار أعضاء المجالس التمثيلية والتشريعات منها على وجه الخصوص والتى لا تستطيع ولو بإجماع أعضائها سن القوانين التى تخالف أحكام الشريعة، أو تعديل حكم من أحكامها، كأن تحلل ما حرم، أو تحرم ما أبيح، بل تحدد صلاحياتها فى وضع القوانين واللوائح لتنفيذ أحكام الشريعة القطعية الدلالة، أو اختيار تأويل على تأول من الأحكام ذات الدلالة الظنية بشرط أن لا تتخطى حدود التعبير وتدخل فى دائرة التحريف، ولكن يمكن لهذه المجالس التى يمارس المواطن من خلالها حقوق مواطنته أن تستقل بوضع قوانين واستنباط الأحكام فى القاضيا التى لم يرد فيها النص ولا إجماع فى حدود ما تسمح به القواعد الأصولية المقررة شرعًا.

٣- حق العزل ويتمتع به المواطن اعتمادًا على طبيعة المركز القانونى لرئيس الدولة، والذى هو مركز وكيل أكثر منه مركز قيادة. ويهدف هذا الحق

إلى تقويم رئيس الدولة فى حالة انحرافه عن منهج الله وعن حدود وكالته. هذا الحق تمارسه الأمة بواجب النصيحة ثم العزل أو الخروج.

هناك ملامح تعكس تخوفات حول مصير المنطقة وتحذيرات عما يضمره تخطيط السياسة الأمريكية لأوضاع المنطقة بعد حرب الخليج، لأن هيكل النظام العربى لم يعد صالحًا لخدمة الاستقرار فى المنطقة وتحقيق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.. وفى هذا الإطار تأتى نظرة الغرب إلى حضارة الإسلام على أنها المنافس الأول والمزاحم الوحيد بعد سقوط الشيوعية ولذا فإن الغرب يقول من خلال النظام العالمى الجديد إن عالم الإسلام ليس أمامه إلا التبعية لنموذجه الحضارى وإما المواجهة بكل أسلحة القوة التى يمتلكها.

الإسلام بين آثار النظام الدولى الجديد على العالم الثالث:

سيكون لظهور هيكل متعدد مع انخفاض درجة الانقسام والعداء الأيديولوجى عواقبها على أوضاع الهامش السياسية والإقليمية وسيكون من أهم ملامح هذه التغييرات على صعيد الأمن السياسى والعسكرى للهامش صعود الإسلام إلى مقدمة صفوف معارضة الهيمنة الغربية مع بروز الأبعاد المجتمعية كموضع للعلاقة بين الشمال والجنوب بشكل أكبر مما كانت عليه خلال الحرب الباردة.

وإذا كانت أداة الأقليات غير المسلمة من أهم أدوات التنافس الدولى حول الميراث العثمانى فى البلقان والشام فى القرن التاسع عشر، فإن صورتها الجديدة فى النصف الثانى من القرن العشرين قد انطلقت من التخطيط الإسرائيلى الذى أعلن عنه عام ١٩٨١إريل شارون حول تفكيك المنطقة

عرقيًا ودينيًا وطائفيًا. وتوالت التعبيرات السياسية الغربية عن هذه الصورة (تجاه جنوب السودان، قانون الاضطهاد الدينى الأمريكى) وبقدر ما كان التبشير الدعامة الثانية التى ارتبطت بدعامة التجارة فى عملية الكشوف الجغرافية بقدر ما أن التطور على صعيد هذه الأداة عبر القرون- والذى لم ينقطع - قاد إلى انتشار اتجاهات سياسيات التنصير وتنوع أدواتها انطلاقًا من مخطط محكم ومدعوم أضحى يهدد- ليس الأقليات المسلمة - ولكن امتد إلى عقر دار كبريات الدول الإسلامية (عملية الاستئصال فى إندونيسيا).
ولهذا حظيت استراتيجية تنصير العالم اهتمام الباحثين من خلال مناقشة خطاب البابا يوحنا بولس الثانى الذى أصدره فى عام ١٩٨٢ يطالب فيه بضرورة «إعادة تنصير العالم» وذلك تصريحًا بالمخطط المضغم، الذى تبلور فى منتصف الستينات عن المجمع المسكونى الفاتيكانى الثانى عام ١٩٦٥، حيث اتخذ فى هذا المجمع عدة قرارات لا سابقة لها فى التاريخ: تبرئة اليهود من دم المسيح.

﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءكم من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فى ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعًا فينبئكم بما كنتم فيه

تختلفون﴾[المائدة:٤٨]، ﴿قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾ [الأعراف: ٢٤]﴿فريقًا هدى وفريقًا حق عليهم الضلالة﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون﴾ [يونس:١٩]، ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ [هود:١١٨, ١١٩]، ﴿ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء﴾ [النحل:٩٣]، ﴿قال اهبطا منها جميعًا بعضكم لبعض عدو إما يأتينكم منى هدى من تبع هداى فلا يضل ولا يشقى﴾ [طه: ١٢٣]، ﴿وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم *فاتقون فتقطعوا أمرهم بينهم زبرًا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ [المؤمنون: ٥٢, ٥٣]، ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ﴿تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون﴾ [الجاثية: ٦]، ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ [الجاثية: ١٨]، ﴿هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون﴾ [الجاثية: ٢٩]، ﴿فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تعملون﴾ [الذاريات: ٢٣]، ﴿هو الذى خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن والله بما تعملون بصير﴾ [التغابن:٢].

أمر الله عباده المسلمين وكتب عليهم فى القرآن الكريم أن يحبوا مخالفيهم فى الدين فقال ـ تعالى ـ فى سورة آل عمران الآية ١١٩ ﴿ها أنتم

أولاء تحبونهم ولا يحبونكم﴾، فالقرآن ينطق بأفصح عبارة وأصرحها واصفًا المسلمين بهذا الوصف الذى هو من أثر الإسلام وهو أنهم يحبون أشد الناس عداوة لهم وهذا دليل على أن هذا الدين دين حب ورحمة وتساهل وتسامح ﴿ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى﴾ إنهم لا يحبونكم مع أنكم تؤمنون بكتابهم ومع ذلك تحبونهم ولا يحبونكم وبهذا نحتج على من يزعم أن الإسلام يغرى المسلمين ببغض المخالف لهم فى الدين.. كما أمر الله المسلمين أن يجادلوا أهل الكتاب بالتى هى أحسن فقال فى سورة العنكبوت الآية ٢٩ ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلاهكم واحد ونحن له مسلمون﴾..« هذا كتابنا ينطق بالحق» ويبين موقف الإسلام من الآخر وهو موقف لا يدعو إلى قبول الآخر والتعايش معه فى علاقة وفاق بل هى علاقة حب وعناق.

العدل قيمة عليا فى الإسلام:

Justic القسطاس- الحق الإنصاف- العدل، وبالفرنسية Justice- Justesse وبالإيطالية Giustizia وقد وردت كلمة قسطاس فى مواضع شتى من القرآن الكريم.

إن العدل فى نظر القرآن - كما هو الواقع المحس - عماد الخير والصلاح وعماد النظام وتمام الملك والسلطان، فلا نظام إلا بالعدل ولا أمانة إلا بالعدل ولا شرائع إلا بالعدل ولا حكمة ولا رحمة إلا بالعدل. فالعدل هو غاية الغايات وهو الأساس أو العماد الذى شاد الله عليه الكون ليس فى الإنسان

مع الإنسان فقط، وإنما فى الإنسان مع نفسه وفى الإنسان مع ربه وفى الإنسان مع أسرته وفى الإنسان مع أمته وفى الإنسان مع البشر جميعًا، وفى الإنسان مع كل ما فى الكون من نبات وحيوان وجماد. هذه مكانة العدل فى الإسلام. وكثيرًا ما حكى القرآن عن مصير الأمم التى حرمت من إدراك العدل وتفشى فيها الظلم حتى أدركها الفناء والهلاك. أما قوله ـ تعالى ـ : ﴿ولو كان ذا قربى﴾ فهو أخذ بالإنسان عما جرت به عاداته من التأثر بصلات القربى فى المحاباة للأقرباء والظلم لغيرهم.

إن أهم دعائم السعادة التى يسعى إليها البشر أن يطمئن الناس على حقوقهم، وأن يستقر العدل فيما بينهم ، وإنا لا نكاد نعرف شيئًا أبعث للشقاء والفتن وأنفى للهدوء والاطمئنان بين الأفراد والجماعات من سلب الحقوق واغتيال الأقوياء حقوق الضعفاء وتسلط الجبارين على الآمنين المسالمين، وليس من ريب فى أن هذه الظواهر التى ينحرف بها أهلها من سنن الله ونظامه فى كونه، أشد ما يقطع الصلات ويغرس الأحقاد ويثير أعاصير الكيد والانتقام ويهدد المجتمع بالأخطار التى تحمل الناس ما لا طاقة لهم باحتماله من آثار الخصومات والضغائن والأحقاد.

لقد نص إعلان حقوق الإنسان على أن من حق الإنسان مقاومة الظلم لكنه لم يرسم لذلك نطرية ولا وضع له الخطوط والآليات، كما أنه يجعل ذلك مجرد حق بينما يرتفع به الإسلام إلى مستوى الوجوب (الواجب) وهى مرحلة تتضمن الحق بالضرورة وإن كنت تسمو عليه. والملاحظ أنه إذا كان التاريخ الإسلامى قد شهد أكثر من خروج لم تتوافر له الشروط والضمانات السابقة، لذا فقد كانت نتيجته إراقة دماد المسلمين دون تحقيق لهدف.

من هذه النصوص ومن غيرها يبين أن مقاومة الظلم ليست مجرد حق بل هى فوق ذلك فرض وواجب. وفى هذا تتقدم على إعلان حقوق الإنسان على أن مقاومة الظلم مجرد حق، إذ جعل حقوق الإنسان الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم. وهكذا فإن أقصى ما بلغته الشرعيات الوضعية أن تجعل مقاومة الظلم حقًا للناس لكن الشرعية الربانية تجعله واجبًا وفرضًا يأثم الناس إن تركوه. ولقد يزكى ذلك ما سوف نسوقه عند الحديث عن آثار الشرعية من استقلال الفقه الإسلامى بنظرية الدفاع الشرعى العام (الحسبة) أو (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) التى يرتفع فيها إنكار المنكر من درجة الحق إلى درجة الواجب حيث تأثم الجماعة كلها بتركه.. إن شرع ما لم يأذن به الله ظُلم ينبغى أن يقاوم.. والعدوان على حدود الله ظُلم ينبغى أن يقاوم والعدوان على حقوق الأفراد ظُلم ينبغى أن يقاوم.. كل ذلك وفق ضوابط وقيود.

العدل وحقوق الإنسان:

والعدل معناه فى الأصل (التسوية) وهى تشمل التسوية بين الناس فى إعطاء الحقوق والتسوية بين الأقوال والوقائع وبين الحكم ما تثبته البينة وبين التصرف وما تقضى به أحكام القوانين والشرائع. والعدل مطلوب فى القرآن بقدر ما نهى عن ضده وهو الظلم الذى يرجع إلى حرمان صاحب الحق من حقه.

وفى ضوء هذه الفلسفة لا مكان للجور أصلاً فى النظم السياسية الغربية المعاصرة وهكذا ينتهى الأمر فى ظل الدولة الغربية المعاصرة فيما نحن بصدده إلى مشروعية بمدلول ضيق وضمانة وضعية هزيلة هى الرقابة على

دستورية القوانين - حيث يؤخذ بها- والتى مؤداها الموضوعى التزام سلطة الدولة بنظامها القانونى الذى هو من وضع أجهزتها ثم الاحتكام إلى هيئات تنتمى إليها أيضًا فى شأن مدى التزامها بذلك النظام... الأمر الذى يبعد عن تلك السلطة كل شبهة لجور ما. إنها دائمًا عادلة طالما ظلت ملتزمة بالنظام القانونى الذى هو من وضعها والذى تستطيع التعديل والتبديل فيه كلما شاءت. وهكذا يظل مفهوم الشرعية بأبعاده الغربية المعاصرة بعيدًا عن أن يقدم حلاً فعالاً للمشكلة السياسية تبعًا لعجزه عن تقديم ضمانة فعالة ضد تدلى الدولة بنظامها القانونى الإسلامى- فى تعبيرنا المعاصر- جاعلاً من مقاومة الجور حقًا شرعيًا للمواطن المسلم فلم يترك الأمر لأجهزة السلطة فلا تكون خصمًا وحكمًا كما هى الحال فى ظل نظام الدولة الغربية المعاصرة.

ولنضرب مثلاً.. فإن اهتمامات المملكة العربية السعودية بحقوق الإنسان قديمة ومنذ تأسيس المملكة فى عهد الملك عبد العزيز، ولعل من أبرز الاهتمامات الندوة العلمية التى عقدت بين فريق من كبار علماء السعودية على رأسهم وزير العدل السعودى أنذاك والذى رأس الندوة وشارك فيها من اللجان بالمجلس الأوربى الأستاذ «فاساك» مدير قسم حقوق الإنسان فى المجلس الأوربى ومدير المجلة الدولية لحقوق الإنسان، وكان موضوع الندوة «الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان فى الإسلام» مارس ١٩٧٢.

وقد افتتحت الندوة بكلمة وزير العدل تحدث يها عن مبادئ الإسلام فى رعاية حقوق الإنسان وحمايتها وضمانها فى شتى المجالات . وضرب على ذلك الأمثلة، واستشهد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والوقائع

التاريخية المؤيدة لذلك. وأشار إلى المذكرة التى قدمتها وزارة العدل إلى الوفد الأوروبى مترجمة إلى الفرنسية وانتهى إلى القول : إن الإسلام أسمى من ميثاق حقوق الإنسان، وأكثر استيعابًا، وأبقى على الزمن لأن مصدره إلهى.. أبدى الوفد الأوروبى رغبته بأن يكتب لهم بخلاصة ما ذكر لتكون فى أيديهم وثائق مكتوبة تساعدهم على الرجوع إليها لإيضاح هذه الحقائق اللكثيرين ممن يجعلون الإسلام أو يعادونه.. تصميم منا على بقاء (كرامة الإنسان) محمية لدينا من غير تمييز ما بين إنسان وآخر بدافع العقيدة الإسلامية الإلهية، لا بدافع القوانين الوضعية المادية، لأن مفعول العقيدة الإلهية فى ذلك أقوى من مفعول القانون المادى، خاصة ونحن نرى أن معظم الاضطرابات والشذوذ فى حياة الشباب فى العالم المتقدم إنما سببه فقدان العقيدة الإلهية، والانصراف إلى حياة مادية بحتة تزايدت معها الجرائم وحاية الشذوذ فى المجتمع بنسبة بعد الشباب عند العقيدة فى الله.

وقدم الوفد السعودى فى الندوة مذكرة حكومة المملكة العربية السعودية حول شريعة حقوق الإنسان فى الإسلام وتطبيقها فى المملكة الموجهة للهيئات الدولية المختصة.. وألح الوفد الأوروبى أن تكتب للوفد هذه الأجوبة القيمة لتكون فى أيديهم وثيقةمخطوطة يدافعون بها عن الإسلام ويشرحون بها الحقيقة لكل راغب فى المعرفة. كما أعلن زميل له بكلمة أخرى تهنئته لهذه الدولة الفتية على ما حققته من مفاخر حقوق الإنسان بفضل الإسلام ، إلى أن قال : وأنى بصفتى مسيحيًا أعلن أنه هنا فى هذا البلد الإسلامى يعبد الله حقيقة، وأنه مع السادة العلماء بأن أحكام القرآن فى

حقوق الإنسان بعد أن سمعهـا ورأى فى الواقع تطبيقها، هى بلا شك تتفوق على ميثاق حقوق الإنسان.

تعد الشـريعة هى البناء الأساسى لمبـادئ نظرية الإسلام السياسـية، ونعنى بالشرعية هنا تلك الأحكام المستمدة من القرآن والسنة من خلال فهم وتفسير وتطبيق المجـتمع لهـا، ومن وجهة نظـر القانون الحديثـة للأمة أن تحـتفظ فى الحكم على القوانيـن التى يسنها المشرع وتحـدد مدى موافـقتها أو مـخالفتـها لمبادئ الإسلام.

النظام الديمقراطى بين النموذج المسلم والغربى

إن أى نظام سيـاسى هو مجـموعـة من قواعـد عمل وما ترتكـز إليه هذه القواعد من قيم وفلسفات تأتى جميعًـا كحل للمشكلة السياسية ومن ثم فإن التويم الحقيـقى للنظام السياسى هى تقويم قدرته على تقـديم الحلول الفعالة لهذه المشكلة، ومن ثم يجب البدء بتحديد مضمون وطبيعة المشكلة السياسية فى ضوء هذا المضمـون ومعايير الحل الغربـى المعاصر لها متـمثلة فى المبادئ التى راحت تشكل دعائم النظم السياسيـة الغربية المعاصرة والتى تلتقى على نسق واحد هو الديمـقراطية السيـاسية الغربيـة ولكى نرى إلى أى مدى أفح ذلك النسق فى تحقيق الحل الأمثل للمشكلة السياسية، ثم ننتقل بعد ذلك إلى بناء (نموذج مـسلم) لما يجب أن يكون علـيه النظام الـسيـاسى حـتى يعـتبـر إسلاميًا حقًا وذلك باستنباط فروضه ومفاهيمه من الكتاب والسنة لا مستقرأة من واقع التاريخ السيـاسى للمجتمعات المسلمة. إن وصـف نظام سياسى ما

بأنه مسلم معناه أن علاقة الأمر والطاعة فى المجتمع تجرى على مقتضى ما جاء فى الكتاب والسنة من قيم سياسية ومن أحكام قانونية فى شأن تلك العلاقات وهذا مؤداه أن نموذجًا نظريًا للعلاقات السياسية فى المجتمع المسلم يتعين أن يقوم على مجموعة من مفاهيم متسقة فيما بينها مستنبطة من تلك القيم والأحكام كما وردت فى الكتاب والسنة ، فلو أننا حاولنا تصويرمثل هذا النموذج على هذا النحو فاستنبطنا مفاهيمه من تلك الآيات والأحاديث المتفق عليها والتى تقضى بالتزام رعايا السلطة بطاعتها من حيث هى فضيلة سياسية مسملة بذاتها ومن تلك التى تعلق هذه الطاعة على مراعاة السلطة للنظام القانونى المسلم بقيمه وأحكامه وعلى قدم المساواة مع المحكومين ثم تلك التى تشرع مقاومة جور السلطة بل وتجعل منها واجبًا إسلاميًا.

تصوير هذا النموذج المسلم للعلاقات السياسية مرتكزًا على مفهوم سياسى أساسى هو ما نستطيع تسميته بالتدرج فى الالتزام السياسى وهو تدرج نستطيع تمثله على النحو التالى: على رأس سلم التدرج فى الالتزام السياسى على خريطة ذلك النموذج المسلم يقع النظام القانونى المسلم بقيمه وأحكامه - بمضمونه الذى ينفرد به الإسلام- ثم يلى ذلك الالتزام السياسى العام بطاعة ذلك النظام من غير تمييز بين قيمه السياسية وأحكامه القانونية وهو التزام عام فى معنى أنه شامل لمواطنى الدولة المسلمة دونما تمييز بين حاكميها ومحكوميها- إذ الأصل فى الإسلام أنه لا حكم إلا لله - فالحاكمون ملتزمون بالامتثال لحكم القانون الإسلامى ولقيمه السياسية فى علاقاتهم الخاصة وفى ممارستهم لوظيفة الحكم وفى الخروج على ذلك جور

ولهذا الجور مفهوم إسلامى له موقعه على ذلك النموذج المسلم للعلاقات السياسية. والمحكومون كذلك ملتزمون بتلك الأحكام والقيم فى علاقاتهم الخاصة وفى علاقاتهم السياسية أى كأطراف فى علاقة الأمر والطاعة، فهم مكلفون بطاعة السلطة بوصف هذه الطاعة قيمة سياسية إسلامية بذاتها، بيد أنهم مكلفون فى الوقت نفسه بواجب سياسى هو واجب مقاومة الجور أى جور الحاكم تبعًا لخروجه على التزامه بأحكام النظام المسلم وبقيمه السياسية ولمقاومة الجور هذه مفهومها المسلم الذى يتخذ له هو الآخر مكانا على النموذج السياسى المسلم للعلاقات السياسية ثم يلى ذلك فى سلم التدرج فى الالتزام السياسى بمفهومه الإسلامى انقسام رعايا النظام القانونى المسلم الشركاء فى ذلك الالتزام السياسى العام إلى فريقين حاكمين ومحكومين بتدرج سياسى فيما بينهما قوامه التزام المحكومين بأوامر سلطة الأمر. بيد أن هذا الالتزام السياسى هو الآخر مرهون بالتزام الحاكمين بالنظام القانونى المسلم بأحكامه وقيمه بصدد مضمون أوامرهم، فإن جاء هذا المضمون خارجًا على تلك القيم والأحكام الإسلامية كان بذلك جائرًا وسقط التزام رعايا السلطة به ووجبت مقاومته، وتلك ضمانة شعبية فعالة للشرعية فمهومها الإسلامى الشامل وهى ضمانة ينفرد بها النظام السياسى المسلم.. وهكذا يظهر النموذج السياسى المسلم على هيئة بناء ذهنى من مجموعة متسقة من مفاهيم سياسية على رأسها مفهوم التدرج فى الالتزام السياسى ثم مجموعة من مفاهيم سياسية أخرى وهى جميعًا إسلامية تبعًا لكون مضمونها مستنبطًا من الكتاب والسنة كمفهوم الطاعة من حيث هى فضيلة سياسية ومفهوم الجور فى مدلوله الإسلامى ومفهوم المقاومة من حيث هى واجب إسلامى ومفهوم من حيث هى ضمانة لعدم التدلى إلى الجور.

التمايز والاختلافات الأساسية بين الشـريعة الإسلامية والقوانين الوضعية من ثلاثة وجوه أساسية:

أولهـــا: القانون من صنع البـشر أما الشريعة فـمن عند الله ومن صنعه.. ولذا فـالقـانون ناقص دائمـا ولا يمكن أن يبلغ حـد الكمـال لأن صانعـه لا يمكن أن يوصف بالكمـال أما الشريعـة فتـتمثل فـيها قـدرة الخالق وكـماله وعظمته وإحاطته بما كان وما هو كـائن تحيط بكل شيء في الحال والاستقبال حيث صاغها العليم الخبير حيث أحاط علمه بكل شيء ﴿لا تبديل لكلمات الله﴾ [يونس:٦٤]، فالله وضع قـوانين ثابتة تحكم طبائع الأشياء وحـركاتها واتصالاتها، فـالله وضع الشريعة الإسلامـية قانونًا ثابتًا كامـلاً لتنظيم الأفراد والجمـاعات والدولة ولتـحكم معـاملاتهم، وأن الشـريعة بلغت مـن الروعة والكمال حدًا يعجز عن تصوره الإنسان .

ثانيـهـمـا: أن القانون الوضعي عـبارة عن قواعد مؤقـتة تضعها الجـماعة لتنظيم شئونها وسد حاجاتها وتستوجب التـغيير كلما تغيرت حال الجماعة، أما الشـريعة فقـواعد وضعهـا اله على سبيل الدوام لتنظـيم شئون الجمـاعة، فقـواعدها دائمـة ولا تقبل التـغييـر والتبـديل، فقـواعد الشريعـة الإسلامـية ونصـوصها جـاءت عامـة ومرة إلى آخـر حدود العـموم والمرونـة كما أنـها وصلت من السمو درجة لا يتصور بعدها سمو.

ثالثها: الجماعة هي التي تصنع القانون وتلونه بعاداتها وتقاليدها وتاريخها ولتنظيم شئونها، فالقانون من صنع الجماعة وليس الجماعة من صنع القانون، أما الشريعـة التي تهدف قبل كل شيء إلى خلق الأفراد الصالحيـن والجماعة

الصالحة وإيجاد الدولة المثالية والعالم المثالى.. فالله وضع الشريعة وأنزلها على رسوله نموذجًا من الكمال ليوجه الناس إلى الطاعات والفضائل ويحملهم على التسامى والتكامل، فالمسلمون ما داموا متمسكين بالشريعة من صنع الشريعة كيانهم تابع لكيانها ووجودهم مرتبط بوجودها وسلطانهم تابع لسطانها.. وهكذا فالشريعة الإسلامية تتميز عن القوانين الوضعية بالكمال والسمو والدوام.

والشريعة الإسلامية أول شريعة قيدت سلطة الحكام وحرمتهم حرية التصرف وألزمتهم أن يحكموا فى حدود معينة ليس لهم أن يتجاوزوها وجعلتهم مسئولين عند عدوانهم وأخطائهم. وتقوم النظرية على ثلاثة مبادئ أساسية: أولها: وضع حدود لسلطة الحاكم، ثانيها: مسئولية الحاكم عن عدوانه وأخطاءه، ثالثها: تخويل الأمة حق عزل الحاكم.

فالغاية إنما هى إقامة شرع الله ومتى كان شرع الله مقامًا كان التغيير والتبديل كل فترة نوعًا من العبث الذى تتنزه عنه الشريعة وجريًا وراء تقليد الأمم الأخرى التى نوهينا عن مشابهتها، وللحقيقة فإن كثيرًا من الأحكام الشرعية المتعلقة بأمور السياسة والاقتصاد يحاول كثير من الناس أن يطوعها لتوافق النظم السائدة فى عالم اليوم ظنًا منه أن فى ذلك نصرة الإسلام وخوفًا منهم أن يتهم الإسلام بالقصور ومخالفة هذه النظم وهذا فى الحقيقة جناية على الإسلام لأن كل ما شرعه الإسلام حق وخير من كل ما خالفه والإسلام، إنما جاء حاكمًا على كل هذه النظم وليدخل كل الناس كافة تحت شرعته لا ليدخل الناس تشريعاته تحت لواء تقليد الأمم الأخرى أو جعله محكومًا عليه من هذه النظم.

فـإذا تعرض كـتاب الله للـفهم السـياسى الحـزبى أو الطائفى أو لتـحكم النزعات الشخصية باسم الاجتـهاد وحرية الرأى فإنه يتعرض فى واقع الأمر للاستغلال الـسىء ممن ينتسبون إليه بإعلان الإيمـان به ويكون تعرضه لذلك آنئذ أمارة على تفكك المسلمين وعلى نزولهم من مستوى الإيمان به وتطبيقه فيحـياتهم إلى مستوى المستـغلين والمحترفين به على نحو مـا آل إليه تصرف فريق من أهل الكتاب السابقين على الإسـلام فى تحريف كتابهم وقد تعرض فعلاً كتاب الله فى حقب من تاريخ المسلمين إلى هذه المحاولات الاستغلالية الانحرافية، تعرض لتأييد وجهة نظر سياسة خاصة أو لملاءمة مع فكرة أجنبية دخيلة قد تكون مـضادة لتوجيه كتـاب الله لو ترك وشأنه يملى على المؤمنين به ما يريد وليس ما يريدو ن.

وهكذا يظهر النموذج السـياسى المسلم على هيئة بناء ذهنى من مجـموعة متسقة من مفاهيم سياسية على رأسها مفهوم التدرج فى الالتزام السياسى ثم مجـموعـة من مفـاهيم سـياسيـة أخرى وهـى جميـعًا إسـلاميـة تبعًـا لكون مضمونها مـستنبطًا من الكتاب والسنة كمفهوم الطاعـة من حيث هى فضيلة سيـاسيـة ومفهـوم الجنر فى الكتاب والسنة كـمفـهوم الطاعة مـن حيث هى فضيلة سياسية ومفهوم الجور فى مدلوله الإسلامى ومفهوم المقاومة من حيث هى واجب إسلامى ومفهوم من حيث هى ضمانة لعدم التدلى إلى الجور.

أولا: المعيار العددى:

تأثر الفكر السياسى الغربى الحديث ومـا انتهى إليه من أنظمة للحكم إلى حد كبير بكثير من المفاهيم اليونانية القيمة، فلا يزال عالم الغرب مدينًا بل إنه

حتى الآن ما زال يعيش عالة على الفكر اليونانى وأغلب الألفاظ الاصطلاحية فى شأن الكيان العضوى لسلطة الأمر فى المجتمع أى من حيث عدد القائمين على السلطة، لقد انتهى التقسيم اليونانى القديم فلا مكان فى المفهوم اليونانى القديم- وحتى فى مثالثة أفلاطون المطلقة- للحكم الدستورى أو لفكرة الدستور المسبق التى أتى بها الإسلام للمرة الأولى فى تاريخ نظم الحكم والتى لم يعرفها الغرب الحديث إلا فى حدود أضيق وبعد الإسلام بأكثر من ألف عام. لذلك كان المعيار العددى الذى اهتدى إليه العقل اليونانى مبدع أقدم الفلسفات كحل للمشكلة السياسية.. ولكن : ما هو موقف الإسلام من المعيار العددى الغربى فى شأن الكيان العضوى للسلطة؟.. هى - فى الإسلام- للإيمان والعلم اللذين يرفعان أصحابهما درجات فوق من عداهم إنها إذن ودونما حاجة إلى اجتهاد (حكومة الخبرة المؤهلة للحكم) وليست البتة تسلط السواد الأعظم المهيئ للغوغائية.

وموقف الإسلام هذا من المعيار العددى كحل للمشكلة السياسية يذكرنا بذلك النقد الذى يوجه النابهون من الملاحظين والمحللين الغربيين إلى مبدأ سيادة الأمة حين وضع موضع التطبيق هناك فكانت النظم النيابية بمجالسها المنتخبة التى راحت تنفرد بسلطة الدولة باعتبار تلك المجالس هى أداة التعربى عن الإرادة العامة ومن ثم تنطلق فى تسلطها من غير قيد أو مسئولية تبعًا لضياع المسئولية بتعدد المسئولين. إن تعدد القائمين على السلطة (أعضاء المجالس) وتتباعهم يفسح المجال هناك - على حد تعبير هؤلاء المحللين الغربيين أنفسهم - لتعاقب الانهازيين من غير المؤهلين على الحكم . إن

النقد الذى وجهه ولا يزال يوجهه النابهون من المحللين الغربيين للنظم النيابية الغربية المعاصرة بالتفصيل المتقدم يكفى فى ذاته كتأييد ضمنى من جانبهم لموقف الإسلام المتقدم من المعيار العددى الغربى.

ثانيًا: مبدأ سيادة الأمة:

يقوم نظام الدولة الغربية المعاصرة على دعامة وهى مبدأ سيادة الأمة أو سيادة الشعب ويرد الغربيون مبدأ سيادة الأمة أو سيادة الشعب إلى فلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر فى شأن النشأة التعاقدية للمجتمع السياسى لدى كل من لوك الإنجليزى وروسو الفرنسى، تلك الفلسفات التى بدت لأصحابها قادرة بما انتهت إليه على تقديم حل فعال للمشكلة السياسية.

إن مبدأ سيادة الأمة أصبح فى التطبيق مجرد سند أيديولوجى- من غير مضمون موضوعى- لاستبداد المجالس . لقد راحت تلك المجالس تنفرد بالسلطة باعتبارها سلطة الشعب ومن ثم فلا راد لكلمتها وباعتبار تلك المجالس أداة التعبير عن (الإرادة العامة) راحت تمثل المصدر الوحيد للقانون المعبر عن هذه الإرادة المعصومة ومن ثم فإذا تكلم القانون وجب على الضمير أن يصمت وهكذا ينتهى الأمر من ثنايا مبدأ سيادة الأمة إلى طاغية بمئات الرءوس (المجالس) كبديل لطاغية برأس واحدة (الملكية المستبدة القديمة) ومن ثم إلى نقيض ما كان يتصور من ورائه. وعلى حد تعبير البعض فإن إعلان سيادة الشعب لم يكن له من أثر سوى إحلال ملكية متخيلة هى الإرادة العامة محل ملك حى، والإرادة العامة بطبيعتها قاصرة

على الدوام لأنها عاجزة عن أن تحكم بنفسها ومن ثم إلى نقيض ما كان يتصور من ورائه. وعلى حد تعبير البعض فإن إعلان سيادة الشعب لم يكن له من أثر سوى إحلال ملكية متخيلة هى الإرادة العامة محل ملك حى، والإرادة العامة بطبيعتها قاصرة على الدوام لأنها عاجزة عن أن تحكم بنفسها ومن ثم فهى فى حاجة دائمة إلى من يقوم عليها. وبتعدد القائمين عليها(أعضاء المجالس) وتتابعهم ينفسح المجال لاحتمال أكبر لتعاقب الانتهازيين من غير المؤهلين على الحكم والذين لا راد لكلمتهم لأنها التعبير عن الإرادة العامة والإرادة العامة لا تخطئ ولا تجور. وجملة القول فى شأن مبدأ سيادة الأمة كدعامة ثانية لنظام الدولة الغربية المعاصرة أنه قد أدى ى التطبيق- فى ظل النظم النيابية- إلى هيئات حاكمة بسلطات مطلقة ونهائية لا تمتثل إلا لقانون الدولة الذى هو من وضعها ومن ثم فهى لا تتقيد فى النهاية إلا بإرادتها. إنه إذن الاستبداد المتدلى بطبيعته إلى الجور الذى لاعاصم للمواطنين منه وسنرى فيما يلى كيف أن الإسلام لم يكن بحاجة إلى شعار ما من شاكلة سيادة الأمة أو سيادة الشعب لتقديم الضمانة الفعالة لعدم تدلى القائمين على سلطة الأمر إلى الجور تلك الضمانة التى جاءت فى الإسلام كعنصر من عناصر النسق السياسى المسلم ومقومة من مقومات نظامه القانونى فى تعبيرنا المعاصر.

إن نظرة ممعنة فيما جاء بالقرآن وبالأحاديث فى شأن سند الالتزام بطاعة القائمين على سلطة الأمر فى المجتمع المسلم تقطع بالقول بأن الإسلام قد سبق الغرب الحديث بأكثر من ألف عام فى تصويره للسلطة المنظمة فى

المجتمع ومن ثم الخاضعة للقانون، فوفقًا لأحكام الإسلام طاعة السلطة فضيلة مأمور بها، مرهونة بالتزام القائم على سلطة الأمر بأحكام الشرع (الكتاب والسنة) فيما يصدر عنه من أوامر. فالأصل فى الإسلام أنه «لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق» وهذا الحديث يتضمن قيمة سياسة إسلامية عليا مؤداها التزام هؤلاء بأحكام الشرع أى بالقرآن والسنة، وهذا مؤداه سلخ السلطة عن أشخاص القائمنين عليها لإخضاع ممارستها لدستور مسبق هو كتب الله وسنة رسوله. أليس هذا هو بعينه مضمون مفهوم الدولة الغربية الحديثة الذى يدعى الغربيون أنه من ابتداع فكرهم الحديث؟! ولو أنهم علموا بحقيقة ذلك التدرج فى الالتزام السياسى الذى يتعين أن يقوم عليه المجتمع المسلم ذلك التدرج المستنبط من الكتاب والسنة والذى قوامه التزام أعضاء المجتمع الإسلامى والقائم على سلطة الأمر بذاته وعلى قدم المساواة بدستور الإسلام - القرآن والسنة- من ناحية وتعليق الالتزام بطاعة السلطة فى المجتمع المسلم على التزام القائم عليها بقواعد ذلك الدستور من ناحية أخرى ولو أنهم قد علموا ذلك لما ادعوا بأن مفهوم دولة القانون هو من تصوير فلسفاتهم السياسية الحديثة.. جملة القول إذن فى هذا الصدد أن الإسلام هو الذى قدم وللمرة الأولى فى تاريخ النظم السياسية أروع صورة للسلطة المنظمة تنظيمًا قانونيًا ومن ثم لدولة القانون.

ثالثا: مبدأ الشرعية:

يجمع الفكر السياسى الغربى المعاصر على أن مفهوم الدولة الحديثة هو من صنع تلك الفلسفات وأن هذه الدولة تمثل صورة تاريخية حديثة

للمجتمع السياسى لم تكن معروفة من قبل و أن الذى يظهرها على الصورة التاريخية السابقة عليها للمجتمع السياسى يتمثل فى خاصة ابتدعها فكرهم الحديث على حد ادعائهم هى (تنظيم السلطة) تنظيمًا قانونيًا مسبقًا فى كيانها العضوى والوظيفى الأمر الذى نقل مجتمعاتهم من صورة المجتمع السياسى ذى السلطة المشخصة فى شخص الحاكم والى يمارسه صاحبها كشأن من شئونه فلا يخضع فى ممارسته لها لقانون ما إلى صورة الدولة الحديثة حيث يحل الالتزام بالظام (بالقانون) محل الالتزام بالخوف وحيث يحل حكم القانون محل حكم الأفراد. وسنرى كيف أن فى ما يدعيه الفكر الغربى الحديث فى هذا الصدد تجاهل - لا بد وأن يكون مقصودًا- لما أتى به الإسلام من قبل وبأكثر من ألف عام فى شأن سلخ سلطة الأمر عن أشخاص القائمين عليها ليكونوا مجرد عمال عليها يخضعون فى ماسرتهم لمظاهرها لدستور مسبق هو القرآن والسنة. والذى يمعن النظر فى النظم السياسية الغربية المعاصرة التى تعمل فى إطار من مفهومهم للدولة يتسطيع من غير عناء أن يتبين لها جميعًا دعامتين أى مبدأين أساسيين هما مبدأ الشرعية ومبدأ سيادة الشعب أو سيادة الأمة. والغربيون المعاصرون يرون فى هذين المبدأين المصل الواقى من الاستبداد السياسى ومن ثم أمثل حل للمشكلة السياسية كما يرون فيها ثمرة فلسفاتهم وثقافتهم الحديثة فى مجال السياسة.

إن الإسلام كان المبدع الأول لهذين المبدأين وبأبعاد تجاوز فى الفاعلية كثيرًا أبعادهما فى النظم السياسية الغربية المعاصرة.. معيار الشرعية الذى نبه إليه مونتسكيو الفرنسى فى القرن الثامن عشر الميلادى والذى راح من بعده

يمثل الدعامة الرئيسية للدولة الحديثة التى يفتخر بها الغربيون مدعين أن دعمتها تلك هى من إبداع فيلسوفهم مونتسكيو، وسنرى كيف أن مبدأ الشرعية بمفهومه هذا بل وبأبعاد أعظم قد جاء به الإسلام من قبل موتسكيو بقرون طويلة.

وهكذا يظل مفهوم الشرعية بأبعاده الغربية المعاصرة بعيدًا عن أن يقدم حلاً فعالاً للمشكلة السياسية تبعًا لعجزه عن تقديم ضمانة فعالة ضد تدلى الدولة بنظامها القانونى إلى الجور. وسنرى فيما يلى كفى أن الإسلام هو الذى جاء للمرة الأولى فى تاريخ النظم بمبدأ الشرعية بمدلوله الدقيق وكيف أنه حدد له أبعادًا وشرع له ضمانًا فعالاً إذ ربطه بالنظام القانونى الإسلامى- فى تعبيرنا المعاصر- جاعلاً من مقاومة الجور حقًا شرعيًا للمواطن المسلم، فلم يترك الأمر لأجهزة السلطة فلا تكون خصمًا وحكمًا كما هى الحال فى ظل نظام الدولة الغربية المعاصرة.

إن النظام القانونى المسلم وقد صور فى الكتاب والسنة بقواعده وجزاءاته لم يقف عند حد القواعد المنظمة لسلوك المسلم وأحواله فى المجتمع المسلم بوصفه إنسانًا ومواطنًا وبوصفه حكمًا فحسب وإنما جاوز ذلك إلى تصوير القيم الأساسية والأهداف العليا للدولة المسلمة ومن ثم جاعلاً منها جزءًا من النظام القانونى متمتعة تبعًا لذلك بطبيعة قواعده وبطبيعة جزاءاته.. ولذلك فإن الخروج من جانب القائمين على سلطة الدولة المسلمة على تلك القيم والأهداف لا يختلف فى طبيعته أو فى جزاءاته من خروج هؤلاء على بقية أحكام النظام القانونى المسلم بل إن هذا الأمر يزداد عمقًا إذا علم أن الهدف

النهائى للدولة المسلمة بشتى مؤسساتها إنما ينحصر فى إقامة مجتمع مسلم أى فى مجتمع تحددت معالمه بكل قطاعاته فى الكتاب والسنة وأن العمل على تحقيق هذا الهدف من جانب القائمين على سلطة الدولة هو على حد تعبير الفقه الإسلامى «شرط ابتداء وشرط بقاء» بالنسبة لولايتهم فى معنى أن شرعية السلطة فى الدول الإسلامية مرهونة فى قيامها وفى استمرارها بالتزامها بالعمل على إعمال النظام القانونى المسلم فى جملته دونما تمييز بين أحكامه المنظمة لسلوك المسلم كمواطن وحاكم وبين تلك القيم الأساسية والأهداف العليا التى وردت فى الكتاب والسنة.. وجملة القول فى شأن مفهوم الشرعية فى الإسلام وفى مواجهة مفهومها الغرب المعاصر أن الإسلام لا يعرف التمييز بين المشروعية والشرعية تبعًا لكون الأهداف العليا للمجتمع المسلم وقيمه الأساسية قد وردت فى الكتاب والسنة على قدم المساواة من حيث طبيعة الجزاء مع أحكام النظام القانونى المسلم على النحو المتقدم. إن النظام القانونى المسلم ليس له فلسفات عقلية سابقة عليه تقبع فيها أهدافه العليا وقيمه الأساسية بل هو نظام متكامل على ذلك النحو المتقدم، وبهذا يظهر مفهوم الشرعية فى الإسلام على مفهومها الغربى. إن مفهوم الشرعية الغربى المعاصر إذ يقف من حيث ضمانته الوضعية عند مجرد المشروعية بالتفصيل المتقدم يجعل من المضمون الإيجابى للشرعية- التزام سلطة الدولة بمراعاة القيم الأساسية والأهداف العليا للمجتمع فيما يصدر عنها من قرارات، بل وفى نظامها القانونى كله- مجرد تصور لسفى أو أيديولوجى من غير أية ضمانة فعالة له، أما فى الإسلام فإن لمضمون الشرعية - الجامع لضرورة مراعاة سلطة الدولة الإسلامية لأحكام النظام القانونى المسلم

وللقيم الإسلامية وللأهداف العليا للمجتمع المسلم على السواء- مضانة قانونية فعالة يظهر بها الإسلام فى هذا المجال على النظم الغربية المعاصرة وهذه الضمانة القانونية للشرعية الإسلامية تتمثل فى حق مقاومة الجور كحق إيجابى للمسلم بل إنه فى النسق القانونى المسلم وفى نظرية الإسلام السياسية على السواء يجاوز مجرد الحق إلى كونه واجبًا على كل مسلم وذلك بحكم ما ورد فى شأنه فى الكتاب والسنة. ذلك بأن واجب مقاومة الجورهو أصل من أصول الإسلام التى صورت فى كتاب الله. ولقد صور واجب مقاومة الجور فى القرآن الكريم فى أصل أعم هو النهى عن المنكر.

يقول الله ـ تعالى ـ : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وفى صيغة هذه الآية الكريمة ما يقطع بأن النهى عن المنكر واجب إسلامى وليس مجرد رخصة ، بل إن من الآيات ما ربط واجب النهى عن المنكر هذا بالإيمان ذاته كقوله ـ تعالى ـ : ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ [آل عمران: ١١٠].

إن أهم دعائم السعادة التى يسعى إليها البشر أن يطمئن الناس على حقوقهم، وأن يستقر العدل فيما بينهم، وإنا لا نكاد نعرف شيئًا أبعث للشقاء والفتن وأنفى للهدوء والاطمئنان بين الأفراد والجماعات من سلب الحقوق واغتيال الأقوياء حقوق الضعفاء وتسلط الجبارين على الآمنين المسالمين، وليس من ريب فى أن هذه الظواهر التى ينحرف بها أهلها من سنن الله ونظامه فى كونه، أشد ما يقطع الصلات ويغرس الأحقاد ويثير أعاصير

الكيد والانتقام ويهدد المجتمع بالأخطار التى يتحمل الناس مالا طاقة لهم باحتماله من آثار الخصومات والضغائن والأحقاد.

إن الجماعات السياسية تعبر عن حقيقة اجتماعية وهى تتعدد من حيث الصور والتطبيقات، وعندما تبلغ الجماعة درج معينة من التقدم والاستقرار والتنظيم الإقليمى تأخذ شكل دولة. ومن هنا يمكن القول أن الدولة ليست إلا إحدى الصور التاريخية للجماعة السياسية أو بعبارة أخرى الدولة آخر صورة - حتى الآن- تاريخية للمجتمع السياسى وللسلطة السياسية معًا. وتتمثل الخاصة الكيفية التى تظهر بها الدولة على ما عداها من صور المجتمع السياسى فى ظاهرة السلطة المنظمة أى السلطة التى تمارس لحساب المجتمع السياسى ، فلم تعد تشكل خاصة من خصائص فرد أو نفر معين. إن الارتباط الجماعى بإقليم معين يهئ لصورة من صور التميز بين الجماعات قوامها إحساس الجماعة بذاتيتها تعبيرًا واعيًا فى مواجة ما عداها من الجماعات قوامها إحساس الجماعة بذاتيتها إزاء ما عداها، وحينئذ تظهر «نحن» ليعبر بها أعضاء الجماعة عن ذاتيتها تعبيرًا واعيًا فى مواجهة ما عداها من الجماعات ومما أفضى فى النهاية إلى مفهومى «السلام» و«الحرب» باعتبار أن إقليم الجماعة هو دار السلام وأن ما وراءه دار حرب ومن ثم فأهله أعداء.

ونتيجة انكسار الذات القومية وانحسارها لا بد من البحث عن جماعة مرجعية أولية تكون الأصل والملاذ معًا ويكون التعصب لها والعنف لها وتكون عصبيتنا التى تحمى ظهرنا. ذلك لأن الناس لا يمكنهم أن يفكروا

بعقل فى متابعة مصالحهم الخاصة إلا إذا عرفوا أنفسهم لأن سياسة المصالح تفترض وجود الهوية.. من أنا ولمن أنتمى؟

معظم الدول الإسلامية لا تشكل دولة فى المفهوم الغربى للدولة العصرية، ففكرة الدولة الغربية المعاصرة مضمونها انتقال سلطة المجتمع السياسية من حالة القوة الخام إلى القوة المنظمة أى من حالة الامتثال بالخوف إلى الالتزام بالنظام أو فى معنى آخر الانتقال من حكم الفرد إلى حكم القانون، الأمر الذى يربط فكرة الدولة الغربية المعاصرة بفكرة القانون مهيًا بذلك لإعمال مبدأ المشروعية بمدلوله الغربى حيث يحل حكم القانون محل حكم الأفراد أى سلخ سلطة الأمر عن أشخاص القائمين عليها ليكونوا مجرد عمال عليها يخضعون فى ممارستهم لمظاهرها لدستور مسبق أى تنظيم السلطة تنظيمًا قانونيًا مسبقًا فى كيانها العضوى والوظيفى، الأمر الذى ينقل المجتمع من صورة المجتمع السياسى ذى السلطة المشخصة فى شخص الحاكم والتى يمارسها كشأن من شئونه فلا يخضع فى ممارسته لها لقانون ما إلى صورة الدولة الحديثة حيث يحل الالتزام بالنظام (القانون) محل الالتزام بالخوف وحيث يحل القانون محل حكم الأفراد...!!

وفى الحروب تترسخ الهوية ويتحقق التماسك الاجتماعى بدلاً من الانقسام الذى يتطلب زواله وجود عدو مشترك.، فالصراعات الطائفية تسمى «حروب هوية» ومع ازدياد العنف فإن القضايا المتنازع عليها تجنح إلى أن يعاد تحديدها على وجه الحصر بثمن وهم حيث يتعزز تماسك الجماعة والتزامها.. من نحن؟ لمن ننتمى ؟ من هو الآخر؟.. فالناس يستخدمون

الساسة لتحـديد هيوتهم إلى جانب دفع مصالحهم وتنميـتها، فنحن لا نعرف من نكون إلا عندمـا نعـرف من ليس نحن ويتم ذلك غـالبًا عندما نعـرف : «نحن ضد من؟».

***

دراســـــة بشـــــأن

تصحيح صورة الإسلام في الغرب

أ.د. نبيل السمالوطى(*)

تمهيد:

نعانى اليـوم كثيراً من صـورة الإسلام كما يفـهمها رجل الشـارع الغربى(1) وكما يفـهمها صناع القـرار السياسى والاقتصـادى والعسكرى هناك؛ لأن هذه الصورة المشوهة هى التى جعلتهم يتهمون الإسلام والمسلمين بالعنف والتطرف والإرهاب وإثارة القـلاقل والحروب، ومـعـاداة الحضـارة الغربـية رمـز التقـدم والتنمية، ومعاداة الأخذ بالعلوم والتكنولوچيا الحديثة، ومعاداة المنهجية العلمية فى التـفكير. هـذه الصورة المشـوهة هى التى جـعلتهـم يحاولون رسم خـرائط جديدة للعـالم الإسلامى، خرائط جـغرافية من خـلال التخطيط لتقـسيم بعض الدول كالعراق، والسودان..، وخرائط ثقافـية وفكرية من خلال التدخل السافر فى البناء التـعليمـى والتربوى الذى يمس التـربيـة الدينية كـما يحـدث الآن فى باكستان وغـيرها من الدول وخرائط سياسيـة لإحداث قلاقل هنا وهناك ودعم نظم معينة ومحاولة الإطاحة بنظم أخرى... إلخ **(أفغانستان والعراق)**.

وهذه الصـورة المشوهة هى الـذريعة التى يتـخذهـا صناع القرار فى الغـرب لإبادة وتشـريد وقـتل المئـات من المسلمين فى العـديد من دول العـالـم وأبرزها أفغانستان والشيشان وفلسطين وكشمير والعراق... إلخ. وهذه الصورة المشوهة هى التى جـعلـت بعض المتطرفين فى الغـرب يؤكـدون أن العـدو البـديل عن

(*) مقرر لجنة الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية برابطة الجامعات الإسلامية، وعميد كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر.

(1) وسنهتم في هذه الدراسة بإبراز مجموعة من الحقائق المهمة هي:

1- التنظير الغربي للإسلام الأصولي.

2- المنهجية العلمية للرد على المزاعم الغربية.

3- أسس للحوار بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

الشيوعية بعد سقوطها هو الإسلام، وإنه يجب إعادة شن حرب صليبية جديدة ضد الإسلام. هذه الصورة المشوهة عن الإسلام هى التى جعلت حقوق المسلمين فى أغلب بقاع العالم تنتهك تحت سمع وبصر العالم وتحت سمع وبصر كل الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. ولعله من المضحك المبكى أن دول الغرب ترسل بعثات للحفاظ على الحياة الفطرية التى يقصد بها الحيوانات المعرضة للانقراض فى أفغانستان فى الوقت الذى يباد ويشرد آلاف الناس هناك تحت سمع وبصر العالم كله، وبتأييد من القوى العالمية العظمى تحقيقًا لمصالح معينة بعيدًا عن العدالة والقيم وحقوق الإنسان.

أولا: التنظير الغربي للإسلام الأصولي:

هذه الصورة المشوهة للإسلام والمسلمين يقف وراءها مراكز تبحث وتخطط ومصالح اقتصادية وسياسية وإستراتيجية، ومن وراء كل هذه المراكز والمصالح القوة الصهيونية والمصالح الرأسمالية الغربية. هذه القوة وتلك المصالح هى التى تمتلك المال والخبرة والتكنولوجيا المتقدمة والقادرة على توظيفها فى تشكيل الرأى العام والاتجاهات والثقافة من خلال الإعلام وآليات البناء الفكرى المؤثر فى الغرب من صحافة وسينما وتليفزيون ومسرح وقنوات فضائية ومراكز للبحث وتزييف للعلوم وإخراج نظريات زائفة بمثابة الحق الذى يراد به باطل خاصة فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولعل الأمثلة على هذا كثيرة جدًا، مثل نظرية التحديث Modernztion، ونظرية نهاية التاريخ، ونظرية صراع الحضارات، ونظرية سيادة الليبرالية... إلخ.

هذه الأفكار والنظريات المزيفة والمصنوعة بيد باحثين وبتوجيه من المؤسسات السياسية والاستخبارية الغربية لم تتوقف. فقد عرض حديثًا بول كندى أستاذ التاريخ فى جامعة «يال» الأمريكية وصاحب كتاب (ارتفاع وانهيار القوى العظمى) المترجم إلى العربية، عرض فى جريدة نيويورك تايمز الصادرة يوم ٢٧

يناير ٢٠٠٢م دراسة د. برنارد لويس المتخصص فى الدراسات الإسلامية والشرق الأوسط وعنوانها (الخطأ الحادث فى العلاقة بين الإسلام والغرب) ويرى لويس أن إرهاب الحادى عشر من سبتمبر فى أمريكا ليس هو الذى أثار فكرة إعداد الدراسة لأنه بدأها قبل هذا التاريخ. وهو يرى أن إشكالية العلاقة بين الغرب والإسلام هو رفض الإسلام والمسلمين التعامل مع متغيرات العصر وأهمها العولمة الاقتصادية، والديمقراطية السياسية، والتعددية الأمريكية، وهى المتغيرات التى تقودها أمريكا. وفى نظره فإن الدول الإسلامية عاجزة ورافضة للتواصل مع الغرب ومع كل جوانب العقلانية والعلمية والتقنيات الحديثة. المسلمون فى نظره يعيشون فى أوهام أمجاد الماضى، وقد رفضوا التعامل مع كل جوانب التقدم الذى أفرزه العقل الغربى ابتداء من التنمية الاقتصادية والتصنيع والديمقراطية التى قادتها بريطانيا منذ ١٧٦٠م وتبعتها فرنسا ثم أمريكا. وإشكالية المسلمين فى نظر لويس رفض فصل الدين عن الدولة، وعدم القدرة على التواصل مع حضارات وأفكار الآخرة، وبالتالى معاداتها وعدم الاستفادة منه. والمسلمون فى نظره عاجزون عن فهم كيف يبدع الآخرون، وعن الاستفادة من هذه الإبداعات.

وإذا كان لويس يشير إلى أن هناك محاولات متفرقة لدى بعض العرب والأتراك والإيرانيين للتواصل والاستفادة من إبداع الحضارة الغربية، فإنه يرى أن هذه المحاولات لا تمثل التيار السائد لدى المجتمعات المسلمة.

والمشكلة أن أنصار الاتجاهات الأصولية المتطرفة يرجعون تخلف المجتمعات الإسلامية إلى الابتعاد عن صحيح الدين، وليس إلى العجز عن التواصل والاستفادة من منجزات الحضارة الغربية متمثلة فى العقلانية والثورة العلمية والمعرفية والديمقراطية.

ويرى لويس أن حل الإشكالية والقضاء على تخلف المسلمين لا يتحقق إلا بالتخلى عن كراهية المسلمين للحضارة الغربية والاندماج فى النظام العالمى

الجديد. هذه الرؤية القديمة المتجددة فى الغرب أن الإسلام هو العدو الأساس للتقدم والحضارة الغربية هو ما تردده قيادات فكرية (فريدمان وهنتجتون..) وقيادات سياسية (مارجريت تاتشر) فى مقال لها فى الهيرالدتريبون البريطانية (١٢ فبراير ٢٠٠١م).

ثانياً: عناصر المنهجية العلمية للرد على الاتهامات:

والسؤال الملح الآن هو كيف نغير هذه الصورة المشوهة عن الإسلام؟ وكيف نقنع رجل الشارع فى الغرب؟ كما نقنع صانع القرار بأن الإسلام هو دين السلام والتقدم والتنمية والانفتاح على كل الحضارات، وهو دين يؤكد أن الاختلاف والتعددية والتنوع العقائدى والثقافى والفكرى والسياسى واللغوى والحضارى.. هو سُنة من سُنن الله يجب احترامها والتعامل معها بما يؤدى إلى صالح الإنسان فى كل مكان وزمان. كيف نوصل لهم ونقنعهم أن الإسلام يحرم الاعتداء ويجرم الإرهاب وترويع الآمنين سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين؟ كيف نوصل لهم أن الإسلام يجرم الإكراه حتى ولو كان فى أمور العقيدة، لأنه يحترم حرية الإنسان أو قل هو دين التحرير ـ تحرير الإنسان مسلمًا كان أم غير مسلم. وهنا لا بد من طرح مجموعة أساليب أو آليات تنبثق عن سياسات مدروسة، بشكل علمى أهمها:

الأولى: الوصول إلى رجل الشارع الغربى من خلال الإعلام والاتصال وترجمة حقائق الإسلام الصحيح وطرحها من خلال الإعلام بالاستعانة بالمسلمين فى الدول الغربية، والاستعانة بالمنصفين من الدارسين الغربيين. وهنا يجب الاستعانة بخبراء الاتصال والتواصل مع العقل الغربى للتأثير على كل آليات تشكيل القرار ولا نقتصر فقط على مصادر صنع القرار. وهذا يعنى محاولة الوصول إلى أبناء الخمسين ولاية فى أمريكا إلى كل أبناء مجتمعات أوروبا وهم الذين يشكلون القرارات من خلال صناديق الانتخابات، ومن خلال آليات متعددة كجماعات الضغط والكتابة الصحفية والأحزاب المعارضة

وجماعات المصالح والهيئات غير الحكومية ومختلف مؤسسات المجتمع المدنى... إلخ.

الثانية: التواصل مع نظريات منصفة أقرت بفشل البناء الثقافى الغربى وإبرازها، خاصة تلك التى أكدت إفلاس الحضارة الغربية من الغربيين أنفسهم - مثل نظرية تدهور الغرب «اشبنجلر» ونظرية دورة الثقافات «سوروكين» ونظرية دورة الحضارة «توينبى»، وأيضًا التواصل مع علماء وباحثين معاصرين ومؤثرين يشعرون ويؤمنون بإفلاس الحضارة الغربية بعد أن أوغلت فى المادية والفردية والمصلحية والأنانية، وبعد أن ابتعدت عن الجوانب الروحية وعن القيم الإنسانية، وابتعدت عن الصلة بالله. هؤلاء العلماء والباحثون الموضوعيون الذين يعبرون عن بؤس الإنسان الغربى حتى فى ظل الوفرة المادية، وعن جدب الحضارة الغربية وانفجارها من الداخل بسبب ابتعادها عن قيم الحق والخير والتعاون، وابتعادها عن تحرير الإنسان الذى لا يتم بحضارة آلية أو حضارة آلات، وإنما بحضارة قيم، وبحضارة يؤخذ فيها البعد الإلهى والبعد الروحى فى الاعتبار، وإلا انقلب الإنسان إلى حيوان أو وحش كاسر، وإن كان فى هذا ظلم للحيوان.

والأمثلة على هؤلاء العلماء والباحثين الموضوعيين الذين يدركون أنه لا سبيل لإنقاذ حضارة الغرب إلا باستعادة وتطبيق قيم الإسلام المفكر الفرنسى «جارودى»، وقد كان هذا أحد أسباب إشهار إسلامه، وهناك «روبرت كرين» مستشار الرئيس الأمريكى السابق نيكسون. وقد كان نيكسون يعتمد على مستشاره فى قراراته وفكره. وقد أخرج نيكسون دراسة بعنوان «اغتنم الفرصة»، خصص فيها فصلاً عالج فيه تخلف المسلمين وكان فى هذا الفصل متحيزًا بشكل واضح ضد الإسلام والمسلمين وعندما راجعه مستشاره وآخرون فى آرائه، جمع عددًا كبيرًا جدًا من الدراسات حول الإسلام والمسلمين ودفع بها إلى مستشاره «روبرت كرين» الذى عكف على فحصها ودراستها بعناية،

توصل بعدها إلى عظمة الدين الإسلامى، وأنه هو الحل للمشكلات المزمنة داخل المجتمع الغربى. وقد انتهى «كرين» بعد هذه الدراسة إلى اعتناق الإسلام. ليس هذا فحسب، بل أقنع الرئيس نيكسون بعد خروجه من البيت الأبيض وتفرغه للكتابة سواء فى مجلات أو إصدار كتب، أقنعه بخطأ أفكاره عن الإسلام والمسلمين. وقد تمخض هذا عن قيام نيكسون بتأليف كتاب بعنوان «ما وراء السلام»، أوضح فيه أن حضارة الغرب سائرة فى طريق الانهيار لإسرافها فى المادية والمصلحية والأنانية، وأنها حضارة مفلسة إنسانيًا على عكس حضارة الإسلام التى ترتكز على مكارم الأخلاق والقيم العليا، والتى تكرم الإنسان وترقى بالسلوك. وقد دلل نيكسون على إفلاس حضارة الغرب أو الحضارة الأمريكية بانتشار كل أنواع الفساد الذى يكلف الدولة الأمريكية ميزانيات ضخمة. فالدولة تنفق حوالى (١٤) مليار دولار لمواجهة ومكافحة الجريمة وعقاب المجرمين، وتنفق (١٠) مليارات دولار على مكافحة المخدرات. والمجتمع الأمريكى يعانى من التفكك الأسرى بمعدلات عالية، ملايين الأطفال بلا آباء، وآلاف من المعاشرات الجنسية وسكنى الشباب مع الشابات دون زواج Cohabitation، وعزوف آلاف وملايين الشبان عن الزواج، وانتشار البطالة، والصراعات بكل أشكالها (العنف)... كل هذا بسبب غياب حضارة القيم التى ترتكز عليها الأديان وفى مقدمتها الإسلام.

هناك المئات من الباحثين الغربيين الموضوعيين الذين يعترفون بتفوق الحضارة التى يقيمها الإسلام، منهم من اعتنق الإسلام، ومنهم من لم يعتنق الإسلام. فهناك مثلاً الأمير تشارلز ولى عهد بريطانيا الذى يرعى مركزاً من أهم وأبرز مراكز البحث فى الغرب عمومًا وفى بريطانيا خصوصًا وهو «مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية» التابع لجامعة أكسفورد، والأمير تشارلز يدرك جيداً حقائق جيدة حول الحضارة الإسلامية فى وسطيتها واعتدالها وسماحتها ودعمها للمنهج العلمى والتفوق العلمى والانفتاح الثقافى وعطاءاتها لكل

فروع العلم والمعرفة والتقدم الإنسانى. ومدير هذا المركز وهو الدكتور نظامى على قناعة تامة بعطاءات الحضارة الإسلامية وبضرورة التعاون بين المركز وبين المشتغلين بالعلوم الشرعية والإعلاميين ومسئولى الثقافة والاتصال والفكر فى العالم الإسلامى، للتعاون من أجل تصحيح صورة الإسلام فى الفكر وفى مناهج التعليم وفى الإعلام الغربى.

وإلى جانب هذا المركز هناك العديد من المراكز العلمية المنصفة التى تحتاج إلى التعاون معها من أجل تصحيح صورة الإسلام فى الغرب، مثل مركز التفاهم المسيحى الإسلامى بجامعة جورج تاون. ويدير هذا المركز «جون إسبوزتيو» وهو باحث متعمق على وعى بكل إيجابيات الدين والحضارة الإسلامية. ويجب أيضًا التعاون بين المسئولين فى عالمنا العربى والإسلامى وبين هذه المراكز التى على رأسها قيادات موضوعية منصفة للإسلام. ويجب التعاون كذلك بين مؤسساتنا فى العالم الإسلامى وبين هذه المراكز فى نشر ما تسفر عنه هذه المراكز من نتائج وعرضها بعد تبسيطها فى أجهزة الإعلام الغربى.

الثالثة: تشجيع المسلمين فى الغرب، سواء من كانت لهم أصول عربية أو غربية بأن يقتدوا باللوبى اليهودى أو الصهيونى وما يستخدمونه من آليات سياسية واجتماعية واقتصادية حتى يلعبوا دورًا مهمًا فى التأثير على الرأى العام الأمريكى وصناع السياسات والقرارات. يضاف إلى هذا يجب على الدول الإسلامية دعم الأقليات الإسلامية فى أوروبا وأمريكا وربطهم بالعالم الإسلامى، وتنسيق السياسات معهم وإمدادهم بالمعلومات والبيانات، لأنهم الأقدر على مخاطبة مجتمعاتهم لتملكهم لكل آليات التواصل مع أبناء هذه المجتمعات وفهم طبيعة العقلية والشخصية المستهدفة من الخطاب الإعلامى والثقافى.

الرابعة: تفعيل الأجهزة الإسلامية والعربية مثل أجهزة جامعة الدول العربية، ورابطة العالم الإسلامى، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، والندوة العالمية

لشباب العالم الإسلامى، ورابطة الجامعات الإسلامية، كل هذا من أجل التنسيق بينها ورسم سياسات للإعلام والنشر باللغات الأجنبية وتصميم برامج للصحافة والتلفزيونات الغربية قادرة على نشر حقائق الإسلام فى سماحته واعتداله، وعن المسلمين وما يعانونه من أزمات بسبب الهيمنة الغربية والإسرائيلية، وما يمارس ضدهم من ظلم واستعباد لا يتفق مع كل القيم الدينية الصحيحة الإسلامية والمسيحية واليهودية، كما لا يتفق مع أبسط المبادئ الإنسانية.

الخامسة: تفعيل مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى العالمين العربى والإسلامى فى مجال التواصل مع المؤسسات الغربية المقابلة ودعوة القيادات الإعلامية والاتصالية، والقيادات الثقافية من الكتاب والمفكرين الغربيين وأصحاب دور النشر الكبرى... إلخ، للحضور إلى دولنا العربية والإسلامية ليروا بأنفسهم التعايش السلمى بين المسلمين وغير المسلمين فى وحدة وطنية رائعة، ويلمسوا بأنفسهم سماحة الإسلام وحقائقه التى تدين وترفض وتحارب وتجرم كل صور التطرف والإرهاب والعنف بكل أشكاله، وحتى يدركوا حقائق الصراع العربى الإسرائيلى، وحقيقة التجنى الصهيونى والجرائم التى ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين تحت دعاوى زائفة حول مكافحة الإرهاب والعنف الفلسطينى والعنف المتبادل...!!

السادسة: إن التخطيط العلمى لتغيير صورة الغرب المشوهة عن الإسلام والمسلمين تتطلب حسن توظيف شبكات الاتصال الحديثة فى عرض حقائق الإسلام فى يسره وسماحته، وفى مقدمتها شبكة الإنترنت بشرط التنسيق بين كل المواقع العربية والإسلامية. وحسب دراسة للمجالس القومية المتخصصة فى مصر فإن عدد المواقع لعشرة دول عربية تصل إلى ٢٧٩٧ موقعًا فى حين أن لإسرائيل وحدها ٢٩٥٠٣ موقعًا. وعدد مواقع الثقافة الإسلامية ٢٢٨ موقعًا، بينما عدد المواقع الثقافية اليهودية ٧٠٢ موقعًا. والمشكلة أن هذه المواقع

الإسلامية لا تسهم فى الإجابة عن التساؤلات والاتهامات والمغالطات التى يطرحها الغربيون عمداً لتشويه صورة الإسلام والمسلمين وعلى الرغم من وجود بعض المواقع المهمة والمتقدمة مثل موقع «الإسلام والعقائد» الذى تشرف عليه إحدى شركات البترول، ومواقع لوزارة التربية والتعليم فى مصر، ولجمعية الرعاية المتكاملة... إلا أن الأمر يتطلب أن يمارس الأمر بشكل حرفى ومهنى متقدم من خلال خبراء، ومن خلال سياسات وخطط مدروسة وهادفة، والمتابعة المستمرة لما يتم فى مختلف أنحاء العالم بشأن الإسلام والمسلمين.

السابعة: التوسع فى إرسال القنوات الفضائية والموجهة مثل القناة المصرية الموجهة للولايات المتحدة، وقناة النيل التى تبث بالعبرية لمخاطبة الرأى العام فى إسرائيل، على أن تحذو الدول الإسلامية حذو مصر بشرط أن يتم التنسيق بين هذه القنوات، وأن تختار المواد التى تبث فيها بشكل علمى وشرعى سليم مستنداً إلى فهم لما يحدث فى العالم، ولطبيعة ونمط التفكير ونمط الشخصية واهتمامات الجمهور المستهدف بالرسالة وبشكل مبسط ومختصر وجذاب.

الثامنة: ألا نظل نكلم أنفسنا حيث إن هناك شعوراً بغيبة الخطاب العربى على الساحة الدولية، وافتقاره إلى مقومات العصرية والوضوح والقدرة على إقناع الآخر والتأثير فى الغير. لقد عقدنا عشرات الندوات على مستوى الجامعات وجامعة الدول العربية والمؤسسات الثقافية حول الإسلام والغرب، وحول حوار الحضارات، وحول صراع الحضارات.. وخلصت هذه الندوات والمؤتمرات إلى توصيات بعضها مهم. لكن المشكلة أننا نخاطب أنفسنا، وتظل أغلب هذه التوصيات حبيسة الأدراج، فى حين أن المطلوب تفعيل هذه التوصيات وتنشيط حركة الترجمة والنشر ونقل ما يدور فى هذه الندوات إلى رجل الشارع وإلى المثقف الغربى وإلى صانع القرار هناك بشكل مؤثر مقنع قادر على إزالة التشوهات الفكرية عندهم بشأن الإسلام والمسلمين.

التاسعة: **تحديث الخطاب الإسلامى من حيث الشكل والآليات وأساليب**

التأثير. فمع الاحتفاظ بجوهر الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقًا يجب التركيز على الجوانب التى تجعلنا نتواصل مع الآخرين، وعلى دعم الإسلام للمنهج العلمى، وأن هذا المنهج التجريبى هو إفراز العقل المسلم، وأن الإسلام يجعل التنمية وتحقيق التقدم وبناء المجتمع القوى علميًا وتكنولوجيًا والذى يأخذ بأحدث أساليب العلم، والقادر على الإبداع والإسهام فى التقدم العالمى، يجعل كل هذا واجبًا دينيًا على المسلمين. يجب أن يركز الخطاب الدينى على موقف الدين من متغيرات العصر ومن التعددية والحوار والشورى والديمقراطية، وهى أمور فى جوهر الفكر الإسلامى. كذلك يجب إبراز تجريم الإسلام للعنف..

العاشرة: إن المواجهة العلمية والمتكاملة لصورة الإسلام والمسلمين فى الغرب تتطلب مجموعة من الآليات السياسية والمجتمعية، تنبثق من سياسة إعلامية وثقافية وفكرية موحدة، تتكامل خلالها كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة فى المجال الثقافى والتربوى والإعلامى فى عالمنا العربى. ويجب أن يوظف فى بناء وتنفيذ هذه الخطة كل الإمكانات البشرية والمادية للدول الإسلامية مجتمعة حتى تكون قادرة على رد الحملة الشرسة التى تقودها الصهيونية والتى تخصص لها ملايين الدولارات وصفوة خبراء الإعلام فى العالم.

تساؤلات رئيسية ينبغى بحثها فى علاقتنا بالآخر (رؤية نقدية):

إن تغيير صورة الإسلام فى العالم يقتضى منطقيًا أن نغير صورة المسلمين. ولن تغير صورة المسلمين إلا بتغيير واقعهم الذى يتسم بالتخلف فى الكثير من المجالات. وهذا يقتضى ببساطة شديدة أن نطبق تعاليم الإسلام الصحيح بقيمه ونظمه وسلوكياته فى الواقع الاجتماعى المعاش للشعوب. وهذا يقتضى تطبيق ما نحاول نشره وإفهامه للآخرين بصدد جوهر الإسلام. هذا الجوهر الذى يعلى من قيمة العقلانية وقيمة الإنسان وحقوقه، وقيم العلم والتخطيط واحترام الوقت والأخذ بالنظرة المستقبلية وبناء كل مقومات القوة الشاملة ابتداء من القوة الثقافية والعلمية والفكرية، حتى القوة الاقتصادية والعسكرية، مرورًا

بالقوة السياسية متمثلة فى حرية الرأى والرأى الآخر، واحترام المعارضة فى إطار الضوابط القيمية، واحترام الشورى والديمقراطية، وتطبيق أدب الحوار والاختلاف داخل مجتمعاتنا الإسلامية.

وهناك مجموعة من التساؤلات المهمة التى يجب طرحها فى هذا الصدد:

أولاً: لا جدال فى أن قيم الإسلام تدعو إلى كل أسباب التقدم الإنسانى والاقتصادى والعلمى والسياسى فى إطار قيم العدالة والمساواة والشورى.. لكن هل نحن فى مجتمعاتنا الإسلامية نطبق قيم التقدم والتفوق التى يدعو إليها ديننا الحنيف؟

ثانيًا: الغرب عندما يخاطبنا لا يقدم نفسه استنادًا إلى قيم الليبرالية والحرية والإخاء والمساواة وتحرير الإنسان، وإنما يقدم نفسه إلينا قبل ذلك بمنجزات داخل مجتمعات الغرب، يقدم نفسه بمنجزاته التكنولوجية وتقدمه التعليمى والفكرى فهل لدينا ما نقدمه للغرب من نماذج للتقدم ـ نماذج واقعية وليست مجرد نماذج تستند إلى النصوص الدينية؟

ثالثًا: هل من المناسب أن نحدث الغرب عن ديننا من خلال النصوص، وهو الذى يعتبر أن فصل الدين عن الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى أكبر إنجازاته الحضارية، وأنه هو سر تقدمه؟ حقيقة الفارق ضخم ودال بين ما كان يسود أوروبا خلال القرون الوسطى من دين ونظريات دينية زيفت المسيحية الأصلية التى تتفق فى جوهر عقيدتها وقيمها وأخلاقها بوصفها دين سماوى منزل مع الإسلام عقيدة وأخلاقًا، الفارق كبير بين القيم الدينية لديانات أوروبا خلال القرون الوسطى وحتى عصر النهضة وبين قيم الإسلام. فالأولى مصادمة العقلانية والعلم والمنهجية الموضوعية فى البحث، ومصادمة لتحرير الإنسان وللعدالة والحرية واحترام الآخر ولكل قيم التقدم. أما قيم الإسلام فإنها تنظر إلى العقلانية والمنهجية والبحث العلمى والآخذ بكل سبل القوة بكل أشكالها واحترام حقوق الإنسان، والإيمان بكل الرسل والكتب والرسالات السابقة على

الإسلام بوصفها جزء لا يتجزأ من الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقًا. الإشكالية هنا هى أنهم لا يهتمون بأمور العقيدة ولا أمور الدين. ولا الفلسفات أو الأيديولوچيات، وإنما يهتمون بالدرجة الأولى بالواقع والتفوق المادى فى كل المجالات. والسؤال هنا كيف نخاطبهم بما يرفضونه ولا يمثل لديهم مجالاً للاهتمام أصلاً وهو الدين خاصة وإننا لا نطبق قيم ديننا التى تدعو إلى «العقلانية والمنهجية والعلم والتخطيط والتقدم والقوة الشاملة، وهنا يجب الإشارة إلى خطورة التفسير الأحادى للسلوك الإنسانى أو سلوكيات الشعوب. فإذا كان الدين مكونًا أساسيًا من مكونات الثقافة والقيم الموجهة للسلوك لدى الشعوب، فإنه ليس المكون الوحيد. فقد تجاوزت العلوم الاجتماعية النظريات الحتمية التى تبرز عاملاً واحدًا على أنه المفسر الوحيد للسلوك. الإسلام بحق دين سماوى دافع للعقلانية والتوازن والتقدم، لكنه ليس هو العامل الوحيد المسير لحياة الناس فى الدول الإسلامية، فهناك العوامل البيئية والاقتصادية والتاريخية والدولية والاختلاط بثقافات أخرى. وهذا يعنى خطأ إرجاع تخلف بعض المجتمعات الإسلامية إلى الإسلام. فهناك فرق بين الإسلام وبين الفهم البشرى للإسلام، وبين الإسلام والترجمة الصحيحة له سلوكيًا.

رابعًا: صناع السياسة فى الغرب وظفوا مجموعة من الباحثين الذين أخرجوا لنا نظريات مثل التحديث، ونهاية التاريخ، وصراع الحضارات، وانتصار الليبرالية.... إلخ. وليس من الغريب أن مطلقى هذه النظريات وهم «رستو» و «فوكوياما» و «هنتجتون» و «توماس فريدمان»، أطلقوا هذه النظريات بعد تكليفهم من الأجهزة الرسمية فى أمريكا مثل الخارجية والمخابرات المركزية الأمريكية.. وقد كانوا جنودًا فى هذه الأجهزة. وهذا يعنى أن الأجهزة الرسمية لصناعة القرار فى الغرب قد حددت علاقتها بالإسلام وبالمجتمعات الإسلامية على أنها علاقة صراع. وهذا يعنى أنهم حددوا بشكل مسبق ومن طرف واحد شكل العلاقة واتجاه الحركة وأهدافها. ولم يكتف

الغرب «الولايات المتحدة» بهذا التحديد وإنما تحركت فى مجال التطبيق بشكل عسكرى يستند إلى التفوق المطلق اقتصاديًا وعسكريًا بضرب مجتمعات إسلامية واتخاذ قرارات بضرب مجتمعات إسلامية أخرى بوصفها مصدر الشرور دون تفاهم مع أحد ودون التفات للمؤسسات الدولية أو القانون الدولى وحتى دون حاجة للإدلاء بالمبررات القانونية للاعتداء على هذه المجتمعات والشعوب المسلحة.

وفى ظل هذا الوضع غير العقلانى وغير المنطقى هل يجدى ما نطرحه من منهجيات وتصورات حول حوار الحضارة أو الحوار بين الإسلام والغرب؟

هنا يكون توقيت الحوار غير مناسب وفى غير صالح المسلمين. ففى ظل الانقسام إلى جانب متفوق ماديًا، وجانب متخلف والفروق ضخمة بين الجانبين يصعب الحوار. وفى ظل ظروف المجتمعات المسلحة التى يسودها التخلف والضعف والتمزق والحاجة إلى خبرة الغرب وتكنولوچيته وأمواله ومعونته.. يصعب إقامة حوار صحى متكافئ، وفى حالة التشتت والتفرق والتشرذم تصعب المواجهة.

خامسًا: هل نحن ندافع عن الإسلام أم عن المسلمين؟ الإسلام واضح حتى لدى الدارسين له من أعدائه فى الغرب. وقيم الإسلام الداعية للتقدم استنادًا على الخطاب الإلهى للناس كافة متمثلة فى القرآن والسُّنَّة أمر يعرفه كل دارس للإسلام. فالمشكلة ليست فى النص القرآنى وإنما الإشكالية فى ابتعادنا نحن المسلمين عن الأخذ بمقتضيات هذا الخطاب. فهل نكتفى بمحاولة تقديم صحيح الدين الإسلامى للآخر، أم نقدم له تطبيقاتنا لقيم هذا الدين وترجمته سلوكيًا فى حياة المسلمين؟

سادسًا: هل نتوجه بالخطاب الإسلامى الموضح لحقائق ديننا الحنيف إلى مؤسسات صنع القرار فى الغرب أم إلى الإنسان الغربى؟ مؤسسات صنع القرار منحازة ضد الإسلام ليس بسبب أن الإسلام يدعو للإرهاب والتخلف

والتعصب والتطرف كما يشاع خطأ فى الغرب، وإنما ببساطة لأن المشروع الحضارى الإسلامى (الذى لم يجد سبيله للتطبيق فى الواقع المعاصر للمجتمعات الإسلامية) يتصادم مع مصالح الاحتكارات والمؤسسات الاقتصادية والعسكرية والسياسية فى الغرب. ولعل هذا ما جعل هذه المؤسسات ومن ورائها القوة الصهيونية المسيطرة تحاول غرس صورة مشوهة عن الإسلام لدى تلاميذ المدارس والجامعات فى الغرب من خلال المناهج الدراسية. الإنسان الغربى ليس فى خصومه مع الإسلام أو المسلمين، وإنما خصومتنا مع صناع القرار لتصادم المصالح، ومع المسئولين عن صياغة المناهج عندهم. إن أفكاراً مثل نهاية التاريخ وصراع الحضارات... هى فى النهاية شكل من أشكال التطرف الغربى، تماثل التطرف أو الغلو فى الدين عند المسلمين أو المسيحيين أو البوذيين. هذه الأفكار لا تمثل رأى رجل الشارع الغربى فالتيار الأساسى Main stream فى الغرب معتدل ومتوازن فى علاقته بالإسلام. فهل نحن نتوجه بالخطاب إلى رجل الشارع أم إلى المسئولين فى الغرب أو الشرق؟ رجل الشارع عندهم لا يقل أهمية عن صناع القرارات، لأنهم فى النهاية هم المسئولين عن تنصيب صناع القرار من خلال صناديق الانتخاب لهذا يجب أن نتوجه بجزء كبير من خطابنا إلى رجل الشارع الغربى باللغة التى يفهمها وبمنطقه الذى يحركه.

سابعًا: هل ننشغل بالغرب ونوجه كل طاقاتنا وإمكاناتنا للحوار مع الغرب من أجل رد الهجمة الشرسة ضد الإسلام والمسلمين التى يقودها الغرب الآن، وننسى قوى أخرى مرشحة للتفوق والقطبية فى المستقبل القريب مثل الصين وكوريا واليابان والنمور الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية؟ يجب ألا يشغلنا رد الفعل عن التفكير الإستراتيجى الأكثر اتساعًا. فالعالم الآن ليس قاصراً على الغرب، فهناك قوى أخرى يجب أن نتجه بخطابنا إليها تحقيقًا لعالمية الإسلام من جهة ولمصالح مجتمعاتنا المسلمة من جهة أخرى خاصة وأن هناك قوى

اقتصادية عملاقة كاليابان وقوى صاعدة بقوة كالصين.

ثامنًا: يشير أ.د. أحمد كمال أبو المجد أنه حضر خلال يناير ٢٠٠٢م ثلاثة منتديات فكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية لتفسير ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر، وآثاره المتعددة على العلاقة بين الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، وبين العرب والمسلمين، ومحاولة التعرف على كيفية تفكير العرب والمسلمين، وكيف يتصرفون. وكما يشير بحق (هاليداى) فى كتابه المهم بعنوان: «ساعتان هزتا العالم: ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الأسباب والنتائج» فإن ما يجب أن نركز عليه عند التحليل العلمى للسلوك والتصرفات وثقافات الشعوب ومواقفها واتجاهاتها هو التعرف على ما يفعله الناس ورصد سلوكياتهم الواقعية، وعدم الاقتصار على تحليل النصوص الدينية أو الأيديولوچية سواء كانت ماركسية أو لينينية أو إسلامية. وهذا يعنى عدم الاقتصار على تحليل الخطاب الإسلامى والماركسى أو الليبرالى أو غيره، وإنما يجب تحليل الفعل والسلوك الذى يتحقق فى أرض الواقع. ويضرب مثالاً لهذا بحالتين وهما: الثورة الإيرانية (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) وتأثير الغزو العراقى للكويت. ويشيد (هاليداى) بدراسة أنثروبولوچية قام بها (مايكل جليسنان) سنة ١٩٨٢م حاول من خلالها التعرف على الإسلام من خلال دراسة السلوك الفعلى للمسلمين وعدم الاقتصار على النصوص الدينية أو القانونية. فالاقتصاد الماليزى أو السعودى حسب رأيه لا يمكن فهمه من خلال الرجوع للاقتصاد الإسلامى أو التوحيدى، وإنما يجب الرجوع إلى الممارسات الواقعية التى تثبت حسب قوله أن هذا الاقتصاد الإسلامى أو التوحيدى، أن هذا الاقتصاد تسيره آليات الاقتصاد الليبرالى العالمى.

وهذه المنتديات الثلاثة التى تحدث عنها أ.د. أبو المجد هى:

(١) ندوة بعنوان : «الإسلام وأمريكا فى عصر العولمة» ـ

«Islam and America in a Global World» أقامتها مؤسسة أنشأها بل كلنتون وهى مؤسسة= وليام چيفرسون كلنتون الرئاسية بالتعاون مع جامعة نيويورك وجامعة چورج تاون.

(٢) دعوة سفير مصر فى واشنطن لإجراء حوارات حول الدين والثقافة والسياسة بالتعاون مع جامعة چورج تاون.

(٣) دعوة من المنتدى الاقتصادى العالمى «دافوس» - «World Economic Forum» الذى عقد فى نيويورك.

وقد لوحظ أن الأمريكيين يحاولون معرفة طبيعة الإسلام كدين وحضارة وأسلوب حياة، وعما إذا كانت طبيعة الإسلام تتضمن توجهًا عدوانيًا يؤدى حين يتصاعد إلى ممارسة صور متعددة من العنف والإرهاب؟ وحملت ندوة نظمها مركز كلينتون فى نيويورك عنوانًا دالاً وهو «هل هناك جهاد إسلامى ضد أمريكا؟». وقد ناقش الحاضرون أمورًا ثلاثة يرون أنها مسئولة إلى حد كبير عما أطلق عليه بعض الكتاب ورجال الإعلام ظاهرة الإرهاب الإسلامى. وهذه الأمور هى:

أ - غياب المشاركة السياسية الحقيقية داخل الدول الإسلامية.

ب - الهوة الكبيرة بين الفقراء والأغنياء داخل هذه الدول.

جـ - انتشار ظاهرة التشدد الدينى الذى يحمل نبرة العداء للآخر على المستويين الداخلى والخارجى.

وقد وصل بعض كتاب الغرب إلى بعض النتائج الغربية مثل أن الحملة التى قادتها الدول الإسلامية ضد الإرهاب، ليست فى حقيقتها إلا حملة ضد المعارضين السياسيين، وهذا ما جعل دول الغرب لم تتعاطف معها. وعلى الرغم من تحفظنا هذا التصور لكنه مطروح فى بعض دوائر الفكر الغربى. وبشكل عام فإن اللقاءات التى أشار إليها أبو المجد طرحت مجموعة من التساؤلات التى يحاول الغرب الإجابة عنها والتى يجب علينا ثقافيًا وإعلاميًا التركيز عليها، ومن أمثلتها:

أ - كيف يرى العالم الإسلامى أمريكا.

ب - علاقة الإسلام بالحداثة.

جـ - دور المرأة فى العالم الإسلامى (وضعها - حقوقها - مشكلاتها - برامج تنميتها).

د - العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى.

تاسعًا: بغض النظر عن الموقف من فكرة حوار الحضارات وحوار الأديان، وهل الحضارات تتحاور أو تتكامل وتتراكم، وهل الحوار يكون بين الحضارات أم بين الثقافات، وما هى مضامين حوار الأديان ما جدواها... إلخ. بغض النظر عن كل هذا فإنه يجب إبراز مجموعة من النقاط فى الحوار مع الآخر الغربى:

(١) عقيدة الإسلام لا تكتمل ولا تصح إلا بالإيمان بجميع الأنبياء والرسل والكتب والرسالات السابقة.

(٢) الحضارة الإسلامية والغربية تنبثق من الديانات التى انتشرت من المنطقة العربية، وهى الديانات السماوية. فالمسيحية مصدرها أرض فلسطين حاليًا. وقيم الإسلام والمسيحية واحدة فى الإيمان بإله واحد وأن هناك يوم آخر للحساب، وهناك وحدة فى القيم وفى النظرة لقيمة الإنسان وحقوقه وضرورة احترامه.

(٣) الحضارة الإسلامية والغربية يؤكدان على أهمية مشاركة الشعب فى اختيار الحاكم وفى تداول السلطة وحرية الرأى والشورى والديمقراطية وأن إرادة الدولة إفراز شعبى وليس تنزيلاً إلهيًا.

(٤) لا بد من وجود اختلافات ثقافية، فالتنوع الثقافى الخلاق كما يؤكد اليونسكو فى تقريره بعد عقد التنمية الثقافية ٨٨ - ١٩٩٨ يدعم النمو والتفاعل والتعاون بين الشعوب، وأنه لا يمكن اختزال التنوع الثقافى العالمى فى ثقافة واحدة. فالهيمنة الثقافية أمر مستحيل فكرًا وتطبيقًا. وأن مبادئ الليبرالية الغربية ومبادئ القانون الدولى، ومبادئ المنطق البشرى تؤكد التنوع فى الهويات الوطنية والثقافية، كما تؤكد أن هذا التنوع هو مصدر التكامل والتعاون لصالح

الإنسان؛ وأنه سيستمر إلى أن يرث الله الأرض وما عليها لأنه سُنّة من سنن الله فى خلقه.

عاشراً: هل يمكن للحوار مع الغرب أن يكون فعالاً ومؤثراً فى ظل التشتت والتفكك والتشرذم الحادث بين المجتمعات الإسلامية؟ وفى ظل غياب المرجعية التى يجب الاحتكام إليها، وفى ظل اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية والعقائدية داخل المجتمعات الإسلامية؟ هل يمكن أن يكون للحوار جدواه وفعاليته فى ظل تعدد الجماعات الإسلامية وادعاء كل منها أنها تمتلك الحقيقة المطلقة تنطلق لتسفه آراء الغير؟ هل يمكن أن يكون للحوار فعالية فى ظل تحجيم حجم الحريات الشخصية خاصة حرية الرأى والبحث فى العديد من دول العالم الإسلامى؟ نحن فى حاجة إلى حوار عربى عربى، وحوار إسلامى إسلامى، ونحن فى حاجة إلى إعادة النظر فى مناهجنا فى التربية لدعم ثقافة الحوار والحرية المنضبطة بقيم الإسلام. نحن فى حاجة إلى التركيز على مدعمات الوحدة العربية والإسلامية والتخلص من كل مدعمات التمزيق والاختلاف والتفكك.

إن الخطاب الإسلامى الفكرى والخطاب السياسى له عدة مستويات، هناك خطاب التسامح، وهناك خطاب التوحيد والتجميع، وهناك خطاب القوة، وهناك خطاب الاستكبار والاستعلاء. والخطاب الإسلامى فى جوهره خطاب تسامح وتحرير وتجميع، وهو خطاب يتسم بالعقلانية والصدق والحوار. والخطاب الإسلامى شأنه شأن كل أنواع الخطابات يتأثر بطبيعة المرحلة التاريخية فالخطاب الإسلامى فى الفترة المكية غيره فى الفترة المدنية، والخطاب الإسلامى يدعو إلى منهج التدرج ومراعاة الواقع التاريخى والمعاصر والواقع الثقافى لجمهور المخاطبين. والخطاب الإسلامى يركز على الإخلاص فى الوصول إلى الحق، والبعد عن الهوى، والاستماع إلى الآخر، والبحث عن البراهين والحجج، واحترام التخصص، والتركيز على الظاهر وعدم الخوض فى النيات والسرائر.

الخطاب الإسلامى يتسم بالموضوعية. نحن فى حاجة إلى تحقيق نوع من التوازن بين الخطاب الداخلى بين المجتمعات الإسلامية والاتفاق على ثوابت الأمة فى ضوء المرجعية الشرعية السمحة دون إيغال فى المذهبيات وكل عوامل التمزيق والتفرق، والخطاب مع الآخر، الغرب والشرق وكل حضارات الدنيا، استنادًا إلى ما يحمله الإسلام من منهجية علمية وعقلانية ودعوة إلى العلمية والتنمية وتحرير الإنسان وتكريمه والشورى والديمقراطية واحترام الآخر.

حادى عشر: فى مجتمعاتنا الإسلامية ما يدل على سيادة أقصى قيم التسامح والتعددية وحرية العقيدة على المستوى الواقعى، فهناك المسلمون وهناك المسيحيون فى وحدة وطنية رائعة، وفى تعاون مثمر بناء، وهناك الحفاظ على كل حقوق الإنسان وحرياته وفى مقدمتها حرية العقيدة. ولهذا يجب تعاون عنصرى الأمة فى إبراز هذه الحقيقة. أقول هذا لأن هناك اتجاهات متطرفة فى الغرب تطلق على نفسها (حركة الصهيونية المسيحية) على رأسها القس «بات روبرتسون» الذى يصف الإسلام بأنه دين الإرهاب وأنه يحض فى تعاليمه على ممارسة الإرهاب ضد الآخر، ومن بين أنصار هذه الحركة «جيمى سواغرت»، و «جيرى فلويل» و «جيم بيكر» و «كنث كوبلاند»... إلخ. ويقول أنصار الحركة أن عدد أنصارها فى أمريكا حوالى سبعين مليونًا. هذه الحركة تؤمن بأن العودة الثانية للمسيح مشروطة بقيام المجتمع والدولة الصهيونية، وبوجود الوسط اليهودى فى فلسطين. وهذا يعنى أن قيام ودعم إسرائيل أمر عقائدى لديهم ويذهب روبرتسون فى كل القداسات التى يقوم بها إلى أن كل ما تنعم فيه الولايات المتحدة من نعيم إنما يشير إلى رضاء الرب بسبب دعم إسرائيل، وأى تقصير فى هذا الدعم سوف يجلب غضب الرب. وإذا كان الإسلام والمسلمون هم القوة والدين الذى يحاول التصدى للوجود والتوسعات الصهيونية، فيجب محاربة الإسلام والمسلمين دون هوادة إرضاء للرب. وإذا

كان من شروط عودة السيد المسيح فى عقيدة الصهاينة المسيحيين بناء هيكل سليمان فإنه يجب هدم المسجد الأقصى حتى يتم بناء الهيكل على أنقاضه، كل هذا من أجل عودة المسيح الذى يرسى قواعد العدل والسلام على الأرض، ولن يكون ذلك إلا بالقضاء على أعداء المسيح وهم المسلمون!!

هذه المعتقدات التى لا تتفق مع المسيحية الأصلية ولا مع أى من الديانات السماوية، تتسم بقوة وتأثير كبيرين لأن أصحابها يمتلكون أكبر المؤسسات الإعلامية خاصة الصحافة والتليفزيون، وهم أصحاب قوة اقتصادية مؤثرة (شركات ومصانع ومستشفيات ومزارع) وبالتالى فإنهم يشكلون قوة ضغط كبيرة على صناعة القرار الأمريكى. وكما تشير «جريس هالسل» صاحبة كتاب (النبوءة والسياسة) وهى التى كانت تحرر الخطاب السياسى للرئيس الأمريكى السابق «لندون جونسون»، فإن مجلس الأمن القومى الأمريكى فى كل جلساته التى يناقش فيها موضوع الشرق الأوسط، يطلب من هذه الحركة الصهيونية المسيحية إرسال مندوب لها لمناقشة الأمور حتى تصدر القرارات متوافقة مع معتقداتها التوراتية.

ولعل هذا العداء المؤصل عقائديًا فى هذه الحركات المنحرفة والغريبة، ضد الإسلام يقتضى تبنى نهضة وبناء القوة العلمية والتقنية والاقتصادية، ويتطلب التواصل مع الميديا (الصحف والإذاعات والتلفزيونات) الغربية، وتكوين لوبى عربى أو إسلامى مؤثر فى صنع القرار العربى، وفى تصحيح صورة الأديان السماوية المنبثقة كلها من عقيدة التوحيد، وفى كشف زيف هذه الحركات المتصهينة وكشف ما وراءها من أهداف سياسية واقتصادية خبيثة مدمرة للإنسان ولكل القيم العليا التى نادت بها رسالات السماء إلى الأرض.

* * *

مصالح أم تصادم حضارات

للدكتور/ رأفت غنيمى الشيخ(*)

تمهيد:

قال الله ـ سبحانه وتعالى ـ : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ صدق الله العظيم.

وقال ـ عزّ من قال ـ : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة.. ﴾ صدق الله العظيم.

وهناك مقولة منطقية نصها: «ليست هناك صداقة دائمة أو عداوة دائمة، وإنما هناك مصالح دائمة».

ومن هنا يأتى الحديث الدائم والمتكرر بأن العالم فى شرقه وغربه يتم تبادل المصالح بين دوله، ولا يمكن لدولة العيش فى معزل عن بقية دول العالم، فالدولة كبرت أم صغرت تحتاج لغيرها من الدول فى تبادل المصالح حتى وإن اختلفت مع هذا الغير فى العقيدة الدينية أو الفكر الثقافى أو الرؤية السياسية.

وكانت مصر وما زالت - خلال النصف الثانى من القرن العشرين- تتبادل المصالح مع كل دول العالم دون استثناء مهما اختلفت معها فى النواحى الدينية والثقافية والسياسية..

لقد تعاملت مصر مع دول المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة فى النواحى الاقتصادية والتعليمية، وإن اختلفت مع دول المعسكر دينًا وثقافة وسياسة، بل كانت تحارب القواعد العسكرية الغربية، وتهاجم دول هذا المعسكر المؤيدة للصهيونية العالمية.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة الزقازيق ، المشرف على فرع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالزقازيق.

وتعاملت مصر مع دول المعسكر الشرقى بزعامة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى الجوانب الاقتصادية والتعليمية، رغم أن مصر لا تعترف بالفكر الماركسى بل تحاربه سواء داخل مصر أو فى الدول العربية الشقيقة.

وهكذا تتغلب المصالح المشتركة بين الدول الإسلامية والدول الأجنبية، وخاصة فى المجالات الاقتصادية والثقافية وإلى حد ما فى المجال السياسى، وفى السنوات الأخيرة من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين الميلادى ونتيجة لظهور ما عرف بالنظام العالمى الجديد الذى تتربع على قمته الولايات المتحدة الأمريكية، وتفكك الاتحاد السوفيتى، بدأنا نسمع فى دول الغرب عن ربط الإرهاب بالإسلام والمسلمين وأن العدو الآن للدول الغربية هو الإسلام بل ونقرأ كتابات عن صدام الحضارات، ونهاية العالم.

ومن هنا كان لا بد من التصور لهذه الحملات المغرضة بعقد الندوات ونشر المقالات وسواء فى الدول الإسلامية أو فى دول الغرب الأوروبى، بمعنى مخاطبة الآخر، بأن الإسلام لا صلة له بالإرهاب، وبأن الحضارات تتفاعل ولا تتصادم وأن الاختلاف الدينى والثقافى بين المسلمين والعالم الغربى لا يحتم بالضرورة صدامًا بين المسلمين وغيرهم، تأسيسا على قول الله ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿لكم دينكم ولى دين﴾ .

وفى إطار نشاط رابطة الجامعات الإسلامية للتأكيد على فكرة حوار الحضارات تقدمت بهذا البحث الذى يستند على عوامل واضحة فى التعامل بين المسلمين وغير المسلمين، وأعنى بها المصالح المشتركة بين الطرفين وإن اختلفت الرؤى السياسية أو العقيدة الدينية أو الفكر الثقافى بين الجانبين.

وفى هذا البحث سوف أتناول المصالح المتبادلة بين الدول الإسلامية والدول الغربية فى الجوانب الآتية:

١ – المصالح الاقتصادية.

٢- المصالح الثقافية.

٣- المصالح السياسية.

وفيما يلى تفصيل لهذه المجالات:

أولا: المصالح الاقتصادية:

تتمثل المصالح الاقتصادية بين الدول الإسلامية والدول الغربية فى مجال البترول والتجارة، حيث يتم التبادل بين الجانبين فى هذين المجالين على النحو الآتى:

١- البترول:

تثبت الدراسات بأن الدول الإسلامية لها ثقلها فى منظمة الأوبك «أى الدول المنتجة والمصدرة للبترول، حيث إن لدى الدول الإسلامية ما يزيد عن ٦٠٪ من احتياطى البترول العالمى، وتنتج أكثر من ٤٠٪ من الإنتاج العالمى للبترول، ومعظم إنتاج الدول الإسلامية من البترول تستهلكه الدول الغربية، كما تشارك شركات البترول الغربية فى استخراجه وتسويقه.

مثال ذلك أن شركة البترول الأمريكية المسماة Standard Oil Company of New York (سكونى Socony) افتتحت لها فرعا فى مصر لبيع البترول وخاصة الكيروسين منذ عام ١٨٩٨م ، وكان هذا الفرع يخدم كذلك الأقطار العربية الأخرى، خاصة أقطار المشرق العربى، وقد امتد نشاط هذا الفرع ليخدم كلا من السودان وقبرص والعراق وإيران وشبه الجزيرة العربية والصومال الفرنسى والصومال الإيطالى والصومال البريطانى، وغيرها من الأقطار العربية والإفريقية والآسيوية(١).

(١) -De Nova, J.A.: American Interests and policies in the Middle East ,(1900- 1939), us.1968, p.,378.

وعندما نشطت شركات البترول البريطانية فى التنقيب عن البترول واستخراجه من إيران مع بداية القرن العشرين دخلت شركات البترول الأمريكية المنافسة، وكان مجال المنافسة العراق حيث كانت شركة البترول التركية- ولبريطانيا فيها ٥٠٪ من الأسهم - تنقف عن البترول فى ولايات البصرة وبغداد والموصل.

وبعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى حاولت شركات البترول الأمريكية- بتأييد من الحكومة الأمريكية- المشاركة فى البحث عن البترول فى العراق تحت دعوى سياسة الباب المفتوح Open Door Ploicy التى تدعو إلى ضرورة خضوع مواطنى مختلف الدول لنفس المعاملة، وأن يقفوا على قدم المساواة فى البلاد العربية والآسيوية والإفريقية ، وأنه لا ينبغى منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة امتيازًا بعينه(١).

وقد انتهى التنافس حول بترول الدول العربية - والعراق مثل لها- بتوقيع اتفاقية بين شركات البترول الغربية على توزيع أسهم شركة بترول العراق عام ١٩٢٩م بحيث نالت شركات بترول كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ٢٣,٧٥٪ من الأسهم، والباقى وقدره ٥٪ من الأسهم كانت من نصيب الوسيط الأرمنى «سركيس جولينكيان» الذى شارك فى المفاوضات منذ عام ١٩١٤(٢).

وقد استمر التنافس بين شركات البترول البريطانية- ولحكومتها النفوذ السياسى الأعلى فى الدول الإسلامية الإفريقية والآسيوية- وشركات البترول الأمريكية، ولحكومتها موقف العزلة السياسية حتى الحرب العالمية الثانية- لتجد الشركات البترولية الأمريكية متنفسًا لها فى البحرين عام ١٩٢٩م عن طريق

(١)محمد جواد العبوسى: البترول فى البلاد العربية، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٦ ص ٢٣٦.

(٢) - Polk , w. p. : the u. s . and the Arab world , massachusetts, 1965, p . 304.

شـركـتى : بـتـرول الخليج Gulf corporation وشـركة سـتـاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California ، حيث تأسست شركة بترول البحرين Bagrein Petroleum Company (بابكو. Ba.p.co)(١). وتحتل هذه الشركة مكانا فـريدًا من حيث كـونها شـركة أمـريكيـة الملكية، وفى نفس الوقت تقـوم بإدارتهـا موظفون بـريطانيون، كـما أنها عـملت فى منطقـة خاضـعة للحـماية البريطانية(٢).

ونظرًا لأن الحكومة البريطانية أخذت تـعهدات على حكام الأقطار المشمولة بالحماية البريطانية فى الخليج وغيره بألا يمنحـوا امتيازات للتنقيب عن البترول واستغلاله فى أراضيهم لشركة أو دولة دون الرجوع إليها، فقد نشطت شركات البـترول الأمـريكية والفـرنسيـة مع الشركـات البـريطانية والهـولندية وغيـرها للتنقـيب عن البترول واسـتخراجـه سواء فى المملكة العـربية السـعودية وأقطار الخليج العربية وغيرها، فقد نجحت شركات البترول الأمريكية فى الحصول على امتيازات لتنقـيب عن البترول واستخراجه من أراضى المملكة العـربية السعودية حيث حصلت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية على اتفاقية كل حكومة المملكة العـربية السعودية عـام ١٩٣٣م للتنقيب عن البتـرول فى منطقة الأحساء.

وبدأت عمليات التنقيب عام ١٩٣٤م ، وعثـر على البترول فى البئر «الدمام رقم ٧» الذى أنتج بترولا بكميات تجارية فى مارس ١٩٣٨م وأصبح يمثل أكبر بئر بترولى منتج من المنطقة العربية.

وقد انضمت شـركة تكساس Texas إلى الامتياز الممنوح لشـركة ستاندارد أويل أوف كاليـفورنيـا، ومن ثم تغيـر اسم الشركة ليـصبح: الشـركة العـربية،

(١) د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٢٣.

(٢) . - Philly, Arabian Oil Venture, p . 77.

الأمـــريكيـــة للبـــتـــرول «أرامـكو , Arabian American Oil Company AR.EM,CO.»[1].

وشاركت شركات البترول الأمريكية مع شـركات البترول البريطانية وغيرها فى التنقـيب عن البـترول فى الأقطار العـربية، مـثل الكويت من خـلال شركـة بتـرول الكويت «كـول K.O.L Kawait Oil company» التى تشتـرك فيـها من حيث الملكية والتمويل مناصفة كل من شـركة بترول الخليج الأمريكية، وشركة البـترول الإنجـليزية الإيرانـية، حـيث وقـعت الشـركة مع حـاكم الكويت عـام ١٩٣٤م، وتم اكتـشاف أكبـر حوض بتـرولى فى العالم عام ١٩٣٨ فـى منطقة «البرقـان» التى تبلغ مساحتـها ثلاثين ميـلا مربعًا، وتقع على بعد ٢٧ مـيلا إلى الجنوب من مدينة الكويت[2].

كما شاركت شركات البترول الغربية فى التنقيب فى مشيخات ساحل عمان وهى أبو ظبى ودبى والشـارقـة ورأس الخيـمة، إلـى جانب مـشيـخـة قطر التى أصبـحت شركة بترول قطر المحـدودة عام ١٩٣٧م Petroleum Development of Qatar ، وهى فـرع لشركـة بترول العـراق، وفى سلطنة عـمان استـحوذت شـركة اسـتـثـمارات نفط عـمان المحـدودة petroleum Development Oman Limted على امتياز النفط فى السلطـنة، وهى مكونة من ائتلاف ثلاث شركات هولندية وبريطانية وفرنسية[3].

وتعتبرمصالح الولايات المتحدة كـبيرة فى منطقة الخليج والجزيرة العربية، إذ تملك الشركات الأمريكية ٤٧٪ من استـثـمارات البترول فى المنطقة، وفى منطقة الشرق الأوسط يوجـد أعظم احتـياطى مـعروف للبتـرول فى العالم، وحـقول

(١)- Hamilton , ch.w: Americans and Oil in Middle East, los Angellos, 1962, p . 148.

(٢) - PolK, W. R. : Op. cit. p.238

(٣) د. جمال زكريا قاسم الخليج العربى ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٦ ص ٤٤٦.

البترول فى هذه المنطقة أسهل الحقول وأرخصها إنتاجا حتى الآن، وتستورد غرب أوروبا واليابان وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا أغلب بترولها من هذه المنطقة، ويتم تموين سفن الأساطيل الأمريكية فى المحيط الهندى والبحار المتوسط والأحمر والخليج، من بترول المنطقة، ويبلغ دخل الشركات الأمريكية من استثماراتها فى هذا البترول ما بين ٢,١و٦,١ بليون دولار كل عام[1].

وما ينطبق على الدول العربية وهى جزء كبير من منظومة الدول الإسلامية، ينطبق على بقية الدول الإسلامية فى آسيا وأفريقيا فى تنافس الشركات البترولية الغربية لاستغلال تلك الأقطار الإسلامية. وهذا يمثل مصلحة مشتركة بين الطرفين وإن كانت الشركات الغربية تحقق استفادة أكبر لحصولها على عوائد كثيرة كاستخدام تقنياتها ، ودفع مستحقات الدول الإسلامية بعملات الدول الغربية خاصة الدولار والتى توضع فى مصارف الدول الغربية.

٢- التجارة:

كانت وما زالت إلى حد كبير الدول الإسلامية مجالا لترويج السلع التجارية للدول الغربية، ويمكن ملاحظة ذلك فى نشاط الشركات الغربية فى بعض الدول الإسلامية فى المجال التجارى فيما يلى:

ازدهرت التجارة الأمريكية فى المنطقة العربية منذ تأسيس الغرفة التجارية الأمريكية فى مدينة إستانبول عام ١٩١١م American Chamber of Commerce ، ومنذ أن افتتحت لها فرعًا فى مصر كان مقره مدينة القاهرة ، ومن ثم صارت مصر مركزًا رئيسيًا لعدة شركات أمريكية مثل شركة سنجر Singer لماكينات الخياطة، وشركة فورد Ford، وشركة جنرال موتورز

(١) هانسون و. بالدوين ترجمة محمود خيرى بنونة: إستراتيجية للغد- الإستراتيجية الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات وحتى سنة ٢٠٠٠م - القاهرة ١٩٧٢ ص ١٨٤.

Generl Motors للسيارات، وشركة كوداك Kodak للتصوير، وشركة رمنجتون Remington Typeuriter لماكينات الطباعة. وعدة شركات للتصوير السينمائى، إلى جانب عدة شركات استيراد لبيع المنتجات الأمريكية تتراوح من شنط يد السيدات إلى السلع المتعلقة بالنواحى الطبية والسلع المعلبة.

ونتيجة لأن الأمريكيين قد زادوا من استخدام قناة السويس فى نشاطهم التجارى مع آسيا وأفريقيا فقد بذلوا اهتماما كبيراً بتجارة الترانزيت مع مصر، وقد زادت هذه النشاطات زيادة كبيرة حتى أنها حققت أرباحا فى عام ١٩٣٨م على سبيل المثال ١٤ مليون دولار(١).

وبالجملة فإن الدول الإسلامية تستورد الكثير من السلع المصنعة فى الدول الغربية سواء كانت سلعًا تكنولوجية، أو أسلحة ومعدات عسكرية، أو سلعًا وسيطة لمصانع الدول الإسلامية، كما أن الدول الغربية تستورد من الدول الإسلامية كثيراً من السلع والخامات اللازمة للمصانع الغربية، مثل الأقطان اللازمة لصناعة الملابس، والمطاط اللازم لصناعة الإطارات وغيرها كثير..

ونخلص من هذا أن المجال الاقتصادى يمكن أن يكون محوراً للمصالح المتبادلة بين الدول الإسلامية والدول الغربية، والتى يمكن الاستفادة منها فى توضيح أن المصالح المشتركة بين الأطراف تثبت أن التفاعل بين الحضارات هو الأبقى لمسيرة الحياة واستمرارها لمصلحة الجميع.

ثانياً: التبادل الثقافى:

تتمثل المصالح الثقافية بين الدول الإسلامية والدول الغربية، فى الاحتكاك الحضارى بين الطرفين، والتبادل الثقافى بينهما بما يعمق الفهم المتبادل ويقلل من فكرة الصدام.

---

(١) - De Nava. J.A: Op. Cit. , p. 378

وكانت الدول الأوروبية أسبق فى الاستفادة من التراث الثقافى الإسلامى العربى منذ ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وجاءت هذه الاستفادة من خلال المراكز الثقافية الإسلامية فى الأندلس بشبه جزيرة إيبيريا، وفى صقلية وجنوب إيطاليا وجزر البحر المتوسط مثل مالطة وكريت وغيرها، وأثناء الغزوات الاستعمارية للبلاد العربية الإسلامية والمعروفة باسم الحملات الصليبية، ثم أثناء الفتح العثمانى الإسلامى لأقطار شرق أوروبا.

وفى المقابل استفادت الأقطار العربية والإسلامية من ازدهار الحضارة الغربية بعد الثورة الصناعية فى أوروبا من خلال الغزوات الاستعمارية الأوروبية بما أتت به من مؤثرات ثقافية هزت العقول فى الأقطار الإسلامية ودفعتها إلى التفكير فى أن هناك ثقافة وحضارة مزدهرة فى أوروبا عليها أن تسعى للأخذ منها بما يتفق مع قيم المجتمعات الإسلامية.

وقد استفاد محمد على حاكم مصر العثمانى من الحضارة الأوروبية فى استقدام العلماء من أوروبا، وترجمة الكتب العلمية الحديثة إلى اللغتين العربية والتركية، وإرسال البعثات الدراسية إلى معاهد العلم فى دول أوروبا، كل ذلك من أجل تحديث أحوال مصر الثقافية والعسكرية والاقتصادية على النسق الأوروبى.

كما كان للبعثات التبشيرية (التنصيرية) الغربية تأثيرها الثقافى فى الدول الإسلامية، فعلى سبيل المثال نشطت تلك البعثات فى أقطار الشام ومصر والخليج والسودان والصومال وأقطار شمال أفريقيا وأقطار جنوب وشرق آسيا، وذلك من خلال ما أسسته من مدارس وكنائس ومستوصفات ونوادى اجتماعية ورياضية ومكتبات ومشاغل لتعليم الفتيات مهن الحياكة والتطريز وأعمال الإبرة وغير ذلك.

ويمكن أن نشير إلى أمثلة لدور هذه البعثات فى بعض الأقطار العربية، منها إنشاء مركز للاتحاد الكنسى الأمريكى بمدينة أسيوط عاصمة صعيد مصر عام

١٨٦٥م ، حيث توجد هناك أعداد من السكان الأقباط لا يرون غضاضة فى الاستفادة من الخدمات التى يقدمها هذا المركز ، وكان أبرز نشاط لهذا المركز إنشاء ما عرف بكلية أسيوط التى تضم مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية إلى جانب ملجأ لرعاية الأيتام واللقطاء والعجزة من أبناء تلك المنطقة من مصر(١).

ومن أسيوط انتقل نشاط البعثة التبشيرية (التنصيرية) الأمريكية إلى منطقة الدلتا حيث تم إنشاء مراكز تعليمية أمريكية مشابهة لمركز أسيوط بل وأنشئ مركز آخر بمدينة الإسكندرية، ومركز آخر أيضًا بمدينة القاهرة تطور إلى أن أصبح فى عام ١٩٢٠م تحت اسم الجامعة الأمريكية التى وصفت بأنها أكبر مشروعات الإرسالية الأمريكية فى مصر(٢).

ويمكن الإشارة إلى البعثات التبشيرية (التنصيرية) الغربية فى بلاد الشام وهى الإرساليات الفرنسية والبريطانية والأمريكية، ويكفى أن تشير إلى ما عرف بالكلية البروتستانتية السورية التى باشرت نشاطها مع نهاية القرن التاسع عشر. وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد نشاط هذه الكلية على يد مديرها الأمريكى دكتور دودج Dodge الذى ساهم فى استقرار الدراسة فى الكلية مع وضع الخطط اللازمة لنمو العملية التربوية مما ساعد على اكتساب ثقة المواطنين العرب مسلمين ومسيحيين، وقد صارت تعرف بالجامعة الأمريكية فى بيروت(٣).

ويعيش العالم الإسلامى حاليًا تحت ضغط الغزو الثقافى الغربى الساعى للتأثير على الهوية الثقافية الإسلامية من خلال القنوات الفضائية الغربية والإنترنت والأفلام السينمائية والمسلسلات التليفزيونية الغربية والكتب

---

(١) -De Nova , j A. , Op- cit p . 365.

(٢) - Ibid , p . 366.

(٣) - Ibid, p. 39.

والصحف الغربية ومعظمها تبث قيمًا لا تتفق مع القيم السائدة عند المسلمين، ومن ثم فإن العالم الإسلامى : دوله ومؤسساته الإعلامية والثقافية والتعليمية يقع عليه عبء التصدى لهذا الغزو الثقافى ببرامج واضحة لتسليح أبناء المسلمين بالفكر المستنير ومخاطبة الأخير بالحجة والمنطق.

ولنا فى تجربة اليابان وكوريا الجنوبية مثل فى هذا، حيث استفادت الدولتان من الحضارة الغربية فى تطوير نواحى حياة الشعبين اليابانى والكورى الثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، مع المحافظة على الهوية الثقافية للشعبين وبدراسة تاريخ التجربة اليابانية على سبيل المثال ندرك هذه الحقيقة، خاصة منذ عهد ميجى أو عصر النهضة ابتداء من عام ١٨٦٨م، ثم البناء المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية[١].

كما يجب أن نشير إلى أن المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى Arnold Toynbee ذكر فى كتابه «دراسة للتاريخ» - عند الحديث عن الحضارات الإنسانية الباقية والمندرسة - أن الحضارة الإسلامية باقية لقيامها على الجوانب الروحية أساسًا، بينما الحضارة الغربية غير مستقرة لأنها حضارة مادية، وضرب مثلا على ذلك بأن الأوروبيين بنوا حضارتهم الحديثة ثم دمروها فى الحرب العالمية الأولى، وعندما أعادوا بناءها بعد معارك الحرب العالمية الأولى دمروها مرة ثانية فى معارك الحرب العالمية الثانية[٢] وقد أيده فى ذلك المفكر والفيلسوف شبنجلر[٣].

وهكذا يمكن لنا الاستفادة من الجوانب الثقافية المتعددة فى التحاور مع الدول الغربية، بالتأكيد على التبادل الثقافى لمصلحة شعوب العالم الإسلامى والعالم الغربى، وأن المجالات الثقافية لها خطرها فى التأثير على فكر الشعوب،

(١) د. رأفت الشيخ، آسيا فى التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ٢٠٠١م ص ٢٦- ٥٥.

(٢) أرنولد توينبى ترجمة فؤاد شبل: دراسة للتاريخ جـ٢ص ١٦٧- ١٧٠.

(٣) د. رأفت الشيخ تفسير مسار التاريخ، القاهرة ٢٠٠٠م ص ١٨٧- ١٩٠.

ولنا فى مسئولية الجانب الثقافى الفرنسى عن قيام الثورة فى فرنسا عام ١٧٨٩م، حين هاجم المفكرون : فولتير، ومونتسكيو، وجان جاك روسو، ودولباخ، ومورلى وغيرهم النظام القائم فى عهد الملك لويس السادس وأسلافه مما أشعر المواطنين الفرنسيين بالظلم فثاروا عليه وعلى الحكم القائم[١].

ثالثا: المصالح السياسية:

تنطلق المصالح السياسية بين الدول الإسلامية والدول الغربية من خلال عضوية جميع الدول الإسلامية والدول الغربية والشرقية ودول قارتى آسيا وأفريقيا بهيئة الأمم المتحدة- الجمعية العامة- ومنظماتها وهيئاتها المتخصصة، حيث يتم تبادل الآراء والأفكار والمواقف من القضايا والمشكلات السياسية، سواء كان هناك اختلاف فى المواقف والرؤى أو اتفاق بين الطرفين.

وقضايا العالم الإسلامى السياسية محور تبادل الآراء بين دول العالم الإسلامى والدول الغربية والشرقية فى أوروبا وأمريكا، وذلك منذ كفاح الشعوب الإسلامية من أجل الاستقلال لإنهاء الفترة الاستعمارية فى تاريخها. ولأن معظم الدول الإسلامية خضعت لاستعمار بريطانى وفرنسى وإيطالى وبرتغالى وهولندى، فقد توجهت جهود الشعوب الإسلامية بكفاحها ضد قوات احتلال هذه الدول الأوروبية، بينما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية دون أن تمد يدها لمساندة حركات التحرير فى الأقطار الخاضعة للاستعمار تمشيًا مع مبدأ العزلة السياسية القائم على عدم التورط فى مشكلات تلك الدول الإسلامية وحتى لا تغضب حلفاءها فى أوروبا[١].

ومع ذلك وقفت الولايات المتحدة الأمريكية مع دول غرب أوروبا وشرقها

---

(١) د.رأفت الشيخ: تاريخ أوروبا الحديث ، القاهرة ١٩٨٤م، ص ٤٢.

إلى جانب إنشاء دولة إسرائيل منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ واتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦م . ثم الانتداب البريطانى الفرنسى على بلاد الشام والعراق بموجب اتفاق سان ريمو عام ١٩٢٠م. وقد تمكنت الحركة الصهيونية من الحصول على تأييد الحزبين الديموقراطى والجمهورى، فى الولايات المتحدة الأمريكية، لأهدافها وذلك أثناء انتخابات عام ١٩٤٤م، وعام ١٩٤٦، ووصل الأمر أن يطلب الرئيس هارى ترومان Truman فى عامى ١٩٤٥، ١٩٤٦م من المستر «أتلى Atlee » رئيس الوزراء البريطانى أن يسمح على وجه السرعة بدخول مائة ألف لاجئ يهودى إلى فلسطين قادمين من أوروبا دون الأخذ فى الاعتبار مصالح العرب[٢].

وما زالت قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته ، وعاصمتها القدس موضع خلاف بين الدول الإسلامية والعالم الغربى بصفة عامة، مع وجود بعض التعاطف الأوروبى للحق الفلسطينى، والذى يمكن التحاور معه ودعمه ، مع محاولة تحييد الموقف الأمريكى دون اليأس من هذا الموقف.

ويشعر المسلمون بالضيق بسبب سياسة الكيل بمكيالين التى تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية من قضايا العالم الإسلامى، فعلى سبيل المثال فقد أيدت القوى الغربية تمزيق إندونيسيا بالضغط على حكومة جاكرتا حتى تم إجراء استفتاء لشعب تيمور الشرقية ليحصل على الاستقلال عن جمهورية إندونيسيا، وقد تم ذلك بالفعل، هذا فى الوقت الذى لم تشجع فيه على إجراء استفتاء لشعب كشيمر لأن أغلبيته مسلمة.

---

(١) - Bemis , S. F. : Diplomatic History of the United States, p . 176.

(٢) - The american Assembly , Columbia Universiyt: The united States and The Middle East, 1964, p . 155.

- ويذكر أن فلسطين كانت تخضع للانتداب البريطانى ومن هنا جاء الطلب الأمريكى لرئيس الوزراء البريطانى.

ويشهد العالم الإسلامى حاليًا ضغطًا سياسيًا هائلا من القوى الغربية تحت زعم محاربة الإرهاب ، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فى كل من نيويورك وواشنطن، ورغم أن القوى المعتدلة فى العالم استنكرت تلك الأحداث، إلا أنها تستنكر إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وخاصة المملكة المتحدة على وصف القوى الوطنية اللبنانية (حزب الله فى مقدمتها)، والقوى الوطنية الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية - منظمة فتح -، وجماعة حماس ، وجماعة الجلاء) بأنها جماعات إرهابية.

ومن هنا كان على منظمة المؤتمر الإسلامى الذى تنتظم فيه كل الدول الإسلامية ورابطة العالم الإسلامى ، ورابطة الجامعات الإسلامية، وجميع الدول العربية والإسلامية مسئولية متابعة قضايا العالم الإسلامى ، محاولين التأثير على موقف الدول الغربية السياسى دون كلل ليس «بالتوسل» وإنما باستخدام المصالح المتبادلة بين دول العالم الإسلامى والعالم الغربى.

وخاتمة القول:

إن استخدام المصالح المتبادلة بين الدول الإسلامية والدول الغربية كوسيلة لكسب التأييد لقضايا العالم الإسلامى ، أو على الأقل تحييد القوى العالمية لا تنحاز مع القوى المعادية للإسلام والمسلمين ، انطلاقا من حاجة العالم الغربى للعالم الإسلامى، وعلى نفس القدر حاجة العالم الإسلامى للعالم الغربى، ومن هنا تأتى السياسة التى يجب على الدول الإسلامية اتباعها وتفعيل الآليات المؤثرة.

مصادر البحث

١- د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ١٩٤٥- ١٩٧١م، القاهرة ١٩٧٦م.

٢- أرنولد توينبى ترجمة فؤاد شبل: دراسة للتاريخ ٤ أجزاء القاهرة.

٣- د. رأفت غنيمى الشيخ: تاريخ أوروبا الحديث القاهرة ١٩٨٤.
٤- د. رأفت غنيمى الشيخ: آسيا فى التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ٢٠٠١م.
٥- د. رأفت غنيمى الشيخ: تفسير مسار التاريخ القاهرة ٢٠٠٠م.
٦- د. صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة ١٩٥٦م.
٧- محمد جواد العبوسى: البترول فى البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٦م.
٨- هانسون وبالدوين ترجمة محمود خيرى بنونة: استراتيجية للغد- الإستراتيجية الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات وحتى سنة ٢٠٠٠م، القاهرة ١٩٧٢م.

9- Polk, W. P : The U.S and The Arab World, Massacbusetts 1965.

10- De Nova, J. A. : American Interests and Ploicies in the Middle East (1900- 1939), U. S. 1968.

11- Hamilton, ch . w. : Aemricans and Oil in the Middle East, los Angellos, 1962.

12- Bemis, S F. : Diplomatic History of the United States, Washington, 1968.

13- The American Assembly , Colunbia University: The united States and the Middle East, 1964.

***

دور المجموعة الحضارية الإسلامية
فى حوار الحضارات

للدكتور/ عبد الملك منصور(*)

الحضارات البشرية فعل أو صنع بشرى يعكس صفات صانعيها من البشر، فهى، كالبشر، تتألف من عنصرين أساسيين: العنصر المادى والعنصر المعنوى، وهى ـ كالبشرـ تولد وتفنى، وتزدهر وتضمحل، وعمومًا تتشكل وتتحدد صفات وتوجهات الحضارات فى إطار المرجعية الحضارية التى توجه سلوك فئاتها الفاعلة. وكيفما كان حظ مرجعية حضارة ما من التوازن والاختلال، والبدائية والتطور، والمادية والروحية، والاستقامة والانحراف، والعدائية والودية فإنه ينعكس ، وبتناسب ملحوظ، على تلك الحضارة.

العلاقة بين الحضارات:

إذا كانت الحضارات صنعًا بشريا فإن من الطبيعى القول إن العلاقات بين الحضارات هى أيضًا من صنع البشر وأنه يصدق عليها، فى أكثر الأحيان، ما يصدق على العلاقات البشرية عموما. ولذلك فإنه، وبعيدا عن مقولات حتمية الصراع وأمنيات إلغاء الصراع أو انتهائه بين الحضارات، ظلت العلاقات بين الحضارات تتراوح بين السلم والحرب، والتعاون والصراع، والاسترخاء والتوتر تماما كما هو شأن العلاقات بين أفراد البشر وكذا بين الكيانات البشرية الجماعية الأخرى كالأسرة والدولة.

وسواء كانت العلاقات المباشرة بينها ودية أم عدائية، فإن الحضارات تبقى تتبادل المنافع، وترث اللاحقات منها عن سابقاتها ما تبنى عليها بعض عطاءاتها وإنجازاتها. وصحيح أن قدر ونوع الانتفاع ومجالاته تتحكم فيه عوامل عدة

(*) وزير الثقافة السابق باليمن الشقيق.

تأتى فى مقدمتها طبيعة العلاقات واختلاف المرجعيات والبعدين الزمانى والمكانى، بيد أنه يظل هناك دائما قدر غير قليل من الانتفاع تدين به كل حضارة لما سواها من الحضارات. وقدر نمو هذا الانتفاع المشترك بقدر ما ينمو التراكم الحضارى الذى يشكل إرثًا إنسانيا مشتركًا.

وبناء على نوع وطبيعة العلاقة والظروف السائدة تتحدد الوسائل والسبل التى تسلكها الحضارات للتفاعل مع بعضها. فالعلاقات الصراعية تتوسل بالوسائل والأساليب الصراعية كالقتال والحصار والهيمنة بينما تتوسل العلاقات الودية بالوسائل والأساليب الودية كتبادل المعرفة التقنية وتوسيع حريات الانتقال وحل الخلافات بالطرق السلمية.

الحوار وأنواعه:

باعتباره أحد وسائل التعامل البشرى يمثل الحوار أحد وسائل التفاعل الحضارى. ويعد الحوار أساسًا وسيلة سلمية ويستعمل فى الغالب الأعم لغرض ودى ولكنه قد يستخدم أحيانا لغرض غير ودى الأمر الذى يحوله من وسيلة لاستمرار الصراع وتكريسه بطرق أقل عنفًا.

وبناء على الوسيلة المتبعة يمكن التمييز بين بعدين للحوار هما البعد الخطابى والبعد الفعلى، ويمكن النظر إليهما كنوعين متداخلين من الحوار هما:

الحوار الخطابى (اللغوى): وهو الحوار الذى يتم باستخدام اللغة سواء كانت لغة لفظية (لسانية) أو إشارية وسواء تم الحوار شفاهة أو كتابة. وهذا النوع من الحوار هو المتبادر للذهن عند إطلاق كلمة الحوار. وهو يكون إما حوارًا عفويًا أو عاديًا كالذى يجرى يوميًا بين الناس عند مخاطبتهم لبعضهم البعض لأى غرض كان، وإما حوارًا منظمًا ومتعمدًا يتم داخل اجتماعات أو من خلال تبادل الكتابات والرسائل.

الحوار الفعلى (العملى): وهو الحوار الذى يتم من خلال الأفعال

والسلوكيات والإنجازات والمواقف التى تعبر عن نفسها وتنقل للآخر انطباعات أو قناعات، إيجابية أو سلبية، عن مصدرها. والحوار الفعلى منه ما هو غير مباشر وهو كل فعل أو سلوك لم يتم أساسًا بقصد نقل أو إعطاء انطباع أو فكرة معينة للآخر وإن كان هذا الآخر عادة ما يفهم أو يستقى منه انطباعا أو فكرة ما، ومنه ما هو مباشر وهو كل فعل أو سلوك عملى يصحبه قصد التأثير على الآخر ونقل رسالة معينة إليه.

وحوار الحضارات هو الحوار الذى يتم بين الحضارات، سواء جرى خطابيًا أو عمليا، إلا أن المعنى هنا أساسًا هو ذات المعنى المتبادر للذهن عند الإطلاق وهو الحوار الخطابى بين أهل الحضارات.

المجموعات الحضارية:

هناك عدة حضارات لها اليوم وجود ما على كوكب الأرض. ومع تسليمنا بأهمية أن ينتظم الحوار بين الحضارات كافة الحضارات الحية والتى ينتسب لها سكان العالم اليوم إلا إنه - خاصة وأن المقام لا يتيح وقد لا يتطلب إفراد حضارة بحديث خاص - يمكن تقسيم الحضارات المعنية إلى ثلاث مجموعات هى :

- المجموعة الحضارية الإسلامية.
- المجموعة الحضارية الغربية.
- المجموعات الحضارية الأخرى.

ويقوم هذا التقسيم الثلاثى على اعتبارين أساسيين أولهما هو اعتبار الموضوع إذ إن كون موضوع هذه الورقة هو دور المجموعة الحضارية الإسلامية يستدعى تمييز المجموعة الحضارية الإسلامية عن غيرها من المجموعات، وثانيهما هو اعتبار الظرف الراهن والذى يفرض تميز المجموعة الحضارية الغربية نظرًا لتميز الحضارة الغربية فى الظرف الراهن بكونها الحضارة ذات الصدارة

والهيمنة . كذلك يستدعى اعتبار الظرف الراهن تميز المجموعة الحضارية الإسلامية لكون العلاقة بينها وبين المجموعة الحضارية الغربية هى الأكثر جذبا للاهتمام العالمى فى الظرف الراهن.

العوامل المؤثرة على دور المجموعات فى حوار الحضارات:

الحديث عن الدور الذى يمكن أن تقوم به حضارة أو مجموعة حضارية ما فى الحوار بين الحضارات يمكن مقاربته من منظورين مختلفين هما المنظور الرغبوى والمنظور الموضوعى. ويتناول المنظور الرغبوى الدور المعنى من حيث ما يرغب أو يتمنى المرء أن يكون عليه هذا الدور، سلبًا أو إيجابًا، وبدون الأخذ فى الاعتبار ما إذاكان هذا الدور المرغوب أو المتمنى ممكنا عمليا أم لا. أما المنظور الموضوعى فيركز على اكتشاف الدور الذى تتوفر أو يمكن أن تتوفر للحضارة المعنية مقومات ومتطلبات القيام به فى ظل الظروف السائدة.

ويتأسس المنظور الموضوعى على أن الحوار، بما فيه الحوار بين الحضارات، يعد فعلا مشتركا بين أكثر من طرف، وأن الأدوار المتوقعة تجاه أو فى أى فعل مشترك عادة ما تتشكل وتتحدد وفقًا لعوامل موضوعية معينة تأتى فى مقدمتها:

المرجعية والقيم: مرجعية وقيم كل طرف وقناعته هى التى تملى عليه أو، على الأقل، تبين له الموقف الأخلاقى أو القانونى المطلوب من الفعل المعنى(= الحوار) وما إذا كان عليه أن يشارك أو لا يشارك وما هى طبيعة (إيجابية أو سلبية) ودرجة المشاركة ويختلف تأثير هذا العامل باختلاف درجة حضور الجانب المرجعى والقيمى فى سلوكيات الأطراف.

المردود المتوقع: والمعنى بالمردود هنا هو مدى المنفعة أو الضرر المادى أو المعنوى المتوقع من المشاركة أو عدم المشاركة فى الفعل المعنى. ويزداد تأثير هذا العامل فى تحديد الموقف المطلوب من الفعل المعنى كلما قل تأثير عامل المرجعية والقيم أو توافقت محصلتاهما.

البـديل المتـوفـر: يؤثر مدى توفـر بديل آخر يمكنه تأمـين أو معـالجة المردود المتوقع من الفعل المعنى فى تحديد الموقف من هذا الفعل.

القـدرات والإمكانات: تؤثر قدرات وإمكانات الطرف ووضـعه العام على مـوقفـه من الفعل المعـنى من خلال تداخلهـا مع عـامل المردود المتوقع وعـامل البـديل. بيـد أن الأثر الأوضح للقـدرات والإمكانات إنمـا يكون فى دورها فى تحديد حجم أو درجة المشاركة أو التفاعل وبالتالى مدى فاعلية دور الطرف.

دور الأطراف الأخـرى: لموقف الأطراف الأخرى من الفعل المعنى وطبـيعة ودرجة مشاركتها فيه أثره فى تحديد طبيعة ودرجة مشاركة الطرف المعنى.

ويمكننا فى ما يلى الاستعانة بالعوامل المذكورة سابقًا فى محاولة معرفة نوع أو طبيعة وحجم الدور الذى يمكن أن تقوم به كل مجـموعة حضارية، وخاصة الغربية والإسلامية، فى الحوار بين الحضارات.

دور المجموعة الحضارية الغربية:

ليس من العسيـر ملاحظة أنه بالرغم من بعض التصريحات والتحـركات العلنية الإيجابية على المستوى النظرى فإن المجموعة الحضارية الغربية ليست متحمسة كثيرًا على المسـتوى العـملى للدعـوة القائـمة للحـوار الحضـارى النِّدِّىّ والحـقيـقى بين المجموعات الحضارية. وهذا الموقف الغربى غـير المتحمس للحوار الحضارى الندى والحقيـقى هو من الوضوح بحيث لم يجد مـسئول الأمم المتحدة لحـوار الحضارات حرجا فى تجاوز المجاملات الدبلوماسية السائدة للتصريح به علنا.

وضعف حماس المجموعة الغربية للحـوار الحضارى يمكن تفهمه وتفسيره، ولو جزئيـا، فى ضوء مجـموعة العـوامل الموضوعـية التى سبق وأن ذكـرنا أنها الأكثـر تأثيرًا فى تشكيل دور أطراف أى فعل مـشترك. ومما يمكن الإشـارة إليه هنا بهذا الصدد:

عامل المرجعية والقيم: ويبرز هنا بوضوح أن:

- بعض النخب الفاعلة فى المجموعة الغربية تراودهم، إن لم تكن تتملكهم، فكرة أن الحضارات الأخرى حضارات متخلفة ولن تخسر الحضارة الغربية كثيراً من زوالها. ويرى هذا البعض ، والذى قد يكون الأقل عددا ولكنه الأكبر نفوذًا وتأثيرا فى علاقات المجموعة بغيرها، أن قيم الحضارات الأخرى تتعارض مع قيم الحضارة الغربية ولا سبيل، فى نظرهم، إلى تمدين تلك الحضارات وتحديثها إلا باستبدال قيم الحضارة الغربية بقيمها، وهو ما يعنى بوضوح «تغريب» تلك الحضارات. ومن الواضح أنه لا يمكن لمثل هذه القناعات،والنظرات الاستعلائية أن تشجع أصحابها على تبنى الحوار الحضارى الندى كوسيلة مناسبة للتعامل مع الحضارات الأخرى والتى ربما يرون أنها حتى لا تعرف قيمة الحوار.

- يبدو أنه يغلب على المضمون الفكرى للحضارة الغربية التوجه الصراعى وليس توجه الحوار السلمى. ويمكن ملاحظة ذلك من الحضور المكثف لنظريات ومقولات الصراع فى مختلف أنساق وشعب الفكر الغربى بما فيه الفكر الدينى (صراع الآلهة) والفكر الفلسفى. (مقولات نيتشه وهيجل) والفكر الاقتصادى (نظرية صراع الطبقات) والفكر الحضارى (مقولات صمويل) والفكر السياسى (نظريات توازن القوة والواقعية الوضعية) والفكر البيولوجى (نظرية البقاء للأصلح) والفكر الاجتماعى (مقولات المدرسة الداروينية الاجتماعية) والفكر النفسى (نظريات فرويد)و... إلخ.

ولعل من شأن نظرة، ولو عجلى، فى تاريخ المجموعة الغربية أن تفيد بأن غلبة التوجه الصراعى على الفكر الغربى ليس أمرًا نظريًا فحسب وإنما له انعكاساته البارزة فى الواقع وذلك سواء فى التاريخ الداخلى للمجموعة (تاريخ الحروب الدينية فى الغرب، والحروب الأهلية داخل دولها، والحرب

الباردة بين شقيها الرأسمالى والماركسى و.. إلخ) أو تاريخها الخارجى (توسعات الإمبراطوريتين الرومانية واليونانية وغزوات الإسكندر والحروب الصليبية والحربين العالميتين والحملات الاستعمارية و... إلخ). ونحسب أن فى طغيان الصناعة العسكرية الصرفة على الصناعة الغربية وكون الدوافع والأهداف العسكرية تعد أساسية فى كثير من الصناعات الأخرى فى الغرب، شهادة واقعية أخرى على هيمنة التوجه الصراعى على الفكر الغربى. ولعل ما تقدم هو بعض ما دفع بعض مفكرى الغرب إلى اعتبار العنف- وليس الحوار- سمة بارزة للحضارة الغربية.

وصحيح أن الفكر الغربى لا يخلو من دعوات للسلم والحوار إلا أن هذه الدعوات - أولا- تمثل واقعيًا التوجه أو الصوت الأضعف فى الفكر الغربى، و-ثانيا- يتم باستمرار إضعافها وتقويضها من داخل الفكر الغربي ولعله لا أدل على ذلك أنه بالرغم مما هو معروف من جلاء وشهرة نصوص الإنجيل التى تدعو للسلم وتحرم العنف ناهيك عن الحرب تواصلت جهود رجال الدين المسيحى فى الغرب لإيجاد مبررات دينية للحرب، و- ثالثا- قد انسحبت سمة الازدواجية الطاغية على السياسة العملية للمجموعة الغربية على دعوات السلم والحوار أيضًا كما يؤكد ذلك عدم تردد المجموعة فى تجاوز تلك القيم، أى قيم السلم والحوار، فى علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية كلما اقتضت مصالحها الخاصة تماما كما تفعل بقيم ومبادئ أخرى كالديمقراطية.

عاملا المردود والبديل: ويلاحظ هنا:

- إذا ترجح أن الاتجاه السائد فى وسط مجموعة الحضارة الغربية هو - كما سبق الذكر- أن الحضارات الأخرى هى حضارات متخلفة ليس ماديًا فحسب وإنما قيميا وفكريا أيضًا يغدو طبيعيا أن لا تتوقع المجموعة الغربية مردودًا مغريا أو حتى مناسبًا من فكرة حوار الحضارات. والظاهر أن ما يسود بين الفئات الفاعلة فى المجموعة الغربية هو أن فكرة الحوار الحضارى الندى لا تنسجم لا

مع رغبتها فى «تغريب» الحضارات الأخرى ولا مع ما تراه من أن من حقها بل من مسئوليتها الانفراد أبدًا بالقيادة الفعلية للعالم. فالحوار الحقيقى يقتضى وينطوى بالضرورة على اعتراف بأطراف الحوار الأخرى أى الحضارات الأخرى ولا يخفى ما فى مثل هذا الاعتراف من تشجيع وتبرير لدعوات الخصوصية التى لا تتفق مع الرغبة الغربية فى التغريب، ولتطلعات تداول القيادة أو على الأقل الاشتراك فيها والتى لا تتفق مع حرص المجموعة الغربية على الانفراد بها.

– إن شعور المجموعة الغربية بأنها القوة العالمية التى لا تقهر يجعل دوائر اتخاذ القرار فيها تتأثر غالبًا بما هو مستقر فى وعيها من أن لها بديل آخر للحوار هو القوة والتى يمكنها بواسطتها تحقيق مستويات أعلى من أهدافها الدولية مما يمكن أن تحققها عن طريق الحوار ولذلك فهى كثيرا ما تنزع إلى تحقيق أهدافها الدولية عن طريق فرضها بالضغوط و-إن استدعى الأمر - باستخدام القوة المادية وليس عن طريق الحوار والتى غالبًا ما توصل فقط إلى حلول وسط لا ترضى طموحات المجموعة كطرف أقوى ولا تنسجم مع أهدافها الاقتصادية كالتغريب والانفراد بالقيادة والهيمنة.

وإجمالا، نحسب أن الكيفية التى نظمت بها المجموعة الغربية منظمة الأمم المتحدة وتديرها كأكبر منتدى للحوار الدولى فى عالم اليوم بالطريقة المعروفة، مقاومة لدعوات التغيير والإصلاح، تعكس - وأزعم بدقة كبيرة - موقفها العملى من الحوار مع الغير عموما وهو أن هذا الحوار كيفما جرى نظريا لا ينبغى أن يحسم عمليا حسما عقلانيا نديا أو ديمقراطيا بل يتعين أن تبقى النتيجة العملية للحوار تحت سيطرة المجموعة الغربية وأنه لا مانع من تخطى هذا المنتدى والالتفات على اختصاصاته والالتفات على الحوار الدولى كلما بدا لها أن مصلحتها تقتضى ذلك. ولا تخفى ما لذلك من دلالة ظاهرة على ضعف إيمان القوى المؤثرة داخل المجموعة بالحوار الندى مع الغير.

دور المجموعات الحضارية الأخرى:

لا يسع المقام تفصيل القول فى مواقف المجموعات الحضارية الأخرى من الحوار وفق العوامل المشار إليها. على أنه من غير العسير ملاحظة أن هذه المجموعات عموما أقل انشغالا، على الأقل فى الوقت الراهن، بمسألة الحوار بين الحضارات. وبدون أن يعنى ذلك نفى وجود أستثناءات محدودة ومفهومة، يمكن القول إنه أيا كان الموقف المتوقع لهذه المجموعات من الحوار مع المجموعة الغربية أو من الحوار مع بعضها البعض فإن من الواضح أن هذه المجموعات لا تشعر بوجود داع قوى حاليًا للحوار مع الحضارة الإسلامية وإن كان بعضها قد تسعى للاستعانة بالمجموعة الحضارية الإسلامية إذا ما حدث واجهت ضغطًا ما من مجموعة الحضارة الغربية.

دور المجموعة الحضارية الإسلامية:

أولا: طبيعة الدور ودواعيه:

إذا صح ما رجحناه آنفًا من ضعف حماس المجموعة الحضارية الغربية للحوار الحضارى وكذا ضعف احتمال مبادرة المجموعات الأخرى إلى الحوار، ترجح تلقائيا أنه ما لم تبادر المجموعة الحضارية الإسلامية إلى القيام بدور ريادى وفعال فى الدعوة إلى ورعاية وتنظيم الحوار بين الحضارات والسهر على استمراريته وتواصله فإن هذا الحوار بين الحضارات الذى لا يساورنا أدنى شك فى أهميته وضرورته ربما لن يقوم أصلا بالشكل الأمثل وربما يقوم وسرعان ما يتلاشى ويزول كما حدث لمحاولات حوار دولية أو إقليمية أخرى كحوار الشمال والجنوب وربما يقوم ويستمر شكل محور منه لا يحقق هدف الحوار الندى والجدى.

وليس الواقع القائم أو - بعبارة أخرى - منطق الواقع وحده هو ما يستلزم أن يكون دور المجموعة الحضارية الإسلامية فى مشروع حوار الحضارات دوراً

ابتداريًا رياديًا فـاعلا ومتواصــلا بل إن ذلك هو ما توجبه عليـها أيضًا المرجـعية التى تقوم عليهـا حضارتها فالإســلام واجب على هذه المجموعة أن تقـوم بمهمة الشـهادة علـى سائر المجـمـوعات الحـضـارية الأخرى، ولا ولن يكـتمل لهـذه المجموعة الـقيام بهذه الشهادة على مـستوى العلاقات مع الغيـر ما لـم تبادر إلى تأسيـسها وإدارتها علـى مبدأ الحوار والذى هو - كـما سيـتضح أكثر لاحـقًا- الأصل فى العلاقات عموما فى الإسلام.

وإذا بدا واضـحا أن كـلا المنطقـين الواقـعى والمثـالى يتطلبـان أن يكون دور المجموعـة الحضارية الإسلاميـة فى حوار الحضارات دورًا ابتـداريًا رياديًا فاعلا ومـتـواصــلا فـإن السـؤال الذى قـد يتبـادر إلى الذين هـو ترى هل تملك هذه المجموعة المقومات اللازمة لقيامها بهذا الدور المطلوب منها؟

ثانيا- مقومات الدور:

نعتقد أن من شأن أى تقييم موضوعى ، تتوفر له المعلومات الكفاية، أن يؤكد توفر المقـومات الأساسية المطـلوبة لقيام المجمـوعة الحضارية الإسلامـية بالدور المطلوب وعلى النحو المذكـور. وقد يكفى لتأكيد ذلك أن نشـير فى ما يلى إلى بعض المقومات الموضوعية التى تدلنا على توفـرها لهذه المجموعة ذات العوامل التى كشفت لنا فى ما سبق عدم توفرها لمجموعة الحضارة الغربية:

عامل المرجعية والقيم:

على النقـيض مما ظهر لنا عن مـوقف فكر المجمـوعة الحـضارية الغربـية من الحوار، نجـد أن الحوار يمـثل توجهـا أساسـيًا وأصيـلا فى مرجـعيـة المجمـوعة الحضـارية الإسلاميـة (البيـان الشرعى). إذ يوضح لنا القـرآن الكريم - أساس مرجعـية المجموعـة الإسلامية- أن العـلاقة الأساسيـة الأولى فى هذا الوجود ، وهى علاقـة الخالق بالمخـلوقات، قد بـدأت وتأسست واسـتمرت علـى أساس الحوار، والحـوار وحده. وما تجدر مـلاحظته هنا أن علاقـة الحوار هذه لم تكن،

وليست، قاصرة على علاقة الخالق ببعض مخلوقاته، كالتى جرى العرف على تسميتها بالمخلوقات العاقلة، دون البعض الآخر كالتى جرى العرف على تسميتها بالمخلوقات غير العاقلة . فكما أسس الله علاقته مع الإنسان والملائكة والجن على مبدأ الحوار، كما تروى لنا آيات كثيرة- مثلا- «وإذ قال ربك للملائكة ..» كذلك أسس الله علاقته مع الأرض والسماء على مبدأ الحوار «وقال لها وللأرض..» و«إنا عرضنا ... » والأصل فى القول - وكذا فى العرض - كما نعلم هو الحوار.

وقد قضى الله أن تستمر علاقته بمخلوقاته على أساس الحوار- الحوار الإقناعى وليس القسر والإكراه، وفى انسجام مع ذلك نجد أن ـ سبحانه وتعالى ـ ظل يحاور الإنسان والجن من خلال رسالاته السماوية الحوارية التى نقلها عنه إليهم ملائكته ورسله . وقد أوردت لنا هذه الرسالات صورًا من حوارات رسل الله مع أقوامهم.

والدلالة الأساسية التى يخرج بها المسلم من ما سبق بيانه من أن الله أسس وبنى علاقته بمخلوقاته على مبدأ الحوار ولم يشأ أن يتحول عن هذا المبدأ رغم ما نعلم من سلبية استجابات أكثر البشر والجن لهذا الحوار هى أن الله أراد أن يعلمنا عمليا ومن خلال القدوة أن النهج السليم فى تأسيس وإدارة العلاقات فى هذا الوجود هو تأسيسها وإداراتها على أساس مبدأ الحوار. ومن الواضح أن ذلك يستتبع أن تقيم المجموعة الحضارية الإسلامية علاقاتها بكافة المجموعات الحضارية الأخرى على أساس مبدأ الحوار. وهذه الدلالة الأساسية المذكورة تؤكدها أكثر العديد من النصوص الشرعية التى تأمر بحسن الحوار مع الناس كافة، أفرادًا وجماعات وحضارات، ومسلمين وغير مسلمين «وقولوا للناس حسنا..» و«قولا له قولا لينا..» و«قولوا قولا سديدا..» و«لا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن..».

عامل البديل:

كما قد انتهينا فى تقييمنا لموقف المجموعة الغربية من الحوار وفقًا لمعيار عامل البديل إلى أن الفئات الفاعلة فى هذه المجموعة دائما ما تضع فى اعتبارها أنها تملك بديلا آخر غير الحوار لتحقيق أهداف علاقاتها بالغير وهو خيار الضغوط (تهديداً وإغراء) و- إن لزم الأمر- استخدام القوة. ومن الواضح أن هذا البديل لا يتوفر للمجموعة الإسلامية واقعيًا، وبينما قد يبدو للبعض أنه يتوفر للمجموعة الإسلامية بديل آخر هو العزلة فإن النظرة الواقعية تؤكد أنه فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة لم تعد العزلة بديلا متاحا لا للمجموعات الإسلامية ولا لغيرها من المجموعات. وإذا بدا واضحا أن بديلىْ القوة (الصراع العنيف) والعزلة غير متاحين واقعيًا بل وغير سائغين شرعا ترجح أن الحوار هو الأسلوب الوحيد المتاح حاليا للمجموعة الإسلامية فى علاقاتها مع الغير. ولعل ذلك و- للأسف- ليس الدافع المرجعى أو الاستيعاب الواعى للمردود الكبير الذى يتجه الحوار هو الأكثر حضوراً فى قبول أكثرنا لشعار الحوار.

عامل المردود:

ربما يكفى القول هنا إنه إذا كان الحوار هو الأسلوب الوحيد المتاح للمجموعة الإسلامية فإن ذلك يعنى بالضرورة أن الحوار هو ما يمثل بالنسبة لهذه المجموعة الأسلوب الأكثر مردوداً. على أن من غير العسير إدراك الحوار يظل البديل الأكثر مردودا من منظور الإسلام حتى ولو كانت تتوفر بدائل أخرى.

عامل المقدرات:

تتحدد القدرة الحوارية لأى طرف من خلال عدة عوامل ذاتية وأخرى خارجية، وأهم عامل هو العامل الذاتى المتمثل فى منطقية التصور أو وجهة النظر المطروحة. وإذا

كان من أهم نقاط ضعف القدرة الحوارية للمجموعة الغربية ضعف منطقية طرحها أو وجهة نظرها فإن - فى المقابل- قوة التصور ومنطقيته هى أهم وأكبر ما يقوى ويعزز القدرة الحوارية للمجموعة الإسلامية. والسبب فى ذلك واضح وهو أنه بينما تصور المجموعة الغربية هو أساسًا تصور بشرى فإن أساس طرح المجموعة الإسلامية ومحوره هو تصور ربانى، وبينما الغالب على أهداف المجموعة الغربية تحقيق المزيد من الهيمنة والانفردا بشئون العالم فإن أهم ما تتطلع إليه المجموعة الإسلامية وتستهدفه من الحوار هو العدل والمشاركة. وكما أن علو منطق التصور الربانى على منطق التصور البشرى أمر لا شك فيه فإن من المؤكد أيضًا أن أهدافا من مثل العدل والمشاركة أكثر منطقية وأكثر معقولية من أهداف من مثل الهيمنة والانفراد.

لعل ما سبق كاف لتأكيد أن المجموعة الحضارية الإسلامية تتوافر على المقومات الأساسية اللازمة للمبادرة للقيام بدور ريادى فاعل ومستمر فى الحوار بين الحضارات.

ثالثا - التحديات التى تواجه دور المجموعة:

إن المقومات الأساسية وإن كانت ضرورية إلا أنها ليس كافية للقيام بالدور المحدد أو المطلوب على الوجه الأمثل. ومن هنا تأتى أهمية المتطلبات الأخرى والتى ترقى بعضها لأن تعتبر شروطا فى حسن القيام بالدور المطلوب وتمثل فى مجموعها تحديات تواجه المجموعة الإسلامية. ومن هذه التحديات:

١- إعادة تحديد مضمون الخطاب الإسلامى (المكون البشرى) بما يتفق مع مقتضى مضامين البيان الشرعى المناسب للواقع المعاصر.

٢- ضمان تكامل بعدىْ أو نوعىْ الحوار وعدم تناقضهما أى ضمان أن لا يتخلف الحوار الفعلى (السلوكى) عن الحوار الخطابى (اللفظى) من خلال حرص المجموعة الإسلامية على تمثل قيمها وتجسيد مضامين طرحها الحوارى الخطابى تجسيداً فعليا على أرض الواقع.

٣- حماية الحوار من أنفسنا أولا ومن الغير ثانيا من خلال التحديد السليم لأهداف الحوار (بالتركيز على الأهداف التكاملية والتعاونية وتجنب الأهداف الاقتصادية والعدائية) وتجاوز التأثيرات النفسية المحتملة للجوانب السلبية فى تاريخ العلاقات وخاصة مع المجموعة الغربية (الصليبية والاستعمار و... إلخ)، وإبعاد الحوار عن تسلط القوى المتمصلحة سواء من قبل المجموعة الإسلامية أو من قبل المجموعات الأخرى، واصطحاب الكياسة الضرورية للمعالجة السليمة لمحاولات الاستغلال والأهداف الانتهازية.

وبعد:

يشير التأمل فى مسار الأعمال ذات الطبيعة الدولية والتى تكون مشتركة بين مختلف المجموعات الحضارية أن ما حظى من تلك الأعمال بموافقة ودعم المجموعة الحضارية الغربية غالبًا ما تنجح وتتم بينما ما لم تحظ من تلك الأعمال بموافقة ودعم المجموعة الحضارية الغربية غالبا ما تفشل أو تخفق، فهل لنا أن نأمل بأن تتمكن المجموعة الحضارية العربية الإسلامية هذه المرة من حشد كل طاقاتها ومواردها المتاحة لمنع ما قد يكون هناك من عزوف أو عدم حماس من المجموعة الحضارية الغربية- أو غيرها- للحوار الندى والجدى بين الحضارات من أن يتسبب فى فشل الحوار الحضارى أو عدم بلوغه أهدافه المأمولة؟

***

نظرية الإيلاف فى الفقه الإسلامى

أ.د. محمد كمال إمام(*)

مصطلح الإيلاف مأخوذ من قوله ـ تعالى ـ : ﴿لإِيلافِ قُرَيْشٍ *إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ والصَّيْفِ﴾ [قريش: ١-٤] وهى سورة مكية كما يرى أغلب المفسرين، وهى تأتى بعد سورة الفيل، بل إن بعض العلماء يقولون إن هذه السورة والسورة التى قبلها تمثل سورة واحدة، كما هى فى مصحف أبى بن كعب، ويقول سفيان بن عيينة: «إن أغلب أئمتنا كانوا يقولون بذلك».

على كل حال المعنى الأصيل الكامن وراء هذا هو أن الأمن الذى يؤدى إلى رحلة الشتاء والصيف كان نعمة من الله ـ تعالى ـ قدمت للمسلمين، بأن هزم الطغاة الذين أرادوا أن يسلبوهم أرضهم، وأن يحولوا قبلتهم وأن يفقدوهم أمنهم وسلامهم، وهذا هو المعنى العام الذى تشير إليه هذه الآية سواء اتصلت بما قبلها اتصال السورة الواحدة، أو انفصلت باعتبارهما سورتين كما هو فى مصحف ـ عثمان ـ رضى الله عنه ـ وهذا المعنى يلفت النظر إلى أن الفقه الإسلامى منذ بدايته، يتحرى أن يوجد علاقات سلمية ما بين الدول والدول وما بين الشعوب والشعوب وما بين الأفراد والأفراد، وأن منطق الحوار والحجة والبرهان هو الأساس الذى تقوم عليه العلاقات الإنسانية فى دائرتها الإقليمية وفى دائرتها العالمية، بل فى دائرتها فى داخل الدولة الواحدة ما بين الأسرة والأسرة وما بين العشيرة والعشيرة، إلى غير ذلك، بما يضع قيمة للحوار القائم على الحجة من خلال قوله ـ تعالى ـ : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤].

من هنا يأتى سؤال يطرح نفسه: لماذا اختلف الفقهاء أو الدارسون فى تقويم العلاقة بين الإسلام والآخر؟ هل الأصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم الحرب والجهاد؟ أم أن السلم هو الأصل وأن الحرب لا تكون إلا جملة اعتراضية فى كتاب الحياة؟

(*) أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق ـ جامعة الإسكندرية.

إن الذى يقرأ الفقه الإسلامى من خلال آيات القرآن الكريم قراءة واعية فاحصة يجد فارقًا بين ما يقول به الفقهاء وبين ما يقول به المفسرون، ويستندون فى ذلك إلى بعض كبار الفقهاء كالإمام سفيان الثورى - رضى الله عنه -.

إن أغلب علماء الفقه الإسلامى القدامى يقولون إن العلاقة التى تقوم بين المسلمين وغيرهم تقوم على الدعوة باللسان أو الدعوة بالسنان - أى السلاح - فإما أن يتقبل الغير شريعتنا وديننا وإما أن ننتقل إلى مرحلة الجهاد. وهذا موجود فى كتب الفقه الإسلامى.

المفسرون ومعهم بعض الفقهاء وفى مقدمتهم الإمام الثورى - وهو صاحب مذهب من المذاهب الفقهية التى لم يعد لها وجود فى عصرنا، ولكن أقواله متناثرة فى موسوعات ومدونات الفقه الإسلامى المختلفة - إن الأصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو السلم وأن الجهاد ليس فريضة كفائية ولا يتعين إلا حينما يهاجم المسلمون فى ديارهم أو حينما تحارب دعوتهم ويمنعوا من نشرها ويفتنوا فى دينهم والذى يتأمل القرآن الكريم يجد أن آياته تعضد هذا القول، بل إن وصايا رسول الله ﷺ والرسول بتشريعه العملى بيان للقرآن وتفسير لمجمله، فإننا نجد الرسول ﷺ فى كل تطبيقاته لم يبدأ حربًا ولم يعلنها ولم يقاتل إلا دفاعا عن الدولة أو دفاعًا عن الدعوة؛ لأن الإسلام يجعل العلاقة بينه وبين غيره من الناس قائمة على السلام الكامل القائم على تفاعل الحضارات وحوار الثقافات وتبادل المنافع خاصة وأن من وصايا الرسول ﷺ فى السنة النبوية الشريفة «لا تقتلوا صغيراً ولا كبيراً ولا امرأة ولا عابداً فى معبده».

لو أن الأصل أن هؤلاء يقاتلون حتى يكون الدين كله لله لكان الخطاب واحداً للكل، فلماذا نخاطب الذين يقاتلون ونترك هؤلاء لا نتعرض لهم، لا هذا فى بيعته ولا هذه المرأة ولا هذا الطفل، إن آيات القرآن حين تتضافر لتقدم دليلاً يصل إلى حد التواتر بأن قراءة المفسرين فى هذا الجانب قراءة أكثر اتصالاً بالنص القرآنى من قراءة الفقهاء.

وإننى أظن أن الخلافات بين قراءة المفسرين وقراءة الفقهاء أساسه أن المفسر يلتصق بالنص القرآنى باعتباره خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين دون أن يتصل بزمان أو مكان، وأن قراءة الفقيه هى قراءة لأحكام عملية ينزلها على واقع الناس، فإذا قوى المسلمون كانت لهم رؤية - كما تفعل الآن القوى الكبرى فى عالمنا ـ وإذا ضعف المسلمون كانت لهم رؤية، وهذه هى العلاقة التى تحدث دائما فى النص سواء كان نصًا قانونيًا أو نصا إلهيًا حينما يتحرك على أرض الواقع يحدث لونًا من التفاعل يبرز صورة الواقع، ومن هنا وجدنا فى القواعد الشرعية أن الأحكام تتغير باختلاف الأحوال والأزمنة والأمكنة.

وهنا أنبه أن هذا التغير وهذا الخلاف وهذا التعديل لا يمس الخطاب بمعناه فى علم الأصول؛ لأن خطاب الله فى علم الأصول هو خطاب الله الذى لا يتغير ولا يتبدل وإنما يختص به الحكم بالمعنى الفقهى الذى قد تؤثر فيه حركة الزمان والمكان، وقد تؤثر فيه أيضًا ظروف الأشخاص.

أنتقل إلى نقطة ثانية فأقول بصريح العبارة إننى أنتمى إلى جانب من الفقه يؤيد رأى المفسرين ويرى أن العلاقة ما بين الإسلام والآخر هى علاقة قائمة على السلم وأن الجهاد لا يكون سواء بالقول أو بالفعل فريضة على النحو التعيينى أو الكفائى إلا إذا هوجم المسلمون فى ديارهم، أو فتنوا فى دينهم، أو إذا تعرضت دولتهم للعدوان دفاعًا عن النفس، وهذا هو ما يقوله القانون الدولى المعاصر فى صورته المنصفة وليس فى صورته المجحفة التى تكيل بمكيالين كما نرى الآن.

نقطة أخرى وهى قضية تقسيم العالم إلى دارين، إلى دار حرب وإلى دار إسلام، وبعض علماء الإسلام اليوم يقولون إننا فى دار عهد، لأن الأحكام قد تغيرت، وليست لدىَّ رغبة فى ألا تستمر هذه التفرقة، فإن هذه التفرقة لها أصولها بالتأكيد.

التفرقة بين دار الحرب ودار الإسلام ليست هي التفرقة بالمعنى القديم حينما عُبِّ المصطلح بمعنى الجهاد حتى بصورته التى تعنى عند البعض الهجوم على فكرهم

أو دينهم وإنما المقصود بها أن الإسلام له مجاله الحيوى والجغرافى، فحيث تجرى أحكام الإسلام توجد دار الإسلام.

ولكن المصطلح موجود وهناك مجموعة من النتائج القانونية البالغة الأهمية التى تترتب على هذا في تطبيق القانون على الأشخاص، وفي حالات الزواج والتجارة وغيرها، منها:

هل المسلم وهو فى غير بلاد الإسلام مخاطب بشريعة الإسلام؟ وهل يحاكم إذا ما عاد إلى دولة إذا خالف قاعدة من قواعد الشريعة الإسلامية؟ هذا سؤال لا بد أن يطرح لأنه موجود، وهل لو جاء إلينا شخص من تركيا يريد أن نطبق عليه قانون الميراث الذى فى دولته هل سنوحد الميثراث بين الرجل والمرأة بحيث يكون النصيبان متساويين؟

وإذا جاء رجل من تونس وأقر بأنه تزوج من هذه المرأة، فهل سنجرم ذلك باعتبار أن القانون التونسى يجرم ذلك، أم نأخذ بالقانون المصرى رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ وغيره الذى يعتبر أن الإقرار هو لإثبات عقد الزواج.

إن الشريعة الإسلامية قد كفلت من الصيغ ومن القواعد ما تجعل السلام غايتها والعلاقة بينهما وبين الآخر قائمة على السلام، وهذا يكفى لتصحيح موقف الإسلام دون أن يجبرنا الواقع المريض على أن نكون دائمًا في موقف الدفاع.

والله ولي التوفيق

***

مظاهر الحضارة الإسلامية فى مجال حقوق الإنسان
وتأثيرها الإيجابى فى حوار الحضارات

للدكتور/ مصطفى عرجاوى(*)

تمهيد :

إن كل من يتأمل فى تاريخ الحضارة الإسلامية، ابتداءً من بعثة المصطفى ﷺ وحتى يوم الناس هذا، يلمس مدى حرص الإسلام على حماية حقوق الإنسان من قبل صرخة الوضع وإلى ما بعد أنَّه النزع، لأنه يكرم الإنسان جنينًا فى رحم أمه، وعلى مدار أيام حياته، وبعد رحيله عن الدنيا، فيجعل من كسر عظم الميت، جرمًا عظيمًا يتساوى مع كسر عظام الحى. ويمكننا أن نقف على بعض مظاهر الحضارة الإسلامية فى مجال حقوق الإنسان بإيجاز وتركيز، لأن مجال حماية هذه الحقوق يتسع ليشمل كل صغيرة وكبيرة على ظهر الأرض، لذلك نكتفى باستعراض أهم المجالات فى نطاق حقوق الإنسان التى تعمل على تفعيل الدور المتميز للإسلام فى هذا المضمار، بالقدر الذى يثرى الحوار بين الحضارات الإنسانية، بلا إفراط أو تفريط وذلك فى النقاط التالية:

الحضارة الإسلامية وحق الإنسان فى التعليم:

لقد اهتم الإسلام بالعلم فكانت أولَ آية نزلت على الرسول الخاتم صلوات الله وسلامه عليه هى قول الحق فى علاه: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، فاقرأ علم ، وباسم ربك إيمان، فهى دعوة صريحة لطلب كل علم يرسخ الإيمان فى قلب الإنسان، بل إن طلب العلم أصبح من الفرائض القطعية لكل مسلم ومسلمة، فقد قال رسول الله ﷺ : «طلب العلم فريضة على كل مسلم»، والإسلام يدعو إلى طلب العلم مهما بعدت الشقة، ويرفع من شأن العلماء،

(*) عميد كلية الشريعة والقانون بفرع جامعة الأزهر بدمنهور والمعار أستاذًا للشريعة بكلية الشريعة جامعة الكويت.

فيخصهم بكمال الخشية لله ـ تعالى ـ ، فيقول سبحانه: ﴿إِنَّما يَخْشَى» اللهَ من عباده العُلَمَاءُ﴾، وكل من طلب علمًا نافعًا، أعانه الله عليه، طالما أخلص في طَلبهَ النية لله ـ تعالى ـ، وحرص على تسخيره في خدمة الإنسانية، وليس بمستغرب أن رسول الله ﷺ جعل فكاك الأسير أن يفدى نفسه بتعليم عدد من المسلمين، لأن التعليم ثروة لا تقل عن النقدين (الذهب والفضة)، بل تتفوق عليهما في مجالات الاستثمار المتعددة.

هذا الاهتمام بالعلم والتعليم خدمة للإنسانية كان يشتعل نورًا في ديار الإسلام في الوقت الذى كانت تخيم فيه ظلمات الضلالة والتخلف على معظم الدول الأوربية التى تدعى الحضارة والتقدم في زماننا، وتتغاضى عما كانت عليه في العصور السالفة، وكيف أن معظم حضارتها مستمدة من العلوم والمؤلفات الإسلامية في شتى التخصصات المتعددة؟

لكن المتأمل المنصف للحضارة الإسلامية في مجال التعليم، وجعله كالماء والهواء، ومن أهم حقوق الإنسان في ديار الإسلام على مدار السنين والأعوام، سيعرف أن العثرة في مجال التعليم عند المسلمين في زماننا الحالى ممكن تداركها، كما يمكن تحقيق قصب السبق على دول العالم، إذا خلصت النوايا، وصدقت العزائم ، وتم العمل بمقتضى الكتاب والسنة، والاقتداء بالسلف الصالح في طلب العلم بصدق وإخلاص للحاق بركب التطور والتقدم والرقى بالإنسان في إطار الشرعية الإسلامية.

الحضارة الإسلامية وحق الإنسان في الحياة الكريمة:

اهتم الإسلام بتوفير الحياة الكريمة لكل من ينضوى تحت رايته، أو يعيش على ثراه من غير المسلمين، فحظر ومنع المسألة والتذلل والتسول، وألزم بيت مال المسلمين بكفالة الإنسان الضعيف من لحظة مولده وحتى تمكنه من تحمل عبء العمل ومسئولياته، وكذلك رعاه في كهولته وشيخوخته، بغض النظر

عن جنسه أو نوعه أو ديانته، فهذا يهودى رآه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ ، يسأل الناس فتعجب من تصرفه وسأله عن سببه فقال: أسأل للحاجة والشيخوخة والجزية، فأخذ بيده، وتوجه به إلى المسئول عن بيت المال، فقال له: ضعوا الجزية عن هذا وأضرابه- أى أمثاله- فلا يحق لكم أن تأكلوا شبيبته وتتركوه فى شيبته.

بهذا الأسلوب المثالى فى التعاون والتكافل الاجتماعى حفظ الإسلام للإنسان كرامته، وصانه من التذلل سوى لله - تعالى - ، بل إن الفاروق (عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ) عندما علم بأن الأمهات كن يسارعن بفطم أولادهن للحصول على حظهن من بيت مال المسلمين، بالرغم من حاجة الأطفال الماسة للرضاع، سارع بإلغاء هذا التشريع، وقرر أن يفرض نصيبًا لكل مولود بمجرد ولادته حيًا حتى لا يسبب أدنى معاناة للأطفال أو لأسرهم، لأن الإسلام دين الرحمة والمرحمة، والراحمون يرحمهم الرحمن، وروح التراحم والتعاطف والتعاضد، هى قمة من قمم الحضارة الإنسانية لم تنشأ بصورة سوية وتترعرع إلا فى ظل الإسلام.

الحضارة الإسلامية وحقوق المرأة فى ظلالها:

المتتبع لتاريخ الأمم القديمة قبل الإسلام، يجد أنه لم يكن يعترف للمرأة بأية حقوق فكانت تشترى وتباع كالسلع والأمتعة، وكانت تكره على الزواج وعلى البغاء، وكانت لا ترث، وتملك ولا تتملك، وكان أكثر من يملكونها يحجرون عليها التصرف فيما تملكه، وكانوا يرون أن من حق الزوج أن يتصرف فى مالها بلا إذنها، ووصلت درجة الانحطاط ببعض الشعوب أنهم كانوا يختلفون حول كونها إنسانة لها روح خالدة كالرجل أم لا، وقد قرر أحد المجامع فى روما أن المرأة حيوان نجس لا روح فيها ولا حقوق لها، ولكن يجب عليها الخدمة، وأن يكمم فمها لمنعها من الضحك أو الكلام، لأنها فى زعمهم أحبولة الشيطان،

وكانت أفضل الشرائع الوضعية فى الأمم السابقة، تبيح للرجل بيع ابنته، وبعضهم الآخر يسمح للأب أن يئدها ، ويتخلص منها خشية المعرة أو الفقر، هذا حالها قديمًا وقبل ظهور الإسلام.

أما الحضارة الإسلامية بقيمها الرفيعة ، فقد أعطت للمرأة من الحقوق ما لم تنعم به حتى فى زماننا المعاصر، سوى فى الربع الأخير من القرن العشرين، لقد استردت حقها فى الميراث، وتساوت مع الرجل فى طاعة الأولاد وإحسانهم لهما بقوله ـ تعالى ـ : ﴿وبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، ومنحها الإسلام ذمة مالية مستقلة، وهذا ما لم تنعم به نساء فرنسا سوى منذ ما يقل عن ربع قرن من الزمان، أى فى أواخر القرن العشرين، مع ادعاء التقدم والتفوق فى كافة ميادين ومجالات الحياة المتعددة، وحدد الإسلام فى تشريعاته، منذ ما يربو على خمسة عشر قرنًا من الزمان حقوقًا للمرأة تجاه زوجها، كما أعطاها حق إنهاء عقد الزواج وديًا بطلب الخُلع، ولها حريتها فى التملك والتصرف، ومنحها كذلك كافة حقوق الرجل التى تتناسب مع طبيعتها، ولها أيضًا ما للرجل من ثواب على الطاعة بلا أدنى تمييز، وهذا يمثل بحق قمة الحضارة بلا جدال.

الحضارة الإسلامية وحقوق الإنسان فى أوقات الحرب:

إذا كانت (الميكيافيلية) هى الروح السائدة فى أثناء القتال تحت شعار: الغاية تبرر الوسيلة، فإن الإسلام غايته كريمة، ووسيلته نظيفة وإنسانية ، حتى فى ميادين القتال، لأنه ينهى عن قتل الرهبان، ورجال الدين، والشيوخ، والنساء، والأطفال، والعمال (المدنيون عمومًا) ولا يسمح بهدم المبانى، أو حرق الأشجار أو قطعها، أو تدمير الحياة على عكس ما يحدث فى حضارة القرن الحادى والعشرين، فالدماء تسيل فى كل مكان من المسلمين، لا فرق بين مدنى وعسكرى، ولا صغير أو كبير، ويكفى ما يحدث على أرض فلسطين من

عدوان، وهتك وانتهاك لأبسط الحقوق الإنسانية، وذلك على مرأى ومسمع من شعوب العالم أجمع.

أين هذا بجوار الحضارة الإسلامية وأسلوبها المتميز فى الحرب والنزال، والحرص على صيانة حياة وكرامة الإنسان؟ غزوات الرسول ﷺ تبلغ ما يقارب (سبعًا وعشرين)، وسراياه التى أرسلت إلى ميادين للقتال تبلغ ما يزيد على خمسين سرية، قاتلت فى مواقع شتى، ومع هذا لم يزد عدد القتلى فى جميع الغزوات والسرايا على بضع مئات من المقاتلين من الطرفين.

أما حروب القرن العشرين فحدث عنها ولا حرج، فالقتلى فيها بالملايين، ولا ننسى ما فعلته أمريكا فى حرب هيروشيما ونجازاكى، عندما ضربتهما بالقنابل الذرية التى أبادت الحرث والنسل بالرغم من استسلام (اليابان) وتسليمها للحلفاء بلا قيد أو شرط، لكن روح القتل والانتقام كانت هى السائدة، فأين الحضارة هنا؟

أما الإسلام فإنه يمنع القتل لمجرد القتل، ويمنع التمثيل بالضحايا، كما يمنع التنكيل بالأسرى، ويكفى أن صلاح الدين الأيوبى قد أسر ما يزيد على ثلاثة آلاف من الجنود المحاربين من أعدائه،ولما لم يستطع إطعامهم فى الأسر، أطلق سراحهم، فقيل له: إنهم سيتسلحون ويعودون إلى مقاتلتك . فقال : أشرف لى أن أقتلهم فى الحرب من أن أقتلهم وهم أسرى أو بالجوع والعطش.

هذه هى الحضارة الإسلامية فى مجال محدود من مجالات حقوق الإنسان حتى فى ميادين الوغى، فلا نامت أعين الجبناء والأدعياء، والإسلام بحضارته سيبقى شعلة تعلو فى السماء، مهما ضربت على رأسها، لأن الشعلة ترتفع، والأحجار تسقط وشتان لحجر ساقط أن ينَال من شعلة شامخة بماضيها وحاضرها ومستقبلها فى ظلال الإسلام.

صفوة القول:

يمكن لأى منصف أن يقرر، بعد دراسة واعية لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والتعرف على القيم والمبادئ التى يرسخها الإسلام، أنه هو الدين الجامع المانع لشتى القيم الحضارية المثلى، ولا يسمح بالعصبية أو التمييز بين البشر على أساس المصلحية أو النفعية، أو الجنس أو اللون أو الدين.. بل يكرم الإنسان لمجرد كونه إنسانًا، ويسمح بالحوار مع الآخر، ويفتح المجال لتلاقى الحضارات، ويدعو إلى احترام القيم الإنسانية والتراث الحضارى بغض النظر عن هويته، لأن الإسلام هو دين السلام، وشعاره الدعوة إلى الله ـ تعالى ـ بالحكمة والموعظة الحسنة، وإن وصل الأمر إلى درجة المجادلة فى الحوار، فإنه يدعو إلى إدارته بصورة حسنة، مصداقًا لقوله ـ تعالى ـ : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، وهذا هو الأسلوب الإسلامى المثالى للحوار بين الحضارات فى زماننا المعاصر، وعلى مدار الزمن وفى كافة العصور، لا ينكره إلا حاقد أو جاحد، وكلاهما لا يعتد برأيه، إذا تعلق الأمر بالحوار الموضوعى، فى أى زمان، وأى مكان، والله الموفق.

***

تنظير فكرة التعاون بين الأمم والشعوب

للدكتور/ أحمد صدقي الدجاني(*)

يخطر على البال أن نقف معًا أمام اللحظة الراهنة، وذلك لأن عالمنا يعيش لحظة فريدة لم يحدث مثلها من قبل، قراءتها بعمق وبنظرة شاملة تساعدنا على طرح هذا الموضوع بموضوعية.

العالم يشهد حربًا، والحرب ضارية ضروس ونحن فى خضمها، حين يجرى الحديث عن الحرب نستحضر مَنْ أطرافها وما شعاراتها وما وسائلها، نحن مدعوون إلى أن نستحضر ذلك كله.

بإيجاز شديد هى حرب بين قوى العولمة فى عالمنا من جهة، وفى الوجه المقابل المقاومون لقوى العولمة فى أنحاء العالم، ونحن أبناء الحضارة العربية والإسلامية حين نحكى عن العولمة بطريقة علمية يتداعى إلى الخاطر أركانها، هناك قوى العولمة الشركات عابرة القارات وهناك قيادة العولمة - الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك مؤسسة العولمة العسكرية وهى الأطلسى وهناك أخيرًا النظام العالمى الذى ابتدعته العولمة وضربت به على أم الرأس.. ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى والأمم المتحدة. حين نحكى عن قوى مقاومة العولمة ندرك أنه بعد مضى ثلاثة عقود على بروز هذه الظاهرة وجد فى الدوائر الحضارية من يقاومها ومنها كثيرون فى دائرة الحضارة الغربية، ولنذكر ما حدث فى جنوا وسياتل.

فى خضم هذه الحرب أهلكم يخوضون أعظم معركة ومن خلالها يطرحون مفاهيم حضارة، ومن خلالها يُذكرون برؤية كونية لهذه الحضارة.

إن هناك فكر ينبع منا ومن دائرتنا الحضارية وهو يسمع بفضل العمل اليومى، وكل فرد من أبناء الحضارة الأخرى يسمعه ويراه على شاشات التلفاز، إذن نحن نخاطب الآخر عمليًا.

(*) الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

العالم فيه حضارات عدة وليس حضارة واحدة، وكل محاولات العولمة لفرض حضارة واحدة وتنميط الناس على أساسها محاولة فاشلة.

المفكرون الغربيون الكبار أنفسهم رفضوا هذه الفكرة، أما هؤلاء الصغار فهم تبع لقوى العولمة ينظرون لطغيانها، وعلى صعيد الفكر والحضارة يتهافتون ويسقطون، العالم شهد عبر تاريخه حضارات عديدة. والذى يميز حضارة عن أخرى ويميز عنها الرؤية الكونية التى تجيب عن سؤال : من أين؟ وإلى أين؟ ولماذا؟ وكل حضارة تعطى الأجوبة وعلم تاريخ الأفكار يحاول أن يطرح الإجابات الموجودة.

باختصار شديد إن حضارتنا الإسلامية إحدى هذه الحضارات، ولكن الحضارات الأخرى محل احترام ولا ننسى الحضارة الأفريقية التى ظلمت فى التاريخ، وسنبذل جهدًا لكى تظهر كل حقائقها، كذلك لا ننسى الحضارة الهندية أو الكنفوشوسية واليابانية.

إن الله ـ تعالى ـ قد خلقنا شعوبًا وقبائل لنتعارف وإكرامنا يكون بالعمل والتقوى، وبإيجاز لقد انتهت فكرة وحدانية الحضارة .إن توينبى يجب أن يُذكر أولاً بنظريته التحدى والاستجابة، هنا ننتهى إلى القول بأننا موجودون.

لقد بغت العولمة وطغت وذكرتنا بقارون﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴾ [القصص:٧٦].

وغير صحيح أن العلم من عند قارون، إن الحضارة الغربية استطاعت فى القرنين الأخيرين عمل ثورة علمية تقنية هائلة، ولكنها حصيلة تطور عمره خمسة آلاف سنة، إن العلم التقنى ليس ملك حضارة واحدة وإنما هو حصيلة كل الحضارات.

إن الرؤية الكونية للحضارة الغربية تهتز.. فعل من؟ بفعل قوى الهيمنة، وبفعل قوى الاستعمار الذى بدأ تجاريًا ثم صار ميكانيكيًا ثم كان الاستعمار التوطنى العنصر.

واليوم قيادة الهيمنة فى الولايات المتحدة الأمريكية تقول، من ليس معنا فهو ضدنا، ونقول لأشرار قول العولمة : إن الإرهاب الحقيقى هو إرهابكم.

إن ما جرى يوم ١١ سبتمبر فتح ملف التاريخ الأمريكى الذى قضى على حضارة من أزهى الحضارات وقضى على ٣٩١ ثقافة، بينما صوروا لنا فى أفلام السينما أنهم وحوش وهمج.

إن المقاومة ستفرض نفسها، ومن خلال المقاومة يبرز الاستشهاد الذى هو وثيق الصلة بالرؤية الكونية. من أين وإلى أين ولماذا؟ إن هؤلاء الشبان طحنوا بهذا الاستعمار الاستيطانى.

العالم كله يهتز، والقيم تنشر، وشبكة المعلومات تعمم الأفكار الجديدة.

أتمنى أن نقرأ اللحظة الراهنة قراءة عميقة وننطلق من حضارتنا فى نقد الذات، فبنا عيوب ليست قليلة، وهناك جيل يبحث عن الطريق وسيصل إليه بالصبر.

وأوجه التحية إلى كل من عبر عن دعمه انتفاضة فلسطين سواء بالكلمة أو ساند بالمال أو بالدعاء.

الأمة تنتظر : وسيأتى يوم تصل فيه قوى الهيمنة إلى أن هذا الكيان الصهيونى الاستعمارى العنصرى أصبح عبئا عليهم، وعند ذلك تتخلى هذه القوى عنهم.

***

حوار الأديان «أهدافه - شروطه - وسائله»

إعداد: خالد محمد الأصْوَر(*)

الحوار والتفاهم

لقد أصبح الحوار فى عالم اليوم ضرورة مهمة من ضرورات العصر من أجل التغلب على المشكلات الواقعية لعالمنا على جميع المستويات، بل يعد الحوار بين أهل الأديان فى كثير من الأحيان بمثابة الخلفية لبقية المشكلات، لما للدين من تأثير عميق فى نفوس الناس، ومن هنا فإنه لا يمكن عزل الحوار بين الأديان السماوية الكبرى عن ألوان الحوارات الأخرى، لأنه يتشابك معها بطريقة أو بأخرى تشابكًا ظاهرًا أو خفيًا، أردنا أو لم نرد، والحوار بهذا المعنى يُعد أيضًا جزءًا لا يتجزأ من الحوار بين الحضارات... فالحضارات فى كل مكان فى العالم قامت على أساس دينى، وإذا كان عالمنا يتجه إلى الحوار على المستويات الأخرى، فمن باب أولى ينبغى أن يكون الحوار موجودًا على المستوى الدينى بهدف القضاء على الكثير من مظاهر الصراعات التى يلعب فيها الدين دورًا خطيرًا.

الحوار والتفاهم .. نماذج وأمثلة :

اتخذ الحوار والتفاهم أشكالاً عديدة، فمن حوار عربى أوروبى، إلى حوار بين الشمال والجنوب، إلى حوار بين الشرق والغرب إلى حوار بين الشرق والغرب إلى حوار إسلامى مسيحى.

ويمكن القول بأن الحوار له جذور تعود إلى قرون بعيدة، على أن أولى محاولات بعث هذا الحوار والتفاهم ترجع إلى عام (١٩٠١) فى مؤتمر «أدنبرج» للتبشير حيث نادى بعض المشاركين فيه بمراجعة نظرة المسيحيين إلى

(*) باحث بالهيئة العامة للاستعلامات.

المؤمنين بالأديان السماوية الأخرى، ومنها الإسلام، وبعد فترة من الخمول، ومنذ عشرين عامًا عقدت مؤتمرات للحوار وتعددت على نحو متقطع، إلا أنه خلال السنوات القليلة الماضية ومع بداية «العقد الماضى» تزايدت هذه المؤتمرات والندوات الحوارية بصورة ملفتة.

موقف الإسلام من الحوار:

لقد كان القرآن سباقًا فى دعوته إلى الحوار فى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ولم يكتف القرآن الكريم بالدعوة إلى الحوار، بل رسم أيضًا منهج هذا الحوار: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، فحتى حين أخفق الحوار لم تُعلن الحرب على المخالفين، ولم تصوب لهم المطاعن، بل جاء الاقتراح «بالمباهلة» بالدعاء إلى الله تعالى أن يعاقب الطرف الكاذب ـ وهو معروف سلفًا دون ذكره أدبًا للحوار ـ باللعنة، كما يقول تعالى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [الشورى: ١٥]، ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿ليس﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

وقد تحاور الرسول ﷺ مع وفود مسيحية، وبصفة خاصة مع وفد نصارى نجران الذى قدم إلى «المدينة المنورة» برئاسة أسقفهم أبى الحارث.

بل إن الرسول الكريم قد عقد معاهدة مع اليهود حين هاجر إلى المدينة، كما أرسل العديد من الرسائل إلى الملوك والأكاسرة والقياصرة.

وعلى امتداد التاريخ الإسلامي حيث كانت السلطة والقوة بأيدى المسلمين ظل الحوار مستمرًا بين المسلمين وأهل الكتاب، وألّف المسيحيون ـ وكذلك اليهود ـ كتبًا عديدة دفاعًا عن دينهم، وجدالاً مع المسلمين، بل وهجومًا على الإسلام أحيانًا، واتسعت صدور المسلمين ـ غالبًا ـ لذلك كله، وقد كان المسيحيون يضيقون باليهود ذرعًا ويضطهدونهم كثيرًا، فكان المسلمون هم الذين يحمونهم، وربما كان حال اليهود فى الأندلس مثالاً جيدًا على ذلك، فقد أنقذهم المسلمون من اضطهاد المسيحيين لهم.

والحديث عن الحوار يفترض فيه وجود فرقاء متعددين يدور بينهم حوار، ومن ثم فإذا لم تكن هناك قناعة بالتعددية يستحيل الحديث عن أى لون من ألوان الحوار، والإسلام يرى التعددية ليست مجرد حق من حقوق الإنسان، وإنما يراها سُنّة من سنن الله فى الكون البشرى، حيث تنفرد الذات الإلهية وحدها بالوحدانية، وما عدا الله سبحانه وتعالى يقوم على الازدواج والتعدد، يقول تعالى: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾ [هود: ١١٨ ـ ١١٩]، والمفسرون يقولون: أى للاختلاف خلقهم، فالأصل والعلة أن يكون هناك تعدد، وأن يكون هناك اختلاف، وأن يكون هناك فرقاء، هذا هو التأسيس لقضية الحوار بين المسلمين وغيرهم، التعدد أيضًا إسلاميًا موجودٌ فى الشرائع وفى المناهج، وإذا كان دين الله واحدًا، فشرائعه متعددة، والتعدد فى الشرائع والمناهج يقتضى التعدد فى الحضارات، والإسلام حدد قانون العلاقات الدولية وقانون العلاقة بالآخر فى آيات الممتحنة: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾ [الممتحنة: ٨]، فلا قتال إلا لمن يخرجنا من ديارنا، أو يقاتلنا فى ديننا، وكل آيات القتال إذا

تتبعناها فى القرآن الكريم تتحدث عن الإخراج من الديار وعن القتال فى الدين، إذًا: الموقف الدينى من الآخر موقف البر والعدل والقسط طالما أنه لا يفتننا عن ديننا، وأسلوب العلاقة بالآخر يحددها القرآن الكريم، فنحن مطالبون كشرط لإيماننا أن نؤمن بالكتب والرسالات السابقة، قال تعالى: ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير﴾ [البقرة: ٢٨٥]، هذه أسس الإسلام فى الاعتراف بالآخر الدينى، وفى أساليب ومعايير العلاقة بهذا الآخر.

وانقطع الحوار أحيانًا بسبب الاعتداء على المسلمين واندلاع القتال، كما حدث مع الروم الذين قتلوا سفير رسول الله ﷺ «دحية الكلبى» فى عهد «هرقل».

دوافع الحوار وأهدافه:

إننا فى أعين بعض أهل الغرب مجرد غزاة خرجوا من الصحراء لكى يسيطروا على العالم وليسفكوا الدماء، ويهدموا الحضارات، وفى أعين بعضهم الآخر لسنا إلا هرطقة من هرطقات المسيحية المنشقة عنها، ومن وجه ثان نحن نبدو لهم أصحاب دين لا يهدف إلى هداية البشرية بقيم الأخلاق والروح والسلم بقدر ما يهدف إلى احتياج السلطة السياسية، والقوة العسكرية لممارسة الإكراه والضغط والعدوان، ومن وجه ثالث لا يرى فينا الغلاة من أهل الغرب، إلا برابرة معادين لقيم الحرية والمساواة والكرامة والعدالة الإنسانية وحقوق الإنسان، لا نعبد الله بقدر ما نعبد الجنس والشهوة والاستبداد والخنوع أيضًا.

أما الغرب فى أعيننا فيتمثل فى نزعة الهيمنة والسيطرة، وفى العداء المبيت المنظم والتآمر على مشاريعنا وتطلعاتنا، ولا نتصور الغرب إلا فى مسوح المادية الصارخة، وفى العلمانية المعادية للدين، وفى الليبرالية وفى الفساد الأخلاقى والاجتماعى، وأمور كثيرة لا تثير فى نفوسنا إلا النفور والعداء والكراهية، كل

هذا وذاك يُقــال من هذا الطرف أو ذاك، ولا يخــفف من حــدة ذلك إلا تلك الجهود المحدودة التى لا يدخر أصحابها وسعًا فى أن يبينوا لأقرانهم أن فى ذلك كله مبالغات لا مسوغ لها، وأوضاعــا ينبغى الانعتاق منها لرؤية المناطق المضيئة التى تبعث على الإعجاب والتعــاطف والتواصل وراء أحقاد الماضى وكراهيات الحاضر وهواجس المستقبل، فتتبين إلى أى مدى نستطيع إقامة علاقات إيجابية مع هذا الغرب فى المستقبل، وما هى طبـيعة التواصل أو الالتـقاء أو الحوار، أو التنابذ أو التنافر أو العداء التى يمكن أن توجه إليها هذه الأسس.

أعلن الرائد اللاهوتى الألمانى البـروفيسور «هانز كـونج» وهو أحد المهتــمين بمسألة الحوار أنه «بدون سلام بين الأديان، سيكون هناك حرب بين الحضارات، ولا سلام بين الأديـان بدون حوار بينهــما، ولا حوار بين الأديان بـدون البحث فى أسسها».. فما الذى يجب عمله إذًا؟ ماذا يمكن أن نفعل؟ ما هى العلاقات الجديدة الى يجب علينا أن نسعى لتكوينها؟

الإجابة على هذه الأسئلة عن طريق أربعَ مقولات لتغيير التوجه:

الصداقـة لا العداء- التـفهم لا الجـهل- الانفتـاح لا الانغلاق- التـعاون لا المجابهة.

-الصـداقــة لا العــداء: لقد اخـترتُ -كمـا يقول الأسقف «كـانتربرى» فى محاضرته بجامعة الأزهر- كلمة «الصداقة» مفضلاً إياها على كلمة «التسامح» من أجل المعانى المتعددة المرتبطة بالكلمة الأخيرة، فأنا - الأسقف- مع التسامح الحقـيقى، لكن هناك فـهم علمانى ضـيق للكلمـة يجب أن نراقبه بـحذر، وهو الرأى الذى يساويها باللامبالاة التى نشعر بها تجاه الأشـياء التى لا تهمنا، وهذا ليس بتسـامح حقـيقى، ولكن التـسامح الصادق يظـهر عندما يعـتنى الناس من أعـمـاقـهم بمعـتقـداتهم، وفـى نفس الوقت يظلون قـادرين على احـتـرام حق الآخرين فى اعتناق معتقدات مخالفة وأن يعيشوا فى سلام معهم.

- **التفهم لا الجهل** : إن جهلنا بعضنا ببعض لهو أمر جد خطير، فالجهل هو أخطر أمراض الحضارة، وهو ينبع من الخوف وسوء الفهم والتعصب، وقد تتبع كتاب صدر في (١٩٩٣) للدكتور «عزيز العظمة» الطريقة التي بها فهم الإسلام في الغرب عبر العصور المختلفة، حيث أظهر التشويهات التي تعرض لها الإسلام عبر ثلاثة عصور، فحتى زمن حركة الاصطلاح في القرن السادس عشر جُسِّد الإسلام كدين متعصب وشرير، وخلال عصر التنوير في القرن الثامن عشر كديانة غريبة، أو بالأحرى سخيفة، وفي العصر الحديث كدين يجب الخوف منه.

- **الانفتاح لا الانغلاق** : إذا كان للحوار أن يستمر من خلال الصداقة فلا مناص من أن نتناول مسألة الانفتاح التي تطرح نفسها بإلحاح، فإذا كنا حقًا ننشد السلام والتآلف على ظهر هذا الكوكب الصغير المزدحم، فيجب أن تكون روح الصداقة والاحترام متبادلة بيننا وبين هؤلاء الذين يخالفوننا في العقيدة.

وفي خضم هذا الجو لا بد من موقف إيجابي من التفاهم وإقامة علاقات متداخلة تقوم على تبادل مصالح مشتركة، وكذلك لا بد من محاولة تفهم الآخر وتقبله كما هو ، دون أن يعني ذلك تطابق جميع الآراء والاتجاهات والموافقة عليها، فالتعاون شأنه شأن التعددية، إنما يعني احتفاظ كل فريق بخصائصه وصفاته وقبول الآخر على حاله، وإلا انتفى التعاون والتعدد، ولا بد في هذا المجال من التفرقة بين الأفكار والمواقف، وبين التعاون وتبادل العلاقات الثقافية، وكذلك لا بد في المجال الديني من التفرقة بين العقيدة والمعاملة، فإن المرء أو الشعب يمكن أن يحتفظ بآرائه وبمواقفه القومية والوطنية وبعقيدته الدينية، وفي الوقت نفسه يقيم مع من يخالفه أنواع العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل : ١٢٥] صدق الله العظيم.

فلا بد من النظر فيما وراء الخلافات القائمة سواء أكانت ظاهرة أم كامنة، لتلمس أسبابها، ثم لتوضيح وجوه الشبه والتقارب التى يبنى عليها مستقبل العلاقات الثقافية، وقد صدر كتاب بالإنجليزية عن الفاتيكان عام (١٩٦٩) بعنوان : «دليل الحوار بين المسلمين والمسيحيين» وهو مجموعة مبادئ وجهتها لجنة «شئون غير المسيحيين» بالفاتيكان إلى المسيحيين أنفسهم، وقد جاء فى الفصل الرابع تحت عنوان (كيف نعد للحوار): «علينا نحن المسيحيين أن نعترف بالمظالم التى ارتكبت فى الماضى ، وعلينا أن نتخلص من أسوأ مشاعر تحيزنا، وعلينا أن نذكر فكرة الإسلام عن المسيحية».

وفى نفس المعنى، وفى إطار الحديث عن الحوار بين الأديان يقول الدكتور/ ميلاد حنا: «لا يشعر أى مسيحى فى الوقت الحاضر بالرضا عن الطريقة التى اتبعها أسلافنا فى حسم الصراعات، فقد تسبب الصليبيون فى إحداث آثار جسيمة فى علاقات المسيحيين بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالمسلمين، وهناك الكثير الذى ينبغى أن نعتذر عنه».

شروط الحوار ووسائله:

إذا أُريد للحوار أن يكون مثمرًا، فعلينا أن نتحاشى النقائص التى أصابت المحاولات السابقة، وهنا يبرز السؤالان المهمان التاليان:

١- من يمول موتمرات وندوات الحوار الدولية والإقليمية والمحلية؟

٢- ومن الذى يشارك فيها؟

ذلك لأن التمويل ينبغى أن يأتى من جهات شعبية حرة مستقلة، أو من مؤسسات أكاديمية لا تمولها وزارات الخارجية، أو مخابرات أية دولة.

وأما المشاركون فيجب أن يكونوا علماء وباحثين مشهودًا لهم بالموضوعية، ولا يشترط أن يكونوا مجرد موظفين ووعاظ ووزراء رسميين.

أما عن أى حوار، فلكى يأخذ بأسباب النجاح ينبغى أن تتوافر فيه الشروط التالية:

- المساواة التامة بين أطراف الحوار، فالحوار كما هو معروف يقتضى أن يكون هناك طرفان أو أكثر كل منهما ند للآخر، فليس هناك حوار حقيقى بين طرف يفرض إرادته ويملى شروطه وطرف ضعيف لا حول له ولا قوة.

ولا يكتمل الحوار إلا بالاعتراف بالآخر، والإسلام يعترف باليهودية والنصرانية، وأصحابها لا يعترفون بالإسلام كدين سماوى، وإذا غاب هذا الشرط فلا اعتراف بالتعددية، ولا إمكانية لقيم حوار حقيقى بين الأديان، ورغم ذلك، ومع الواقع الراهن فلا بأس من الحوار، لأنه يحقق بعض المكاسب المرجوة، فهناك إتاحة لفرصة التعارف بين الناس، وهناك إتاحة لفرصة كشف الحقائق وتبديد الأوهام والأكاذيب والشبهات وعلامات الاستفهام، وقد حدث تعاون بين المسلمين والمسيحيين فى بعض المؤتمرات الدولية الأخيرة- مؤتمر السكان- دفاعًا عن الأسرة الشرعية، ويستطيع أهل الديانات المختلفة بالحوار أن يتعاونوا فى حقل القيم والأخلاق.

- أن تكون هناك قضية - أو قضايا- يتحاور الجانبان بشأنها، ولا بد فى هذه الحالة أن تُحدد بدقة عناصر القضية حتى لا يدور الحوار فى حلقة مفرغة.

- أن يكون هناك تحديد واضح لأهداف الحوار حتى تكون هذه الأهداف دليل المتحاورين، لا يحيد عنها طرف من الأطراف، إذ بدون ذلك سنجد كل طرف «يغنى على ليلاه!!».

- أن يكون هناك مناخ مناسب للحوار ينأى عن الأحكام السابقة والمفاهيم المغلوطة لذلك فإن أى حوار يراد له النجاح لا يجوز أن تكون غايته العمل على إلغاء الطرف الآخر أو استبعاده أو التقليل من شأنه، بحيث ينطلق الحوار من الاحترام المتبادل والمساواة التامة بين الأطراف ومن نظرة إنسانية شاملة، ولا يعنى الحوار بأى حال من الأحوال محو الهوية الخاصة لكل من الديانات الثلاث، أو تنازل أصحابها عن بعض معتقداتهم لصالح أى طرف، أو إلغاء الخصوصيات التى يتمتع بها كل دين، فهذا أمر غير وارد إطلاقًا.

إن التعريف بالإسلام لا يتم بمجرد دعم المسلمين بالخارج بل لا بد من إقامة حوار ندى متكافئ يقوم على الحجة والتفاهم ويستند على عقل مفتوح وقلب شجاع وجنان ثابت، وينبثق من ثقة بالنفس وامتلاك لأسباب التصدى.

والحوار لا يكون بالمواجهة وتصيد أوجه الاختلاف، أو حتى إظهار تميز وجهة النظر والغمز واللمز بوجهة نظر محاورك، أو الحط من قدره أو غمطه حقه، كما أنه لا يكون بالاستكانة لتعالى الخصم أو التسليم بمقولاته بانهزامية وضعف، فالحوار لا يكون إلا بين ندين يحترم أحدهما الآخر، وإلا استحال إلى إملاء للمواقف وإلزام بالآراء.

حوار.. ولكن كيف؟!!

يتعين أن يوفد إلى مؤتمرات الحوار من يستطيع مجاراة الناس والتفاهم معهم وتفهم مراميهم واستغلال حسن النوايا وتشجيعها وتأييدها، والانتباه لسيئها والاحتراز منه وتعريته والتحذير منه.

وفى هذه الحوارات توجد الفئتان، أى حسنو النوايا، صادقو العزائم، متفتحو العقول والقلوب، وكذلك الخبثاء ممن يكيدون للإسلام وأهله، ويقض مضجعهم تفاهم أهله مع الغرب، أو تفهم الغرب حقيقته، وكلا الطرفين جدير بالحوار، قمين بالنقاش، ولكل فئة مراميها، ولكل منهما طريقتها، ولكل منهما الأسلوب الذى يصلح للتفاهم معها، وليس أضر على الإسلام من الانكماش وترك الساحة لمن لا يرجون له ولأهله الخير سواء كانوا ممن ينتسبون إليه زوراً وبهتانا، أو ممن يجهلونه ولكنهم لا يكفون عن لى ألسنتهم بما يعيبه.

ولا علاج لكل ذلك إلا بالخروج إليهم ومنازلتهم حتى يتبين الخبيث من الطيب، ويقضى الله أمرًا كان مفعولاً، ولكن الأهم من ذلك أن يتم رسم منهج واضح، وتقدير محكم لا يترك للاجتهادات الشخصية إلا القليل، فلو أسست مثلا «هيئة إسلامية للحوار» فينبغى أن تشمل المفكر الإسلامى والعالم

والطالب، وتقوم بدراسة أساليب الغرب وفهم طرائقه ورصد توجيهاته ثم تقوم بهضم الثقافة الإسلامية وإعادة طرحها بما يتناسب وكل ذلك.

ومن أهم أسس التفاهم والحوار تأجيل ما ينكأ جرحًا، أو يذكى نارًا، لا لعدم وجود ذلك، بل لوجوب اعتماد إستراتيجية استمالة القلوب أولا، والإحسان إلى من يُظهر بعض الود من الاعتدال فى ذلك، وبعدم المبالغة فى كيل المديح واستجداء الدعم من هذا الطرف أو ذاك، وقد نجح فعلاً أقوام ابتدؤوا بذلك على ما هم عليه من مكر وخداع وكره للغرب، إلا أن للحكمة- ونحن أجدر بذلك من غيرنا- دورًا لا يستهان به لتأسيس مساق الحوار لتحقيق موقع قدم ثم الانطلاق منه.

إن علينا أن نحسن قواعد اللعبة، ونجيد فن السجال، ولا بأس من خلط ذلك بشىء من حكمة ديننا وجميل خلقنا من ترفع عن المهاترة، وتقديم بديل للفاحش من القول، بل علينا مهمة تعديل مسار الحوار والرقى به بما يحث عليه شرعنا من الحوار والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتى هى أحسن.

والحذر كل الحذر أن ننساق إلى كيل المدائح لمن يميل نحونا ويبدى تعاطفًا معنا، ولما نتبين أهدافه ونطلع على حقيقة مراميه، بل لا ينبغى المبالغة فى ذلك حتى مع من صحت نواياه، وثبت ولاؤه فأسلم، فليس لأحد أن يمن على الله بإسلامه، بل الله يمن على من هداه، ولا فضل لأحد على هذا الدين حتى نستميت لاستمالة مفكر أو نفتخر بانضمام القائد إلى معسكرنا.

ولكى يكون الحوار حقيقيًا، يجب أن يكون جادًا، مخلصًا، بعيدًا عن الشكليات، ويشترك فيه أفراد محدودون يقدمون فيه وجهات نظر صادقة، ويتحاورون محاورات بناءة، إذا كان ذلك فسيكون مفيدًا، وإذا كان غير ذلك، أى مجرد دعاية لجهة من الجهات، تريد أن تلقى فى روع الآخرين أنها قد غيرت موقفها وصارت أكثر مرونة ومستعدة للحوار، فى حين تدل شواهد أخرى أنها لم تغير فى حقيقة الأمر شيئًا من مواقفها، فإن الحوار على هذا النحو لن يحقق ثمرة ما.

رسالتان متبادلتان!!

نختم هذا الموضوع عن الحوار والتفاهم بهاتين الرسالتين لما فى رد الرسالة الثانية على الرسالة الأولى من معان ودلالات نحب أن نثبتها هنا:

الرسالة الأولى: السيد المحترم صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر (كان فى ذلك الوقت الدكتور عبد الحليم محمود ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ.

السلام عليكم ورحمة الله .. وبعد .. فيسر جمعية الصداقة الإسلامية المسيحية فى مدريد أن تتوجه إلى فضيلتكم للتشرف بإخباركم بما استقر عليه الرأى من انعقاد مؤتمر قرطبة العالمى الإسلامى المسيحى الثالث خلال عام ١٩٧٩ إن شاء الله، وقد رأت إدارة الجمعية اختيار موضوع: «محمد وعيسى ملهمان للقيم الاجتماعية المعاصرة» ليكون محور اللقاء القادم..

وفى انتظار كريم ردكم نرجو أن تقبلوا خالص تحياتنا..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

سكرتير عام جمعية الصداقة الإسلامية المسيحية بمدريد

الرسالة الثانية: بسم الله الرحمن الرحيم.. السيد المحترم.. تحية طيبة وبعد.. فإنى أشكر لكم هذه الرغبة فى التفاهم بيـن المسلمين والمسيحيين، وإثراء الفكر المعاصر بالحلول التى أوحاها الله تعالى إلى محمد وعيسى صلى الله عليهما وسلم، وذلك فيما يتعلق بالمشاكل المعاصرة.

وقد وصلتنى أخبار المؤتمرين السابقين ، وأحب أن أنبه فى مودة، ومن أجل تفاهم عميق إلى بعض الأمور:

١ ـ أن الإسلام ـ منذ أن بدأ خَالَفَ الجو العالمى: اليهودى والوثنى.. فى أمر عيسى عليه السلام، لقد أعلن الإسلام مباشرة تقديره واحترامه لعيسى وأمه، أما عيسى فهو وجيه فى الدنيا والآخرة، وأما أمه فهى صدِّيقة، ووجود عيسى عليه السلام جزء من إيمان المسلم، وبراءة أمه وطهرها جـزء من إيمان المسلم، ولم يقف الإسلام من عيسى عليه السلام ومن أمه موقف اليهود الذين ما زالوا على

موقفهم إلى الآن من عيسى وأمه، لقد افتروا وما زالوا على عيسى وعلى أمه ورموهما ببهتان شنيع، أما الإسلام، فإنه مجدهما وما زال يمجدهما.

فماذا لقى المسلمون من المسيحيين فى مقابل ذلك؟!!

٢ - أنه لا بد من الاعتراف بالدين الإسلامى وبرسوله حتى ينال المسلمون فى أوروبا ما يناله اليهود من الاعتراف بأعيادهم وشعائرهم، وأنه لا يتأتى التفاهم بين أتباع رسول يحترمه المسلمون هو عيسى عليه السلام، وأتباع رسول لا يعترف به المسيحيون هو محمد ﷺ.

٣ - أن المسلمين والمسيحيين يعملون على مقاومة الانحراف والانحلال والمادية والإلحاد، وكان يجب أن يسيرا فى خط متعاون متساند ضد التيارات المنحرفة، ولكن - للأسف - يسير المسيحيون فى طريق تنصير المسلمين بقوة: فهم يعملون ليل نهار على أن ينصروا المسلمين فى كل مكان فى العالم وكل الدول الغربية ترسل إرساليات لتنصير المسلمين بأسلوب مكشوف واضح، أو بأسلوب خفى مستور، والدول الإسلامية ليس لها إرساليات تبشيرية، وقد أرسل المسيح عليه السلام لهداية خراف بنى إسرائيل الضالة، ومع ذلك فإن المسيحيين تركوا خراف بنى إسرائيل الضالة وأخذوا يعملون على تنصير المسلمين تساعدهم الثروة ووسائل الحضارة الحديثة، ولو حصروا نشاطهم على تنصير الوثنيين لما أثار ذلك ضيق المسلمين الشديد وكراهيتهم للأسلوب وللموضوع التنصير نفسه.

٤ - ونحب أن ينتهى التنكيل بالمسلمين فى الأقطار التى بها الأغلبية المسيحية، نحن نحب أن ينتهى ذلك إنسانية، ودينًا..

٥ - وفى هذه المؤتمرات التى تعقدونها يتبع المسلمون مبادئ دينهم فيحترمون المسيح عليه السلام وأمه، أما المسيحيون فإن البعض منهم لا يبالى، فيتحدث عن رسول الإسلام بما يضيق به المسلمون فلا تكون هذه المؤتمرات وسائل تفاهم، وإنما تكون وسائل تنافر، كما حدث فى المؤتمرين السابقين، فيجب التزام روح التفاهم، فلا يُساء إلى المسلمين فى مقدساتهم.

٦ ـ ونحن من جانبنا قدمنا أسس التفاهم واضحة سافرة: احترام المسيح عليه السلام، احترام أمه عليها السلام.. فماذا قدم المسيحيون؟.. لا شيء؟

بل على العكس من ذلك لقد هاجموا وما زالوا يهاجمون رسول الإسلام، ومبادئ الإسلام، فهل يمكن مع ذلك التفاهم؟!!

٧ ـ وأحب أن أقول: إن الإسلام هو العامل الأكبر فى تثبيت المسيحية حين اعترف بوجود المسيح عليه السلام وحين برأ أمه، ومع ذلك قوبل وما زال يقابل بالجحود من المسيحيين.

وبعد: فإنى أحب صادقًا أن نتعاون فى صد كل انحراف، وأحب أن أقول إنه لولا تقديرى لكم لما كتبت لكم هذا، وإننى يسرنى أن أقرأ لكم، وسأتحدث إليكم عن رأيى فى موضوع المؤتمر فى المستقبل إن شاء الله.. ولكم تحيتى وتقديرى.

***

القسم الثالث : الوثائق

(شهادات معاصرة)

١. خطاب الأمير تشارلز ولي العهد البريطاني حول: الإسلام والغرب.
٢. خطاب وزير الشئون الخارجية الإيطالي لامبرتو ديني في الندوة الدولية حول : الإسلام وأوروبا.

خطاب
صاحب السمو الملكى الأمير تشارلز
ولى العهد البريطانى(*)

«الإسلام والغرب»

سيداتى وسادتى:

عندما بدأت في موضوع هذه المحاضرة،أشار على بعض الناس أن أستمد السلوى من المثل العربى القائل(إن الحكمة ليست حكراً على أحد) إننى أقر بأننى لا أتمتع بكثير من مؤهلات الباحث المختص، حيث قام كثيرون ممن يفوقوننى علما واطلاعا بالمحاضرة، والتقدم عموما بمجمل المعرفة البشرية،ولعلى كنت أشعر بأننى أكثر استعدادا لو كنت سليل جامعتكم الموقرة هذه وليس خريج(كلية كمبردج الفنية)، مع أننى آمل بأن تتذكروا أنه تم إنشاء كرسى أستاذ للدراسات العربية فى جامعة كمبردج فى القرن السابع عشر قبل إنشاء أول منصب مماثل فى جامعة أوكسفورد بأربع سنوات. إننى، وعلى عكس كثيرين منكم، لست خبيرا فى موضوع الإسلام ولكننى سعيد بتولى منصب راع فخرى لمركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية، وذلك لأسباب آمل أن تتضح فيما بعد.

- إن هذا المركز يتمتع بالقدرة على أن يصبح وسيلة مهمة ومثيرة لتشجيع فهم العالم الإسلامى فى بريطانيا، وتحسينه ويحتل مكانه - حسبما آمل - إلى

(*) ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء ٢٧ من أكتوبر، تشرين أول عام ١٩٩٣م.

في مسرح شيلدونيان، أوكسفورد، بمناسبة زيارة سموه لمركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية.

جانب مراكز الدراسات الإسلامية الأخرى فى أوكسفورد مثل معهد الدراسات الشرقية ومركز الشرق الأوسط بوصفة معهدا يحق للجامعة والباحثين أن يفخروا به.

وفى ضوء كل التحفظات التى تساورنى إزاء الخوض فى مجال معقد ومثير للجدل،لعلكم تتساءلون لماذا حضرت إلى هذا المبنى الرائع الذى صممه المهندس المعمارى كريستوفر رن، لكى أحدثكم عن موضوع الإسلام والغرب. السبب وراء هذا هو أننى أؤمن من صميم قلبى بأن العلاقات بين هذين العالمين تتسم الآن بالأهمية أكثر من أى وقت مضى، لأن درجة سوء الفهم بين العالمين الإسلامى والغربى، ما تزال عالية على نحو خطير؛ ولأن الحاجة لتعايش الجانبين وعملهما معا فى عالمنا المتعاون على نحو متزايد، هى الآن أعظم من أى وقت مضى، وأنا أدرك فى الوقت نفسه حقول الألغام التى تعترض سبيل المسافر غير الخبير، ولكن المصمم على استطلاع هذا الطريق الصعب. ولا شك أن بعضا مما سأقوله سيثير الخلاف والانتقاد وسوء الفهم لن تعوقه الصعاب مهما تعاظمت. ولكن ربما يجدر بنا أن نتذكر على أية حال، مثلا عربيا آخر فحواه(ما تنبس به الشفتان تلتقطه الأذنان، وما يجود به القلب يصل إلى صميم القلب).

الحقيقة المحزنة، هى أنه بالرغم من التقدم فى مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال فى النصف الثانى من القرن العشرين، وبالرغم من سفر الناس على نطاق واسع واختلاط الأجناس، وإماطة اللثام - أو هكذا نعتقد عن كثير من ألغاز هذا العالم - فإن سوء الفهم بين الإسلام والغرب ما يزال مستمرا، بل وربما أخذ يزداد. إن سوء الفهم هذا من جانب الغرب لا يمكن أن يكون حصيلة الجهل، فهناك مليار مسلم فى شتى أرجاء العالم، ويعيش الملايين منهم فى بلدان الكومونولث. وهناك عشرة ملايين مسلم أو أكثر فى الغرب، ومن بينهم حوالى مليون فى بريطانيا. إن جاليتنا الإسلامية في بريطانيا تنمو وتزدهر منذ عقود، فهناك حوالى ٥٠٠مسجد فى بريطانيا،

إن الإسلام يحيط بنا من كل جانب، ومع ذلك يستمر الشك والخوف. ولا ريب أن فرص السلام فى عالم التسعينات بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت الآن أعظم مما كانت عليه فى أى وقت مضى خلال هذا القرن، ففى الشرق الأوسط بعثت أحداث الأسابيع الأخيرة المشجعة والملفتة للنظر أملا جديدا بإنهاء المسألة التى أدت إلى انقسام العالم وكانت على نحو مثير مصدرا للعنف والكراهية. ولكن الأخطار لم تندثر، ففى العالم الإسلامى نشاهد التدمير والتخريب المنتظمين لنسق الحياة الفريد لعرب الأهواز فى جنوب العراق، هذا النسق الذى يسود منذ آلاف السنين. إننى أقر بأننى وعلى مدى عام بأكمله كنت أنتظر الفرصة المناسبة للتعبير عن يأسى واستنكارى للفظائع المروعة التى ترتكب فى جنوب العراق. إننى أرى أن المفارقة الكبرى والمأساوية فيما لحق بالسكان الشيعة فى العراق، وخاصة فى مدينة كربلاء التاريخية وأماكنها المقدسة هى أنه بعد أن حرص الحلفاء الغربيون كل الحرص على تجنب قصف الأماكن المقدسة ـ من هذا القبيل، أتذكر أننى رجوت الجنرال شوارتزكوبف عندما التقيت به فى الرياض فى ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٩٠م أن يبذل قصارى جهده لحماية مثل هذه الأماكن المقدسة خلال أى قتال ـ تسبب صدام حسين نفسه ونظام حكمه المروع فى إلحاق الدمار ببعض من أقدس الأماكن الإسلامية. وقد تعين علينا الآن أن نشهد تجفيف الأهواز المتعمد، والتدمير شبه الكامل لبيئة فريدة مع سكان بأكملهم اعتمدوا على هذه البيئة منذ انبلاج فجر الحضارة البشرية. ولقد أبلغ المجتمع الدولى بأن تجفيف الأهواز تم لأغراض زراعية. كم من الأكاذيب الفاحشة نسمعها قبل أن يتخذ إجراء بهذا الشأن؟ إن الأوان لم يفت حتى فى اللحظة الأخيرة؛ لمنع قضية يجمع فيها الإسلام والغرب قواهما من أجل البشرية.

لقد أكدت هذا المثال بعينه لأنه من الممكن تناسيه. إننا نجد العنف والكراهية فى أماكن من العالم أكثر شدة وأعمق جذورا ،عندما نرى كل يوم المعاناة

المروعة للشعوب فى أرجاء العالم: فى يوغوسلافيا السابقة والصومال وأنغولا والسودان وكثير من الجمهوريات السوفيتية السابقة. إن المعاناة المروعة لمسلمى البوسنة والطوائف الأخرى فى تلك الحرب الوحشية تساهم فى إبقاء المخاوف والأفكار المتعصبة ، التى يكنها عالمنا لبعضه البعض. إن الصراع بالطبع يندلع نتيجة لسوء استخدام السلطة وتضارب الأفكار، ناهيك عن النشاطات المهيجة التى يمارسها القادة المتعصبون والمجردون من الضمير. ولكن من المحزن أيضا أن الصراع يندلع نتيجة عدم القدرة على الفهم ، والعواطف الجياشة التى قد تؤدى - نتيجة لسوء الفهم - إلى الخوف وانعدام الثقة. علينا ألا ننجرف إلى حقبة جديدة من الخطر والانقسام لمجرد أن الحكومات والشعوب والمجتمعات والأديان لا تستطيع أن تتعايش فى عالم متقلص.

ومن الغريب - من عدة وجوه - أن يستمر سوء الفهم بين الإسلام والغرب، فالذى يربط بين عالمنا أقوى بكثير مما يقسمه. فالمسلمون والمسيحيون واليهود جميعهم أصحاب كتاب مقدس، والإسلام والمسيحية يشتركان فى النظرة الوحدانية: الإيمان بإله واحد وبأن الحياة الدنيا فانية وبالمسؤولية عن أفعالنا والإيمان بالآخرة. إننا نشترك فى كثير من القيم: احترام المعرفة والعدل والرأفة بالفقراء والمحرومين وأهمية الحياة العائلية، واحترام الوالدين. فقد جاء فى القرآن الكريم قوله تعالى :(وبالوالدين إحسانا). وتاريخ عالمينا مرتبط على نحو وثيق، ولكن هذا أصل للمشكلة، فمعظم ذلك التاريخ تميز بالصراع، وكثيرا ما اتسمت فترة الأربعة عشر قرنا أيضا بالعداء المتبادل. وقد أدى ذلك إلى نشوء تقليد دائم من الخوف والشك، لأن عالمينا غالبا ما ينظران إلى ذلك الماضى بمنظورين متعارضين. فبالنسبة لتلاميذ المدارس الغربية يعتبرون الحروب الصليبية التى استمرت مائتى عام سلسلة من الأعمال البطولية والمجيدة حاول خلالها الملوك والفرسان والأمراء والأطفال الأوربيون تخليص القدس من أيدى الكفار المسلمين الأشرار، أما المسلمون فيعتبرون الحروب الصليبية حقبة

من الوحشية الشديدة وأعمال السلب والنهب المروعة التى ربما كان أبرز ما يمثلها المذابح التى ارتكبها الصليبيون عندما استردوا عام ١٠٩٩م القدس التى تعد ثالث المدن المقدسة لدى المسلمين. وبالنسبة لنا فى الغرب يعد عام ١٤٩٢م عام البحوث الإنسانية والآفاق الجديدة عام كولمبوس واكتشاف الأمريكتين، أما بالنسبة للمسلمين فإن عام ١٤٩٢م هو عام مأسوى حيث سقطت قرطبة فى أيدى فرديناند وإزابيلا، وانتهت بذلك ثمانية قرون من الحضارة الإسلامية فى أوروبا. ليست المسألة فى اعتقادى تحديد أى الصورتين أكثر صحة من الأخرى، أو أيهما تنكر الحقيقة، المسألة هى سوء التفاهم الذى ينشأ عندما نفشل فى تقرير كيفية رؤية الآخرين للعالم وتاريخه وأدوارنا فيه.

ونتيجة لنظرتنا إلى تاريخنا فى الغرب، فإن الإسلام غالبا ما يعتبر تهديدا، أى كفاتح عسكرى فى العصور الوسطى، وكمصدر لعدم التسامح والتطرف والإرهاب فى العصر الحديث. وبإمكان المرء أن يفهم كيف أدى فتح القسطنطينية عندما سقطت فى يد السلطان محمد عام ١٤٥٣م والهزائم المتلاحقة للأتراك خارج فيينا عامى ١٥٢٩م و ١٦٨٣م إلى تسرب الخوف فى نفوس الحكام الأوربيين. وتاريخ البلقان فى ظل الحكم العثمانى يوفر أمثلة على الوحشية ضربت جذورا عميقة فى مشاعر الغربيين. ولكن التهديد لم يكن فى اتجاه واحد فحسب، فبعد غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨م وما تلاه من غزوات وفتوحات فى القرن التاسع عشر، تغيرت الصورة، وأصبحت الدول الغربية تحتل جميع العالم العربى تقريبا، وبدا أن انتصار أوروبا على المسلمين اكتمل بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، صحيح أن الفتوحات تلك قد انتهت،ولكن مواقفنا من الإسلام ما يزال يعانى حتى الآن،لأن أسلوب فهمنا له اختطفه التطرف والسطحيات، فكثيرون منا فى الغرب ينظرون إلى الإسلام بمنظار الحرب الأهلية المأسوية فى لبنان ، وأعمال القتل والتفجير التى تقوم بها

جماعات متطرفة فى الشرق الأوسط ، وبمنظار ما يشار إليه عموما بعبارة (الأصولية الإسلامية). لقد عانى حكمنا على الإسلام من التحريف الجسيم نتيجة الاعتبار بأن التطرف هو القاعدة. إن هذا خطأ جسيم، فهو مثل الحكم على نوعية الحياة فى بريطانيا، من خلال وجود جرائم القتل والاغتصاب والاعتداء على الأطفال، وإدمان المخدرات. صحيح أن التطرف موجود ولابد من معالجته، ولكنه عند ما يستخدم أساسا للحكم على مجتمع فإنه يؤدى إلى التحريف والإجحاف.

فمثلا، كثيرا ما يجادل الناس فى هذه البلاد بأن قوانين الشريعة فى العالم الإسلامى قاسية ووحشية ومجحفة، ويروق لصحفنا فى المقام الأول، أن تروج هذه الأفكار الاعتباطية المجحفة. والحقيقة بالطبع مختلفة، وأكثر تعقيدا على الدوام. وفهمى الشخصى هو أن النواحى المتطرفة نادرا ما تمارس، ولابد أن المبدأ الموجه، وروح الشريعة الإسلامية المستمدين من القرآن الكريم ينصان على الإنصاف والرحمة. علينا أن ندرس التطبيق الفعلى للشريعة قبل أن نصدر أحكامنا، وعلينا أن نميز بين أنظمة العدالة التى تدار باستقامة وأنظمة العدالة كما نراها قيد التطبيق و قد حرفت لأغراض سياسية، وتحولت إلى شئ لم يعد إسلاميا. علينا أن نتذكر أيضا النقاش الحاد الدائر فى العالم الإسلامى نفسه حول مدى شمولية وأبدية الشريعة الإسلامية والدرجة التى يتغير ويتطور بها تطبيق القانون باستمرار؛ لمواجهة المستجدات والمتغيرات..

علينا أيضا أن نميز بين الإسلام والعادات المألوفة فى بعض الدول الإسلامية. وثمة موقف مجحف غربى واضح وهو الحكم على وضع المرأة فى المجتمع الإسلامى من خلال الحالات المتطرفة، مع أن تطبيق الإسلام ليس متماثلا فى كل البلدان، والصورة ليست بسيطة. أرجو أن تتذكروا أن دولا إسلامية مثل تركيا ومصر وسوريا، منحت نساءها حق التصويت، فى نفس الفترة التى

منحت أوروبا نساءها الحق نفسه، بل وقبل فترة طويلة من اتخاذ سويسرا نفس الخطوة. وفى هذه البلاد تتمتع النساء منذ وقت طويل بالمساواة فى مجال الأجور وكذلك الفرص للقيام بدور عملى كامل فى مجتمعاتهن، كما أن القرآن الكريم نص قبل أربعة عشر قرنا على حقوق المرأة المسلمة فى الأملاك والإرث وبعض الحماية فى الطلاق وممارسة التجارة، حتى وإن كانت هذه الحقوق لا توضع موضع التطبيق فى جميع الأماكن. وفى بريطانيا على الأقل كانت بعض هذه الحقوق غريبة حتى على جيل جدتى. لقد أصبحت بينظيربوتو، البيجوم خالدة ضياء رئيستين للوزراء. إن هذا على ما أعتقد ليس سمة من سمات مجتمع من العصور الوسطى، والنساء لا يصبحن بشكل أوتوماتيكى مواطنات من الدرجة الثانية؛ لأنهن يعشن فى بلدان إسلامية. ونحن لا نستطيع أن نحكم على وضع المرأة فى الإسلام بشكل صحيح إذا أخذنا أكثر الدول الإسلامية محافظة كمثال على الدول الإسلامية. فارتداء النساء للبرقع، مثلا ليس عاما فى كافة أرجاء العالم الإسلامى. والواقع أننى دهشت حين علمت أن عادة ارتداء البرقع ترجع إلى حد كبير إلى التقاليد البيزنطية والساسانية. وهناك بعض النساء المسلمات اللاتى لم يرتدين الحجاب قط، فى حين أن أخريات أقلعن عن ارتدائه، بينما بعض النساء وخاصة الشابات، اخترن فى الفترة الأخيرة أن يرتدين الحجاب أو منديل الرأس، كتعبير شخصى عن هويتهن الإسلامية. ولكن لا يجوز لنا أن نخلط بين اللباس المحتشم الذى نص عليه القرآن الكريم للرجال والنساء على حد سواء وبين المظاهر الخارجية المنبثقة من عادات علمانية أو مركز اجتماعى ..

علينا فى الغرب أيضا أن نفهم نظرة العالم الإسلامى إلينا، فالمرء لاينفعه ولا يفيده رفض تفهم مدى التخوف الحقيقى لكثير من الناس فى العالم الإسلامى من ماديتنا الغربية وثقافتنا الشعبية باعتبارها تحديا فتاكا لثقافتهم ونسق حياتهم

الإسلامى. وقد يظن بعضنا أن الزخارف المادية لمجتمعنا الغربى، التى نصدرها إلى العالم الإسلامى من التلفزيون، والأجهزة الإلكترونية التى نستعملها فى حياتنا اليومية إنما تنطوى على تأثير جيد بحد ذاتها، وتستهدف العصرنة. ولكننا نسقط فى فخ الغطرسة المقيتة إذا نحن خلطنا بين(العصرية) فى البلدان الأخرى وبين تحويلها إلى أشباه لنا. وحقيقة الأمر هى أن شكل المادية لدينا يمكن أن يجرح مشاعر المسلمين الأتقياء، ولا أعنى بذلك المتطرفين بينهم فحسب. علينا أن نحذر تلك التسمية المثيرة للعواطف(الأصولية)، ونميز كما يفعل المسلمون أنفسهم بين دعاة الصحوة الدينية الذين يختارون ممارسة دينهم بأعلى درجات التقوى، وبين المتعصبين أو المتطرفين الذين يستخدمون هذه التقوى لتحقيق أهداف سياسية. ومن بين الأسباب الدينية والاجتماعية والسياسية لما يمكن أن نسميه على وجه الدقة بالصحوة الإسلامية، شعور قوى بخيبة الأمل من جراء الإدراك بأن التكنولوجيا الغربية، والأشياء المادية ليست كافية وبأن مغزى أعمق للحياة يكمن فى مكان آخر فى جوهر العقيدة الإسلامية.

علينا فى الوقت نفسه، أن لا ننساق وراء الاعتقاد بأن التطرف هو سمة المسلم وجوهره، فالتطرف ليس حكرا على الإسلام، بل ينسحب على ديانات أخرى بما فيها الديانة المسيحية. والغالبية العظمى من المسلمين يتسمون بالاعتدال من الناحية السياسية، وإن كانوا شخصيا أتقياء، ودينهم هو(دين الاعتدال)، والنبى محمد(صلى الله عليه وسلم) نفسه كان يمقت التطرف دائما ويخشاه، ولعل الخوف من الصحوة الإسلامية الذى ميز الثمانينات أخذ يتحول الآن فى الغرب إلى تفهم للقوى الروحية الحقيقية الكامنة وراء هذا المد.

ولكن إذا كان لنا أن نفهم هذه الحركة الهامة، علينا أن نتعلم التمييز بشكل واضح بين ما تؤمن به الغالبية العظمى من المسلمين، وبين أعمال العنف المروعة التى تقوم بها أقلية صغيرة بينهم، والتى يتعين على الناس المتحضرين فى كل مكان أن يرفضوها.

سيداتي وسادتي:

إذا كان هناك قدر كبير من سوء الفهم في الغرب لطبيعة الإسلام، فإن هناك أيضا قدرا مساويا من الجهل بالفضل، الذى تدين به ثقافتنا وحضارتنا للعالم الإسلامى. وأعتقد أن هذا الفشل ينبع من النظرة الجامدة للتاريخ التى ورثناها. فالعالم الإسلامى فى العصور الوسطى، من آسيا الصغرى إلى شواطئ الأطلس،كان عالما ازدهر فيه الباحثون المختصون ورجال العلم. ولكن بالنظر إلى أننا نميل إلى اعتبار الإسلام عدوا للغرب، وأن الإسلام نظام عقيدة وثقافة ومجتمع غريب، فقد جنحنا إلى تجاهل أو محو أهميته بالنسبة لتاريخنا. فقد قللنا مثلا من أهمية ٨٠٠ سنة من المجتمع، والثقافة الإسلامية فى أسبانيا بين القرنين الثامن والخامس عشر. لقد تم الاعتراف منذ عهد طويل بمساهمة أسبانيا فى ظل الحكم الإسلامى فى الحفاظ على العلوم والمعارف الكلاسيكية خلال عصور الظلام، وفى وضع اللبنات الأولى للنهضة الأوروبية، ولكن أسبانيا فى عهد المسلمين، كانت أكثر من مجرد مخزن حيث احتفظت بالمعارف والعلوم الإغريقية التى استفاد منها فيما بعد العالم الغربى العصرى الذى أخذ فى الظهور. فأسبانيا فى عهد المسلمين لم تقم فقط بجمع وحفظ المحتوى الفكرى للحضارة اليونانية والرومانية، بل فسرت تلك الحضارة ، وتوسعت بها وقدمت مساهمة هامة من جانبها فى كثير من مجالات البحث الإنسانى- فى العلوم، والفلك والرياضيات، والجبر(الكلمة نفسها عربية)، والقانون، والتاريخ، والطب، وعلم العقاقير، والبصريات، والزراعة، والهندسة المعمارية، وعلوم الدين ، والموسيقى. وقد ساهم ابن رشد وابن زهر، على غرار نظيريهما ابن سينا والرازى فى الشرق، فى دراسة الطب وممارسته بطرق استفادت منها أوروبا لقرون عديدة بعد ذلك.

لقد شجع الإسلام، البحث والتنقيب وحافظ عليهما، وثمة قول إسلامي مأثور جاء فيه: (إن حبر العالم أقدس من دم الشهيد). لقد كانت قرطبة فى

القرن العاشر أكثر المدن تحضرا فى أوروبا. فنحن نعرف عن وجود مكتبات عامة فى أسبانيا، فى الوقت الذى كان فيه الملك الفريد يرتكب أخطاء جسيمة فى فنون الطبخ فى هذه البلاد. ويقال إن مكتبة حاكم قرطبة كانت تضم ٤٠٠٠,٠٠٠ مجلد أى ما يزيد عن عدد الكتب فى جميع المكتبات فى بقية أوروبا معا، وقد كان ذلك ممكنا لأن العالم الإسلامى، اكتسب من الصين مهارة صنع الورق، قبل أكثر من أربعمائة عام من حصول أوروبا غير المسلمة على تلك المهارة، كما أن كثيرا من المزايا التى تفخر بها أوروبا العصرية جاءت أصلا من أسبانيا أثناء الحكم الإسلامى. فالدبلوماسية، وحرية التجارة، والحدود المفتوحة، وأساليب البحث الأكاديمى، وعلم الإنسان وآداب السلوك وتطوير الأزياء والطب البديل والمستشفيات جاءت كلها من تلك المدينة العظيمة. وقد كان الإسلام فى العصور الوسطى، دينا يتسم بقدر ملفت للنظر من التسامح بالنسبة لتلك الحقبة، فقد منح المسلمون اليهود والمسيحيين الحق في ممارسة معتقداتهم الموروثة، وكان بذلك قدوة لم تحتذ بها للأسف، دول كثيرة فى الغرب. والمدهش هو مدى تشكيل الإسلام جزءا من أوروبا لفترة زمنية طويلة، أولا فى أسبانيا ثم البلقان، ومدى مساهمته فى الحضارة التى كثيرا ما نعتقد خطأ، أنها غربية بأكملها. إن الإسلام جزء من ماضينا وحاضرنا فى جميع مجالات البحث الإنسانى،وقد ساهم فى إنشاء أوروبا المعاصرة. إنه جزء من تراثنا وليس شيئا منفصلا عنه.

وعلاوة على ذلك فإن الإسلام، يمكن أن يعلمنا طريقة للتفاهم والعيش فى العالم، الأمر الذى فقدته الديانة المسيحية مما أدى إلى ضعفها. ويكمن فى جوهر الإسلام ،حفاظه على نظرة متكاملة للكون، فالإسلام- وعلى غرار الديانتين البوذية والهندوسية- يرفض الفصل بين الإنسان والطبيعة، والدين والعلم، والعقل والمادة، وحافظ على نظرة غيبية وموحدة للبشر والعالم من حولهم. وما تزال فى جوهر الديانة المسيحية نظرة متكاملة لقداسة العالم

وشعور واضح بالوصاية والمسئولية عن محيطها الطبيعي. يقول الشاعر ومؤلف التراتيل المبدع من القرن السابع عشر جورج هربرت:

عندما ينظر إنسان إلى الزجاج، قد تبقى عينه مسمرة عليه.

أو يمكن أن يخترقه بنظرة إن أراد، وعندها يبصر السماء.

ولكن الغـرب فـقـد هذه الرؤية المتكاملة للعـالم تدريجـيًا مع ظـهـور كوبـرنيكوس و ديكارت، ومجيء الثـورة العلميـة. ولـم تعد الفلسـفة الشـاملة للطبيعة جـزءا من معتقداتنا اليومية. ولا يـسعنى إلا أن أشعر بأننا لو تمكنا الآن من اكتشاف هذه النظرة السابقة والشاملة للعالم من حولنا من جديد لسبر معناه الأعـمق، وفهـمه لأمكننا البـدء فى الابتـعاد عن الميل المتـزايد فى الغرب نحـو العيـش على سطح محـيطها ، حـيث ننكب على دراسة عـالمنا، بغيـة استـغلاله والهيمنة عليه محولين التناغم والجمال إلى اختلال فى التوازن والفوضى. ومن المؤسف- كما أعتقد أن العالم الخارجى الـذى أنشأناه خلال بضعة قرون سابقة قـد أصبح من عـدة وجوه ، يـعكس شعـورنا الداخلى المقـسم والمشوش. لقـد أصبحت الحضارة الغربية مولعـة بالكسب واستغلاله على نحو متزايد بما يتنافى مع مسئـولياتنا البيئيـة. إن هذا الشعور الهام بالوحدانيـة، والوصاية على الطابع القدسى والروحى للعـالم من حولنا ، شئ مهم يمكن أن نتعلمـه من جديد من الإسـلام. إننى على ثقة بأن بـعض الناس سيـسارع فـى اتهامى- كـما يحـدث عادة- بأننى أعيش فى الماضى وأننى أرفض التأقلم مع الـواقع والحياة العصرية، إن الأمر عكس ذلك، فما أدعو إليه هو فهـم أوسع وأعمق ومتأن أكثر، لعالمنا. إننى أدعو إلى إيجاد بعد غيبى، بالإضافة إلى البـعد المادى لحياتنا ؛بغية استعادة التوازن الذى تخـلينا عنه، والذى أعتقـد أن غيـابه، سيثـبت أنه مدمـر فى الأمد الطويل. وإذا كانت أسـاليب التفكير الموجودة فى الإسـلام، والديانات الأخرى يمكن أن تساعدنا فى هذا السـبيل ،فإن هناك أشياء يمكن أن نـتـعلمها من نظام العقيدة هذا، والتى أرى أننا نتجاهلها بشكل يلحق بنا الخطر.

إننا نعيش الآن فى عالم واحد يتميز بالاتصالات الفورية وبالتلفزيون وتبادل المعلومات على نطاق لم يحلم به أجدادنا، والاقتصاد العالمى يعمل على شكل كيان متكامل. إن مشكلات المجتمع، ونوعية الحياة، والبيئة، عالمية فى أسبابها وآثارها، ولم يعد بوسع أى منا أن يحلها وحده. والعالمان الإسلامى والغربى يشتركان فى مشكلات تمسنا جميعا: كيف نتكيف مع التغير فى مجتمعاتنا؟ وكيف نساعد الشباب الذين يشعرون بأنهم غرباء عن ذويهم أو قيم مجتمعهم؟ وكيف نتعامل مع مشكلة مرض الإيدز والمخدرات وتفكك العائلة؟ من الطبيعى أن هذه المشكلات تتفاوت فى طبيعتها وشدتها بين مجتمع وآخر، فمشكلات الأحياء الشعبية فى مدننا ليست مطابقة لمثيلاتها فى القاهرة أو دمشق، ولكن التشابه كبير فى التجربة الإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك التجارة العالمية فى المخدرات.

وثمة مثال آخر، هو الضرر الذى نلحقه بشكل جماعى ببيئتنا. علينا أن نعمل معا لحل هذه المشكلات التى تهدد مجتمعاتنا وحياتنا، فمجرد تعرفنا على بعضنا البعض، يمكن أن يؤدى إلى تحقيق العجائب. إننى أتذكر بوضوح مثلا عندما اصطحبت مجموعة من المسلمين وغير المسلمين، قبل بضع سنوات للاطلاع على مركز ماريلبون الصحى فى لندن الذى أتولى رعايته، لقد كان الحماس والتصميم الذى أسفرت عنهما تلك التجربة المشتركة مشجعين للغاية. علينا أن نتعلم تفهم بعضنا البعض، وعلينا أن نعلم أبناءنا الجيل الجديد- الذى قد تختلف مواقفه ونظرته الثقافية عنا -كى يتمكنوا من الفهم أيضا. علينا أن نظهر الثقة والاحترام المتبادل والتسامح إذا كان لنا أن نعثر على القاسم المشترك بيننا، ونعمل معا لإيجاد الحلول. إن أسلوب المبادرة الاجتماعية الذى تتبعه الجمعية التى أتولى رعايتها، ومشروع المتطوعين الناجح للغاية الذى نظمته لبضعة أعوام ،يظهران مدى ما يمكن إنجازه من خلال الجهد المشترك الذى يتجاوز الطبقات والثقافات والأديان.

لم يعد بوسع العالمين الإسلامى والغربى، أن يسمحا للانقسام الذي يمنعهما من بذل جهد مشترك لحل مشاكلهما المشتركة. هناك مثال رائع لعمل ثقافاتنا فى مجال مشترك فى الطريق الذى تعمل فيه المملكة العربية السعودية مع جامعة أوكسفورد لتأسيس مركز للبحث فى مرض الشيزوفرينيا لمنظمة تدعى(سين) التى أقوم أنا برعايتها كذلك، ولا يسعنا أن نبعث من جديد مجابهات الماضى من إقليمية وسياسية. علينا أن نطلع بعضنا البعض على تجاربنا ونشرح مواقفنا لبعضنا البعض، ونتفاهم ونتسامح ونبنى على أساس المبادئ الإيجابية التى تشترك فيها ثقافاتنا. ولابد أن تكون هذه المشاركة فى اتجاهين، ويحتاج كل منا لأن يفهم أهمية المصالح و(التدبير) وأن نفتح عقولنا وقلوبنا لبعضنا البعض. إننى على قناعة تامة بأن العالمين الإسلامى والغربى يمكن أن يتعلما كثيرا من بعضهما البعض، فكما أن مهندس النفط فى الخليج قد يكون أوروبيا، فإن جراح زراعة القلب فى بريطانيا، يمكن أن يكون مصريًا.

إذا كانت هذه الحاجة للتسامح والتبادل تصح على المستوى الدولى، فإنها تنطبق، بقوة خاصة، داخل بريطانيا نفسها، فبريطانيا مجتمع متعدد الأجناس والثقافات. وكنت قد ذكرت فى البداية حجم الجالية الإسلامية التى تعيش فى شتى أرجاء بريطانيا، سواء فى المدن الكبيرة مثل براد فورد أو فى القرى الصغيرة الواقعة فى مناطق نائية مثل ستورناواى فى غرب اسكتلندا. هؤلاء الناس هم ذخر لبريطانيا، فهم يساهمون فى كافة نواحى اقتصادنا فى الصناعة والخدمات العامة والمهن والقطاع الخاص.إننا نجد بينهم المدرسين والأطباء والمهندسين والعلماء. إنهم يساهمون فى صالحنا الاقتصادى كدولة، ويغنون الثورة الثقافية فى بلادنا. ولكن التسامح والفهم يجب أن يكونا فى اتجاهين طبعا. فبالنسبة لغير المسلمين بيننا قد يعنى ذلك احترام ممارسة الشعائر القومية فى العقيدة الإسلامية، والحرص على تجنب القيام بأية أفعال يحتمل أن تسبب إساءة عميقة، أما بالنسبة للمسلمين فى مجتمعنا فهناك حاجة إلى احترام تاريخ بلادنا وثقافتها، ونسق الحياة وموازنة حريتهم فى الحفاظ على شخصيتهم، مع

تقدير أهمية الاندماج فى مجتمعنا. وحيثما شهدنا فشلا فى التفاهم والتسامح، فإن هناك حاجة، على أعتاب ديارنا، لتوفيق أكبر بين مواطنينا. إننى آمل أن نتعلم جميعا إظهار ذلك بينما التفاهم بين هاتين الطائفتين من السكان. إننى لا أملك إلا أن أعبر عن الإعجاب والتقدير لأولئك الرجال والنساء، الذين ينتمون إلى طوائف عديدة والذين يعملون دون كلل فى لندن وجنوب ويلز والمدلاندز وأماكن أخرى لتشجيع العلاقات الجيدة بين السكان. إن مركز الدراسات الإسلامية، والعلاقات المسيحية الإسلامية فى برمنغهام، هو مثال مرموق وناجح بكل خاص فى هذا المجال. وأعتقد أن علينا أن نشعر بالامتنان للتفانى والقدوة الحسنة التى يوفرها أولئك الذين كرسوا أنفسهم لقضية تشجيع التفاهم.

سيداتى وسادتى، إذا كانت أنظاركم قد وقعت خلال نصف الساعة الماضية على التصوير البديع للحقيقة، وهى تهبط على الفنون والعلوم فى السقف الذى صممه سير رو برت ستريتز فوقكم، فإننى واثق بأنكم لابد أن تكونوا قد لاحظتم الجهل وقد طرد بعنف من الحلبة إلى هناك أمام صندوق الأرغن. إننى أشعر ببعض العطف على الجهل ، وآمل أن أتمكن من مغادرة هذا المسرح فى وضع أفضل من ذلك بعض الشيء. ولكن قبل أن أنصرف لا يسعنى إلا أن أؤكد بقوة القضايا التى حاولت التطرق إليها على نحو غير كامل. إن هذين العالمين: الإسلامى والغربى، وقد وصلا الآن إلى ما يشبه مفترق طرق فى علاقاتهما، لا يجوز أن ندعهما يفترقان. وأنا لا أوافق على مقولة يتجهان نحو صدام فى عهد جديد من الخصومة والعداء، بل إننى على قناعة تامة بأن لدى عالمينا الكثير لكى يقدماه إلى بعضهما البعض، وهناك الكثير مما يتعين أن نقوم به معا. إننى سعيد لأن الحوار قد بدأ فى بريطانيا وأماكن أخرى، ولكن سيظل علينا أن نعمل بجد واجتهاد كى نفهم بعضنا بعضا ونزيل أى سموم بيننا ونقضى على شبح الشك والخوف. وكلما قطعنا شوطًا أطول على هذا الدرب، تحسنت نوعية العالم الذى سنقيمه لأبنائنا وأجيالنا المستقبلية.

كلمة معالى وزير الشئون الخارجية الإيطالى لامبرتو دينى
فى الندوة الدولية حول
«الإسلام وأوروبا، ثلاثة عشر قرنًا من تاريخ مشترك»
فلورنسا فى ٨ مايو ١٩٩٧م

إنى لسعيد جدًا وبصفة خاصة لاشتراكى فى افتتاح هذا الاجتماع الهام الذى تمكن من أن يعتمد على مساهمة مقررين من بعض الجامعات الأوروبية المشهورة فى مجال الدراسات الإسلامية ،وأن يفتخر بحضور دارسين بارزين من الضفة الأخرى للمتوسط، وخاصة من جامعة الأزهر بالقاهرة التى ساهمت فى تنظيم هذه الندوة.

وكان المتوسط دائمًا ، بوتقة ونقطة تقابل لحضارات عظيمة، وخاصة للديانات السماوية الثلاث فى تتمسك بكتاب واحد. ولكن كانت هذه البقعة أيضًا مكانا لمواجهة عنيفة ، وصلت فى بعض الأحيان إلى مصادمات وحروب «من النوع الصليبية» أرادت فرض نموذجها الثقافى على الثقافة الأخرى.

وإذا ما نظرنا إلى مراحل تشابك الأحداث التى عاشتها شعوب المتوسط منذ أن نزل العرب لأول مرة على شواطئ «أسبانيا» «الفيزيغوط» يتحقق لنا أن وصول تلك الشعوب وهي ذات إيمان عميق، وصاحبة تقاليد بدوية، قد قلبت، ولكن فى نفس الوقت حققت تطوير مناطق متشبعة بالتقاليد اليونانية الرومانية التى تعترف حتى اليوم بأنها أساس الثقافة الغربية.

ولكن دون عطاء إ سلام العصور الوسطى، ماذا كان سيصبح مصير ثقافتنا نحن؟ إن وصول العرب إلى صقلية وبتوطيد الخلافة فى قرطبة، خلق بالفعل حقلا خصبًا للمقارنة، والتشابك الثقافى بين الفكر الكلاسيكى، وطبقاته العلمية الأولى والثقافة الغربية ذات الطابع الإسلامى، وبين الشعوب الأولى المترددة للمناخ الثقافى الجديد للعصور الوسطى الغربية. لولا العباقرة مثل ابن

رشد وابن سينا، والخوارزمى والإدريسى، ونذكر هنا أبرزهم فقط، لربما ضاع الجزء الأكبر من التراث الهلينى الذى يعتمد عليه العلم الحديث. وجدال «المواجهة» و«المقارنة» هو أيضًا فى نفس الوقت قاعدة «للحوار» و«التعايش» مع الإسلام وللأصل الفكرى المشترك: ويكفينى ذكر بلاط مدينة بالرمو أيام الملك فريدريك الصوابى الذى كان يستضيف عددًا كبيرًا من العلماء والكتاب ذوى الثقافة الإسلامية ونفس الندوة الشعرية باللغة ألعامية التى ازدهرت فيه وعرفت «بالمدرسة الصقلية» كانت قد استلهمت من شعر الغزل العربى المعاصر لها».

واستمرت هذه العلاقة، بأحداث مختلفة ومتناوبة، إلى قرننا هذا. واليوم على المستوى الدينى يجب البحث عن نقاط تقابل ذات معنى هام يكون إبرازها ملائمًا فى الحوار الدائر بين الأنماط الثقافية والاجتماعية والسياسية التى يجب أن نلتزم بإنهائها وجعلها خصبة.

إن ضرورة إحياء نهضة روحية موجودة فى الغرب وفى الإسلام أصبحت ملحة. إن العودة إلى منابع الأصل الأصلية للديانتين الكبيرتين يمكنها إذن إعادة اكتشاف المبادئ الأساسية المشتركة بينهما وإعطائها قيمتها المناسبة وخاصة مبادىء التسامح واحترام الحياة والحقوق الأساسية للإنسان. إن الديانات الكبرى وخاصة الديانات السماوية تعتمد على نصوص تعود إلى آلاف السنين قد استوعبت تلك المبادىء وأكدتها بقوة.

وبمرور السنين والقرون، أضيفت إلى هذه النواة الأساسية من القيم الإنسانية الهامة ـ ذات صلة وثيقة بالحقائق المنزلة لكل عقيدة من العقائد ـ عادات وتقاليد تعود بشكل أو بآخر إلى ظروف تاريخية، وثقافية طارئة، أدت فى كثير من الأحيان إلى تفسير منحرف عن القيم الأصلية. وتعود إلى هذه الظاهرة أكثر الدوافع الأصولية التى نراها اليوم تبرز فى مضامين دينية مختلفة وهى دوافع تتغذى من المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية المتنوعة التى أوجدت ـ فى هذه

السنوات الأخيرة - مظاهر من التعصب المتزايد نحو كل ما هو، أو ما يدرك أنه، «مختلف» أى فى آخر الأمر، غريب عن نظام دينى معين.

وإن التفكير المتعمق على هذه الأوجه الخاصة سوف لا يستطيع إلا إعادة اكتشاف هذا التراث المشترك للديانتين وللثقافتين ونظرتهما المشتركة للعالم، وهذا التراث، بصرف النظر عن الانحرافات المتطرفة التى يحكى عنها كثيراً، بإعطائها وصفات عامة فى غير محلها، سوف يحتوى على رسالة سلام عميقة.

وإذا ما تأكد هذا الأساس العملى «البناء» فإن الانعكاسات الإيجابية على الساحة الدولية، سوف لا تتأخر من حيث التفاهم والقبول والاحترام المتبادل. وهذا سوف لا يعطى فقط تخفيفًا للتوتر القائم بين بلدان ذات عقيدة دينية مختلفة، ولكن وبصفة خاصة للتناقضات التى نراها أيضًا داخل كثير من الدول بين مجموعات عرقية وقبائلية أو ذات طبيعة أخرى وهى فى الجوهر منبع تكاثر المنازعات الداخلية التى اتصفت بها نهاية الحرب الباردة..

وعلى أساس الاعتبارات التاريخية التى رسمت حتى الآن، هناك سؤال يفرض نفسه، وهو كيف تقوم اليوم العلاقة بين الإسلام وأوروبا فى العالم على مشارف عام ٢٠٠٠م؟

إن سقوط حائط برلين، قد أبعد «المواجهة» نحو الجنوب إلى الحدود الجنوبية لبلدنا ولأوروبا، فى اتجاه البحر المتوسط وهذه منطقة لا يمكن لقاراتنا أن تتجاهل تنميتها واستقرارها. لقد دفعنا التاريخ دفعة مفاجئة فوجدنا أنفسنا اليوم من جديد أمام مفترق الطريق فى الخيار بين التعاون والمواجهة. إن الأطراف المخاطبة، هم من ناحية الاتحاد الأوروبى، وهو على طريق اندماج يزيد عمقًا، ومن الناحية الأخرى بلدان شاطئ البحر المتوسط الذين يقومون بتقوية هويتهم للدخول تمامًا فى الحداثة، ولتحديد العلاقات بينهم ومع الشاطئ الأوروبى للبحر المتوسط.

إننا لعلى وعى تام بأن السياسة نحو ساحة البحر الأبيض المتوسط معقدة فى مجموعها. فهناك وفى نفس الوقت مسائل متنوعة يجب حلها ببعد النظر وفرص واعدة، يجب انتهازها فوراً ، وعلى رأس المشاكل المذكورة يكفى الإشارة إلى مسألة ازدياد السكان، فلقد كان عدد سكان إفريقيا الشمالية فى عام ١٩٥٠ خمسون مليون نسمة، وفى عام ٢٠٢٥ سيصبحون ٢٤٥ مليونًا مع ما سيترتب على ذلك من هجرة نحو المناطق المتاخمة للبحر، وتوسيع التكتلات العمرانية الكبيرة، ولا يمكننا أن نتجاهل مظاهر ضعف البنية التأسيسية والنظم الديمقراطية، وهشاشة بعض مؤسسات الدولة التى نجدها منحصرة فى الصراع بين المجموعات العرقية وكذلك الأوضاع التى يكثر فيها استعمال الدين كأداة للصراع السياسى، وأمام كل ذلك، لا ينقص من ناحية أخرى طاقات مثل الثراء النفطى والغاز الطبيعى والتراث الثقافى الذى يتمتع بالأصل المشترك المتوسطى والتنمية المنتظرة للأسواق ووفرة اليد العاملة.

وعلى أوروبا فى هذا الإطار، ألا تفكر أنها فى جزيرة محمية لأنها بذلك ستتحول إلى قلعة محاصرة. وعلى أوروبا التى تواجه تحديًا مزدوجًا أى اختلافها وترابطها بغيرها، أن تتفادى الانطواء على نفسها. وإذا توهمنا أنه فى استطاعتنا عزل العنف فى مناطق خارجية محصورة، وبفرض الحصار الصحى من جديد، فإن شمولية التبادلات، وحركة تنقل الشعوب، والإصابة بالتلوث وتكاثر أسلحة الدمار الشامل والإجرام المنظم والإرهاب كل ذلك سيدين محاولة العزل المذكورة، وأى حصار صحى يمكنه إيقاف تدفق الهجرة الغير منتظمة، وزيادة نمو التهميش، والإجرام فى مدننا.

والتعصب العرقى نحو المتوسط دون أن يلقى بالآخرين بحكم لا رجعة فيه فى التخلف والتأخر الحضارى.

إن الحوار بين أوروبا والشرق الأوسط، كان من العوامل الأساسية لدفع عملية السلام فى هذه المنطقة، ويجب أن يستمر الأمر كذلك. ويمكن لإيطاليا

أن تطالب بفخر معقول بدور فى أوروبا، ابتداءً من إعلان البندقية منذ سبعة عشر عامًا والذى كان يحتوى من ذلك الحين على عناصر جوهرية للسلام بين العرب والإسرائيليين، هذا السلام الذى بدأ يتحقق اليوم بكل صعوبة. ودعى هذا الإعلان إلى التسوية وإلى تبادل الأراضى مقابل السلام وإلى المصالحة العربية الإسرائيلية.

ومن المؤكد أنه كان من الضرورى أن تلقى الولايات المتحدة بكل ثقلها لفرض هذه الرؤية التى لم تعطِ حتى الآن الثمار المرجوة بسبب تباطؤ مأساوى لعملية السلام.

وفعلا ،فمن تقصير الاتحاد الأوروبى فى الساحة المتوسطية، تبرز بالتالى ضرورة أن تزود أوروبا نفسها بأدوات فعالة لسياسة خارجية وأمنية مشتركة؛ لأن ما يحدث على الضفة الأخرى للمتوسط، يتحول بالنسبة لنا إلى دفعة للسير قدمًا إلى الأمام فى طريق الاندماج. فمن الصراع العربى الإسرائيلى إلى حرب الخليج فالحرب فى البوسنة، وأحداث الجزائر، لا توجد مشكلة تنصب على العالم الإسلامى إلا وانعكست على استقرار ونمو أوروبا، وتلزمها ببلوغ سن الرشد فى الشئون الخارجية.

والهدف الثانى بجانب السلام هو التنمية عن طريق تشجيع الاهتمامات المشتركة. وأن الاتحاد الأوروبى اليوم ملتزم فى إعادة بناء وسط شرق أوروبا ولكن لو تجاهلنا متطلبات التعاون مع عالم البحر المتوسط نكون قد ارتكبنا خطأً جسيمًا. إن مؤتمر برشلونة، وإيطاليا عند ترأسها الاتحاد الأوروبى بدأت فى تطبيق قراراته، يُعتبر أول اعتراف علنى للأولويات المتوسطية ولإعادة توازن الدفع الخارجى للاتحاد بعد انتهاء الحرب الباردة. ولأول مرة تعبىء أوروبا موارد جمة لمشروع طويل الأمد.

إن برنامج برشلونة يحتوى على كل أوجه التعاون ومكوناته السياسية والاقتصادية والثقافية. فالحوار بين أوروبا والشرق الأوسط لا يحتوى فقط على المجالات المعتادة من التوريدات الطاقاوية والتجارة، ولكنه يضم أيضًا تحرك

رءوس الأموال، والاستثمارات، وسوق العمل مع أدوات تعاون أصبحت أكثر تطوراً واندماجاً.

إن العمل الأوروبى لا يهدف فقط إلى تنمية العلاقات بين ضفتى المتوسط ولكنه يهدف أيضاً إلى تشجيع التعاون المتبادل فى العالم العربى الإسرائيلى مع الوعى بأن الترابط المتزايد بالغير لا يسمح بتفسير العمل السياسى داخل الحدود الذاتية فقط. إن أكثر الأحداث التى تقع داخل الحدود الوطنية متأثرة بعوامل خارجية: تدفقات مالية، معدل الصرف ونسبة الفوائد، المؤسسات المتعددة الجنسيات واستراتيجياتها، التقدم التكنولوجى، شبكات المواصلات التى لها إيقاع وتوقيت ذاتى والبيئة. إن أوروبا بطريقة ما، تشير إلى تجربتها للآخرين مع نموذجها للاندماج كعامل حداثة وسلام.

وبجانب البعد السياسى والاقتصادى فإن تزايد الخلافات الشخصية المتعلقة بمظاهر الهجرة، يلزم ويلح على أوروبا القيام بنشاط فى المجال الاجتماعى. إن الوجود الثابت لجاليات هامة من أصل شرق أوسطى يعطى دفعة لمجتمعنا للتعمق فى موضوعات مثل الاندماج الثقافى، والحوار بين الأديان، ومحاربة التفرقة، وكره الأجانب والعنصرية.

وهنا أيضاً أود أن أذكر عمل إيطاليا المتناسق حيث إنها بتحضيرها المؤتمر الحكومى لإعادة النظر فى المعاهدات وضعت فى المرتبة الأولى الحقوق الأساسية وليست التفرقة: لقد طرحنا فى هذا المضمون وضع قانون موحد لحالة الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبى والمقيمين بصفة مشروعة فى بلدان الاتحاد.

فمن اللازم إذن العمل فى الدائرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون نسيان الدائرة الثقافية والدينية. فالمشاركة الأوروبية المتوسطية هى بلا شك الأداة القادرة على إعطاء أجوبة مناسبة، ومقنعة متجاوزة الصعوبات الطارئة التى يمكن أن تعترض هذه المشاركة. ولا يمكن ألا يرى أحد، كيف أنه من خلال هذه العملية يمكن تشجيع تأكيد رؤية غير متنازعة حتى للعامل الدينى سواء

كان بين الغرب النصرانى والإسلام وبين هذا الأخير والعالم العبرى أو بداخل العائلة الإسلامية الكبيرة. ولربما هذه هى الأرضية الأكثر صعوبة لأن جذور الآراء المسبقة تغوص فى ذكريات جماعية منحرفة وعنيدة يكفى لحدث ما (حسبنا لذلك ذكر حرب الخليج) كى تشتعل من جديد. وبذلك تطفو مرة أخرى تلك الأراء السائدة فى الغرب عن الإسلام الذى لا يقبل الديمقراطية والتحرر، والذى يعترضه تيارات أصولية. من ناحية أخرى تظهر صورة غرب أنانى، وفاسد الأخلاق، ويعيبه مادية تفتقر إلى قيم أخلاقية. وهذه الاختلافات التخيلية ، أو الواقعية تُوسع وتُرى على أساس «تهديد» متبادل لاسيما أن تهديدات الأمس، تلاشت مرة واحدة إلى أن تطورت، وانحرفت نحو تفسيرها «كتصادم حضارات» لا مفر منه.

وفى المجال الثقافى إن انتشار التكنولوجيات الجديدة، وبصفة خاصة فى حقل الأجهزة السمعية والبصرية، يمكنه بالتأكيد فتح آفاق جديدة للحوار بين ضفتى البحر الأبيض المتوسط.

إن البدء فى مشروعات مشتركة فى هذا الحقل الذى يُبشر بنجاح فى إطار المؤتمر الدائم للسمعيات والبصريات فى المتوسط، وانتشار تكنولوجيات الإعلام التى كانت موضوع مؤتمر روما حول المجتمع الأوروبى المتوسطى للإعلام، كل هذا يمثل نقاطًا ثابتة لتقدم المشاركة تقدمًا حثيثًا ومتناسقًا.

وفى تحليل أخير إن أوروبا والمتوسط فى طريقهما إلى إسناد مستقبلهما للتعاون فى مجالات مختلفة لتظهر عن طريقهما نقاط التقابل العديدة بين ثقافتينا مع الحق المشروع لكليهما، بصيانة ما يختلف عن الآخر. وذلك ناتج عن يقين إن إطار التقدم والسلام فى ساحة المتوسط، سيستمر فى كونه عاملاً أساسيًا لرفاهيتنا وأمننا. لذلك وجب علينا النظر بانتباه إلى نضج مجموع العلاقات بين الدين والحداثة، والديمقراطية فى الضفة الأخرى للمتوسط، وتعاونها فى هذا النضوج. وعلينا ألا ننسى أن العالم الإسلامى ينتشر فيما وراء

حوض البحـر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط وصولاً إلى سـاحات ـ ومثل ذلك القارة الأسيوية ـ فـتحت أوروبا منذ وقت قصير فقط معـها طريقًا للحوار والمعرفة المتبادلة.

إن تعمـيق الحوار بين ضـفتى البـحر المتـوسط، يمكن أن يشكل أيضًـا تجربة ثمينة لاتصـالات أوروبا مع كيانات مناطق أخـرى، زيادة على تحسين التـفاهم بين مختلف المجموعات والطوائف الدينية والقومية الثابت وجودها فى النسيج الاجتماعى للبلدان الأوروبية.

وإنى على يقين أن أعمال هذه الندوة ستعطى مساهمة جوهرية للتفكير على المسـائل المشتـركة، وأن هذه الأعـمال ستـكون بمثابة شـهادة ضـد أسبـاب عدم التفاهم والتفـرقة، وستبرز وسع وعمق القيم الموحـدة التى يجب أن نبنى عليها مستقبل السلام ونموه.

***

القسم الرابع
بيان المنصورة

بيان المنصورة
الصادر عن
ندوة «الإسلام ... وحوار الحضارات»

مقدمة :

نظرًا إلى أن حوار الحضارات ليس مسألة جديدة بقدر ما هى مسألة متجددة تثار بين الحين والآخر بحسب الظروف الدولية ومقتضياتها.

وإيماء إلى أن بعض مفكرى الغرب يؤمنون بفكرة أن الصراع سر التقدم، ولذلك فالغرب يحاول أن يجد أمامه من يصارعه ليصرعه.

وبالإشارة إلى أن التنظير حول صراع حضارى يواجهه الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واعتبار الحضارة الإسلامية هى الحضارة القوية المعاصرة مما يستوجب فى نظر الغرب ضرورة الصراع معها.

ولما كان منظرو الغرب يرون أن الحضارة الغربية بقيمها وفكرها ومفاهيمها هى الحضارة الأقوى التى تستحق أن تبقى وتعلو وتسود على غيرها من الحضارات المعاصرة وبخاصة الحضارة الإسلامية.

وإذا كانت العولمة تعنى فى جانب مهم من جوانبها الهيمنة الثقافية والتغريب فى الفكر والنظام والسيطرة الاقتصادية والإعلامية فى محاولة لفرض القيم الغربية، ومفاهيم الحضارة الغربية باعتبارها فى نظرهم الحضارة الجديرة بالسيادة على العالم كله بعد أن أصبح قرية كونية صغيرة.

ولما كانت أحداث سبتمبر العالمية قد فجرت مفهوم الصراع الكامن فى الفكر الغربى، مما نتج عنها من إيذاء مادى ومعنوى للمنتمين للحضارة الإسلامية بالذات فى محاولة مستميتة للانقضاض على الحضارة الإسلامية وقيمها وتراثها.

مفاهيم وحقائق

يؤكد بيان المنصورة على المفاهيم والحقائق التالية التى أسفر عنها الحوار العقلانى المستنير والمناقشات العلمية الموضوعية التي جرت خلال الندوة:

أولاً: أن الحضارة الإسلامية حضارة قائمة على السلام والعدل وتعترف بفكرة التعددية والاختلاف.

ثانيًا: موقف الإسلام من الآخر موقف قائم على الأخوة الإنسانية والكرامة والحق . . وقبلو هذا الآخر وإعطائه كافة الحقوق والواجبات عملا بالقاعدة الشرعية (لهم ما لنا وعليهم ما علينا).

ثالثًا: أن علاقة الدول الإسلامية بغيرها من الدول تقوم على السلام لا الحرب، والتعاون لا التصارع، والحوار المتبادل وليس القهر والسيطرة والتسلط والهيمنة.

رابعًا: أن مفهوم الصراع الذى نادى به بعض مفكرى الغرب لا يصلح أساسا للعلاقة بين الحضارات فى العصر الحاضر لما له من آثار مدمرة للإنسانية وأخطار محدقة على الحضارتين معا كما أن مفهوم الصراع يتعارض كلية مع الفكر العالمى الذى أوجد منظمات دولية كالأمم المتحدة لتكون ساحة للحوار بين دول العالم، مما يستوجب دعمها والاستناد إليها في حل كافة صور المنازعات والصراعات الدولية فى العالم المعاصر.

خامسا: يطالب البيان بإعادة النظر فى المسميات وتفنيد محتواها، فإن إطلاق مسمى الحضارة الغربية واعتباره مقابلا للحضارة الإسلامية ينطوى على خلط فى المفاهيم، إذ إن الحضارة الغربية استفادت فى مكوناتها من أصول الحضارة الإسلامية ذاتها، ، والحضارة الإسلامية المعاصرة تعتمد فى جوانب علمية وتقنية إلى ما أنتجته حضارة الغرب، ومن ثم ينبغى الكشف عن أصول الحضارتين مما يزيل مفهوم الصراع، ويزيد من قابلية الحوار بين الحضارتين.

سادسا: يطالب البيان بأهمية النهوض بدور فعال فى إبراز جوهر الحضارة الإسلامية ومكوناتها بشكل أفضل، حتى يتيسر للغرب تفهما أوضح، ورؤية أصوب، وتصحيحا لموقفه من الحضارة الإسلامية، إذ إنها، حقيقة وعملا، ليست فى عداء مع غيرها من الحضارات، بل هى عنصر إيجابى فى دعم التقدم والخير والسلام للبشرية كلها.

سابعا: يؤكد البيان على أن تذكية الصراع الذى ينادى به بعض مفكرى الغرب، والذى يتبناه بعض القادة فى الغرب لن يخدم البشرية فى عصر العولمة، لأنه سيؤدى إلى صدامات عنيفة وآثار سلبية لا حاجة لدفع العالم إليها ، إذ إن الصراع بطبيعته لن يحقق هدفا؛ لأن الحضارة الإسلامية بطبيعتها ذات مكون روحى ، والحضارة الغربية مادية التكوين ، ولذلك يكون الحوار هوالسبيل الأفضل للتعايش والتعاون من أجل التقدم .

ثامنا: يرى البيان أن هناك جهدا يجب أن يبذل من جانب المثقفين المسلمين والغربيين على السواء لإعلاء قيم التسامح والحوار والبعد عن الغلو والأحكام المسبقة عن الآخر ، فنحن جميعا بشر من خلق الله سبحانه وتعالى، وما يجمعنا أكثر مما يفرقنا ويبعدنا.

تاسعا: وأخيرا يؤكد البيان على أن الجامعات الإسلامية لها جهودها المتميزة فى بيان قيم الإسلام وإجلاء صورته وتصحيح المفاهيم الخاطئه التى تحاول أن تلصقها به أجهزة الإعلام الغربى . . وهذا ليس مسئولية فرد واحد ، أو شخص بعينه بقدر ما هى مسئولية الجميع .

والله الموفق وهوالهادى إلى سواء السبيل

***

القسم الخامس

بيان المنصورة باللغة الإنجليزية

Introduction:

The dialogue of civilizations is not a new state as it is a renewed one raised from time to time according to the international conditions and its necessities. and as some of the intellectualists of the west believe in the idea of combating is the mean for development and so the west try to find someone to clash with so as to defeat him.

Pointing to the theorization that the west face a struggle of civilization after the destruction of the Soviet Union and that the civilization of Islam is the modern strongest one and this obligates the west(as they see from their point of view) to combat with them. and when the theorists of the west see that the western civilization with its values, thought, and meanings is the strongest civilization that deserves to prevail and elevate over other modern civilization specially the Islamic civilization.

Globalization means in one of its important sides the cultural supremacy and the westernalization in the thought, the system, and the economical and

medial authority in a trial to obligate the western values and the meanings of the western civilization as it is considered by them the civilization that deserves the mastery over all the world after it has become a small universal village.

The universal incidents of September has raised the idea of Struggle implemented in the Western thought and caused concrete and abstract harm especially to those who belonged to the Islamic civilization in a desperate trial to leap over the Islamic civilization; its values and its heritage.

MEANINGS AND REALITIES

The declaration of Al-Mansoura affirms the following meanings and realities that is resulted from the rational illuminated dialogue and the scientific subjective discussions.

1. The Islamic civilization is a civilization that is based on peace and justice and it believes in the idea of difference and multiplicity.

2. The relation between Islam and the others is based on humanity brotherhood, dignity and right they have what we have and they do what we do .

3- The relation between the Islamic countries and the other countries is based on peace not war, cooperation not combating, the mutual dialogue not compulsion, authority, command and supremacy.

4. The meaning of the conflict that some western theorists calls for is not suitable at all for the relation between civilizations in the modern time for it has destructive results for the humanity and serious dangers for the two civilizations with each other and this meaning generally contradict with the universal thought which set many international organizations as the UNITED NATION so that it will be a place for the discourse between the countries of the world and it has to be supported and we have to depend on it in solving all the international conflicts and clashes in the modern world.

5. The declaration asks to look in the nominations and the confutation of its contents for calling the

name The westernalization and considering it a contradiction to the Islamic civilization implies on the mingling of connotations for the western civilizations benefited in its contents from the origins of the Islamic civilization depend on some scientific and technical sides from what the western civilization produce and then we have to discover the origins of both civilizations and by this we will get rid of the meaning of conflict and increase the liability of the discourse between the two civilizations.

6. The declaration asks importantly to rise an effective rule in exhibiting the essence of the Islamic civilization and its contents in a better way so that it will be easy for the west to have a clear explanation and a correct view and that it will correct its situation from the Islamic civilization for it is in reality and in practice is not in enmity with other civilizations but it is a positive element in supporting the development, peace and virtue for all the humanity.

7. The declaration affirms that raising the conflict

that some intellectualists of the west calls for and which is adapted by some leaders in the west will not serve the humanity in the age of Globalization for it will cause savage combats and negative results in which the world is not in need for ;for conflict will not achieve an aim for the Islamic civilization has a spiritual component and the western civilization has a material component and then the dialogue will be the best mean for living and cooperating for the development.

8. The declaration asks both the western and Muslim educators to extend more efforts so as to elevate the values of indulgence, the dialogue, the remoteness from exaggerating and the advanced judgments of the others for we are all human beings from the creation of God The Almighty and what gathered us is more than what separates and remote us.

9. at last the report assures that the Islamic Universities have its effective rules in demonstrating the values of Islam, to clear its image and correct the wrong meanings which the western media try to

stick to the Islam. And this is not a responsibility of one person or a special one as it is a responsibility of all.

And Their Last Plea Is, ;Praise Be to Allah, The Lord of The Worlds.

Director of The Islamic Universities League
Dr. Abdalla bin Abdalmohsen Alturk

Chancellor of Al Mansoura
Dr. Yahia Hussein Ebeid

THE DECLARATION OF EL-MANSOURA

ISSUED FROM THE SEMINAR OF ISLAM AND THE DIALOUGE OF THE CIVILIZATIONS

Among the efficiencies of the executive council of the Islamic universities league and the cultural season of EL- MANSOURA University

Saturday 20 zu al qaada 1422
2 February 2002
at EL-MANSOURA UNIVERSITY